برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ورشة عمل تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية العربية

حول العولمة والتجارة

بيروت ١٠ - ١١ أيلول ٢٠٠١

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

ورشة عمل تعزيز قدرات
المنظمات غير الحكومية العربية

حول العولمة والتجارة

بيروت ١٠-١١ أيلول ٢٠٠١

فهرس

ورشة عمل تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية العربية حول العولمة والتجارة
بيروت ١٠-١١ أيلول ٢٠٠١

تمهيد ٥

كلمات الافتتاح ٧

الملخص التنفيذي ١١

الجلسة الأولى: التجارة الدولية - المستويان العالمي والعربي ١٣

إدارة الجلسة: الإطار العالمي ١٣

ممتاز ككليك ١٣

مارتين كور ١٤

الأولويات في العالم العربي: أي نمط من العولمة والاتفاقيات التجارية يلائم المنطقة العربية ١٦

محمد السيد سعيد

الجلسة الثانية: مواضيع جديدة تواجه المؤتمر الوزاري الرابع في قطر ١٩

مارتين كور

الجلسة الثالثة: صعوبات التطبيق ٢٢

تانغ كزيابنغ

نقاش - طاولة مستديرة: اتفاقيات التجارة: الفرص والمخاطر في العالم العربي ٢٥

روبرتو بيسيو، ممتاز ككليك، تانغ كزيابنغ، موهغا سميث، عليا مبيض ٢٧

إدارة الجلسة: ندى الناشف، نائب الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في لبنان

نقاش - طاولة مستديرة: مواقف واستراتيجيات المنظمات العربية غير الحكومية ٣١

عزت عبد الهادي، محمد حسن خليل، عبد الحميد الكم ٣٣

إدارة الجلسة زياد عبد الصمد المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

ملاحظات ختامية ٣٥

أوراق العمل ٣٩

جدول الأعمال ١١٣

قائمة المشاركين ١١٤

شكر وتقدير ١١٦

تمهيد

العولمة والتنمية الاجتماعية المخاطر والفرص المتاحة

«إن بذل جهود واسعة ومستمرة لصياغة مستقبل مشترك مبني على أساس إنسانيتنا الواحدة في تنوعها، هو الطريق الوحيد لجعل العولمة أكثر عدلاً وفوائدها أكثر شمولية».

«من إعلان الألفية»

إن العولمة السريعة للإنتاج والعمليات المالية، وانتشار تكنولوجيا المعلومات وتوسع الشركات العابرة للقوميات، قد أدت جميعها إلى إحداث تغيرات جذرية في أنماط التجارة والاستثمار. إن البلدان النامية تواجه مفاعيل توسع النظام التجاري وإنشاء منظمة التجارة العالمية بكل التعقيدات التي نتجت عن ذلك وما تولد منها من فرص ومخاطر جديدة.

تكاد تكون العولمة، وآلياتها وأدواتها، الظاهرة الأكثر إثارة للجدل في عصرنا الراهن. فمن جهة يدافع مناصرو العولمة عن الفرص والإيجابيات التي يمكن أن تحققها والإمكانيات التي توفرها في اختصار الزمن، والاستفادة من التكنولوجيا، والوفاء بوعد بالازدهار والرفاه للبلدان النامية. في الجهة المقابلة، تنبه المجموعات السياسية والاجتماعية من انعكاسات العولمة والتجارة الدولية السلبية على العدالة الاجتماعية. وترى منظمات المجتمع المدني في العديد من البلدان أن العولمة تساهم في تعميق الهوة في توزيع الثروة، وفي تدهور البيئة، وتفاقم الصعوبات الاجتماعية والثقافية. كما تؤدي إلى تركز المصادر والإمكانيات الاقتصادية واحتكارها في أيدي عدد من الشركات المالية الدولية والمتعدية للجنسيات.

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يدعو إلى «عولمة عادلة وذات منافع أكثر شمولية»، عولمة يمكن تحقيقها من خلال مفهوم «التنمية البشرية»، وهو يدعو بالتالي إلى الربط بين توسع التجارة الدولية والاندماج في الاقتصاد العالمي وبين النمو الاقتصادي في المدى البعيد وتحقيق التنمية البشرية. وبهذا المعنى فإن التجارة في الوسيلة لتحقيق التنمية البشرية، وليست غاية بحد ذاتها. وقد أكد المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التزام البرنامج بالمتطلبات الجديدة لتحقيق التنمية وبمساعدة حكومات البلدان النامية ومجتمعاتها المدنية، «للاندماج في الاقتصاد المعولم بشروط تحقق أهدافنا المشتركة: مثل المساواة بين الجنسين، والقضاء على الفقر والنمو المتلازم مع الإنصاف».

لقد تأسست شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في حزيران من العام ١٩٩٦ بعضوية ٥٥ منظمة غير حكومية من أكثر من ١٢ بلداً عربياً، تتمحور أهداف الشبكة حول بناء هياكل فعالة وقوية للقطاع غير الحكومي تتضمن العمل على مراجعة التشريعات المتعلقة بحرية تشكيل الجمعيات، واستقلالية منظمات المجتمع المدني، وتعزيز التنسيق بين المنظمات العربية غير الحكومية المختلفة والشبكات الإقليمية والعالمية. بالإضافة إلى تنمية مهارات المنظمات الأعضاء ومواردها.

في الإطار المشار إليه أعلاه، وبمشاركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قامت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بتنظيم ورشة عمل عن العولمة والتجارة الدولية للمنظمات غير الحكومية الأعضاء بين ١٠-١١ أيلول ٢٠٠١ في بيروت. لقد هدفت ورشة العمل إلى زيادة وعي المنظمات العربية غير الحكومية بالمسائل المرتبطة بالعولمة والتجارة، وتفعيل التنسيق والتشبيك والتشاور فيما بين المنظمات غير الحكومية العربية، ومع الشبكات والمنظمات غير الحكومية الدولية. كما هدفت إلى بلورة خطة لنشر المعلومات وتعبئة المنظمات العربية غير الحكومية حول المواضيع المطروحة على جدول أعمال اجتماعات قطر والمفاوضات التجارية الناجمة عنها.

كلنا أمل أن يقوم التقرير المنبثق عن ورشة العمل هذه وأوراق العمل المختلفة التي قدمت من قبل الخبراء المشاركين في إغناء وتحفيز النقاش الدائر في المسائل الأكثر أهمية المرتبطة بالعولمة والتجارة في المنطقة العربية.

أخيراً نتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاح هذه المبادرة ونعتمد على التزامكم المستمر في هذه العملية الدقيقة.

زياد عبد الصمد
المدير التنفيذي
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

إيف دو سان
الممثل المقيم
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد إيف دو سان
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المنسق المقيم للأمم المتحدة

أصحاب المعالي
الزملاء والضيوف الكرام
السيدات والسادة

تطرح مسألة العولمة والعمليات المرتبطة بها مجموعة من الأسئلة المتنوعة المواضيع: أسئلة مرتبطة بالتجارة والاقتصاد بالإضافة إلى أسئلة تتعلق بالبعد الأخلاقي والثقافي والسياسي والتنموي. بعد سنوات من النظر إلى العولمة المنتصرة بأنها المد الذي سيرفع السفن كافة، تأكد الاعتقاد بأن محاربة الفقر تستوجب أكثر من ذلك. إن تقليص الفقر بشكل قابل للاستمرار وتحقيق نمو اقتصادي مؤاتٍ لذلك يمكن بلوغه فقط من خلال تحقيق مجموعة من الإصلاحات الجذرية على المستويين العالمي والوطني (المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

إن التحدي الحالي هو ترجمة الإرادة السياسية التي عبر عنها مضمون قمة الألفية للأمم المتحدة إلى إصلاحات تحقق عولمة ذات طابع إنساني: فالعولمة، في حال إدارتها بحكمة، تحمل فرصا متعددة للتقدم البشري. إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤمن بأن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حكم عادل وقوي، وأن إعادة إنتاج الحكم في القرن ٢١ يجب أن يبدأ من خلال التزام قوي بالأسس التالية:١) الأخلاق العالمية، والعدالة واحترام حقوق الإنسان لدى المجتمعات كافة:٢) جعل رفاهية الإنسان غاية أولى، وانفتاح الأسواق والنمو الاقتصادي وسيلة:٣) احترام الظروف المتنوعة والحاجات المختلفة لكل بلد:٤) مسؤولية كافة الأطراف.

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يحث ويدعم الدول كافة لتطوير النقاش وتفعيل الحوار بين المنظمات غير الحكومية وحكوماتهم من أجل بلورة مقاربات بديلة للعولمة.

تواجه الحكومات وشعوبها مهمة الاختيار بأن يكونوا من بين «المعولمين» (بكسر اللام) أو «المعولمين» (بفتح اللام). فالحكومات ليست ضعيفة، إنما بالنسبة للعديد من هذه الدول فالمسألة ليست مسألة اختيار بل مسألة قدرات. تفتقر معظم الدول للمعرفة، والمعلومات، والقدرات، والمؤسسات بالتالي للقدرة على ممارسة حقها في الساحة العالمية. ومن غير المستغرب أن تكون المناطق والدول التي تعاني الأكثر من ضعف المؤسسات والأسواق هي الدول والمناطق نفسها التي تتحمل العبء الأكبر من الفقر العالمي.

يتطلب تحقيق الازدهار من خلال العولمة تبني جدول أعمال أكثر جرأة للإصلاحات العالمية والوطنية. يجب على الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص في البلدان النامية أن يقوموا، مجتمعين، بتقييم أنظمة الحكم المحلي لديهم. والأكثر أهمية من ذلك يجب السماح لهم وتمكينهم من التأثير على الحوار العالمي ومفاوضات التجارة المتعددة الأطراف، وعلى كيفية إدارة هذه المفاوضات ونوعية النتائج المتعلقة بالتنمية البشرية.

مرة أخرى نرى كيف أن مجموعات المجتمع المدني الفعالة والمنظمة تملك القدرة على إدارة مسار التنمية البشرية. لقد أشادت مجلة الاقتصادي - The Economist قبل عام - وخلال تحقيق أجرته حول العولمة - بالمتظاهرين في سياتل - ولا يفاجئنا أنهم مجموعة من المجتمع المدني - وأنهم كانوا على حق في مسألتين: الأولى، وهي أن الموضوع السياسي والأخلاقي والاقتصادي الأكثر إلحاحاً في زماننا هو «الفقر»؛ والثانية، أن مد «العولمة» يمكن أن يتحول إلى جزر.

وفي هذا الإطار، يقوم في الوقت الحالي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالعمل بمشاركة دائمة مع المجتمع المدني - وهو النهج الذي يتبعه دائماً في كافة المواضيع التي تؤثر على التنمية البشرية. إن التزامنا الأول هو في تحقيق النمو لصالح الفقراء ويكمن اهتمامنا أيضاً في أن تحقق العولمة، خلال تقدمها إلى الأمام، المنفعة لمن هم أكثر حاجة. بالرغم من أن ورشة العمل هذه تنعقد قبل أربعة أسابيع فقط من انعقاد الجولة الرابعة لمحادثات منظمة التجارة العالمية في الدوحة، فهي ليست محطة سياسية لتقف مع الدوحة أو ضدها. بل على العكس، فالهدف هو دعم جهود المنظمات العربية غير الحكومية لبناء قدراتها بحيث تصبح مناقشا فعالا للمواضيع المتعلقة بالعولمة والتجارة. في هذا المجال، يقع على عاتق المجتمع المدني إبقاء الحوار متمحوراً على آثار العولمة على الناس، والعمل على إبقاء الجوانب الاجتماعية والثقافية متلازمة مع الجوانب السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى العمل مع صانعي السياسات من أجل الوصول إلى نسق بديل يضم المكاسب العديدة المتوقعة من العولمة وبنفس الوقت العمل على تقليص مخاطرها الممكنة.

يفتخر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن يتعاون مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، الشركاء في تنظيم ورشة العمل هذه. كما نقدر بالذات مشاركة ودعم الائتلاف العالمي، ممثلا من خلال شبكة العالم الثالث والراصد الاجتماعي. كما أود أن انتهز الفرصة لأشكر زملائنا من نيويورك لربطهم ورشة العمل هذه مع المكتب العربي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهود الدولية التي بذلوها لدعم المجتمع المدني لتطوير دوره فيما يتعلق بالعولمة والتجارة والدولية.

وشكراً.

الأستاذ زياد عبد الصمد
المدير التنفيذي
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

تؤمن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ومن خلال مشاركتها ومتابعتها للعديد من المؤتمرات والقمم الدولية خلال العقد المنصرم، ومن خلال تركيزها على المواضيع المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، بأن الآلية الحالية للتجارة العالمية، وبالأخص المؤسسات المالية العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية وعلى مستوى الأقاليم الفرعية لها تأثير مباشر على السياسات التنموية - الاجتماعية في البلاد العربية.

إن التفاوت الحاد في المواقف من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والمواقف المتعلقة بالاتفاقيات الإقليمية تؤكد الحاجة إلى ضرورة مواجهة الخلل في الاتفاقيات. ويتطلب ذلك تحليل موضوعي وجريء للوضع وتنفيذ سلسلة من الحلول الجريئة تأخذ بعين الاعتبار مواضع اهتمام غالبية الفئات الاجتماعية التي تعاني من تدهور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية جراء سياسات التكيف الهيكلي والانفتاح الاقتصادي التي أدت إلى تعميق الهوة بين الفقراء والأغنياء.

لقد أدى انعدام العدالة الاجتماعية في امتلاك وتوزيع رأس المال إلى إحداث أزمة اقتصادية واجتماعية عززت الانقسامات بين الطبقات الاجتماعية، وزادت من عدد المجموعات المهمشة، وضاعفت عدد الفقراء بالإضافة إلى أنها فاقمت أزمة البطالة. كما ساهم انعدام العدالة الاجتماعية في تعميق فخ المديونية في البلدان النامية وهو ما أثر على الاستقلالية والسيادة الوطنية، بالإضافة إلى أنه زاد من الانقسامات السياسية والاجتماعية والاثنية والعرقية منتجا المزيد من النزاعات والحروب.

تؤمن شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية أن الدول العربية تواجه أزمة هيكلية حادة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ كما تواجه تحدي دخول النظام الاقتصادي العالمي غير العادل من خلال سياسات وخطط تنموية اقتصادية - اجتماعية غير مناسبة بالإضافة إلى افتقارها إلى أنظمة ديمقراطية تحمي الحرية الشخصية والاجتماعية وتصون حقوق الإنسان.

إن الواقع السائد في العالم العربي يتطلب بذل جهود كبيرة من أجل تعبئة القدرات الاجتماعية كافة. ودعوة منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية للمشاركة في الحوار العربي والوطني والنضال من أجل اقتراح حلول للصعوبات والتحديات التي تواجه الشعوب في البلدان العربية.

في هذا الإطار، تؤمن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بالحاجة إلى تعزيز قدرات المجتمعات المدنية في المنطقة، بما فيها المنظمات غير الحكومية، وتمكينها للمشاركة في الحوار والنقاش على المستويات العالمية، العربية والوطنية حول السياسات الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي، وبالأخص الموضوع المتعلق بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات المتعلقة بها، واتفاقيات الشراكة الأوروبية - المتوسطية؛ علماً أن على هذه المشاركة في الحوار وصناعة القرار أن تكون مبنية على معرفة موضوعية وعقلانية.

وعلى هذا الأساس، تعتبر شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية إن حملات رفع الوعي والتمكين ضرورية جداً على المستويين الوطني والعربي. وبناء عليه يجب أن تأتي هذه الحملات بموازاة حملات ضغط ومؤازرة تنادي بتبني سياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة وعادلة تأخذ بعين الاعتبار حاجات الفقراء، وتعيد توزيع الثروة، وتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. ويجب أن تركز هذه الحملات على المواضيع التي تتعلق بالعولمة الاقتصادية، عولمة الشركات، منظمة التجارة العالمية، والشراكة الأوروبية - المتوسطية.

لقد انضمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية إلى الائتلاف العالمي عالمنا ليس للبيع. كما وقعت على العريضة العالمية التي تعتبر أن محطة سياتل - المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية - والأحداث التي تبعتها مؤشر واضح على الاختلال العميق في النظام العالمي للاقتصاد والتجارة الموجه من قبل الشركات المتعددة الجنسيات. ينادي الائتلاف بوقف التوسع الذي تسعى إليه منظمة التجارة العالمية، وبالمبادرة سريعاً إلى إعادة تقييم أنشطتها واتفاقياتها، بالإضافة إلى تقييم آلياتها ومبادئها غير العادلة تجاه البلدان والمجتمعات الوطنية والمنتجين الصغار. كما ينادي الائتلاف باعتماد علاج أصيل للأسباب المؤدية إلى تعميق الهوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة والتزايد المستمر في أعداد الفقراء والمهمشين في العالم.

لقد أطلقت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية حملة عربية واسعة للتوقيع على العريضة ودعت إلى عقد منتدى عالمي حول منظمة التجارة العالمية في بيروت - عشية انعقاد المؤتمر

الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة خلال شهر تشرين الثاني القادم؛ حيث يتوقع أن يشكل المنتدى فرصة للمجتمعات المدنية العربية، والمنظمات العالمية، والمنظمات المدنية حول العالم لتعبر عن آرائها وطموحاتها وملاحظاتها على النظام التجاري العالمي.

وقد تبنى تجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان، وهو عضو في مكتب تنسيق الشبكة، هذا النداء وساهم في إطلاق اللقاء اللبناني حول منظمة التجارة العالمية الذي يضم نقابات واتحادات عمالية، والمزارعين، والجمعيات النسائية والبيئية، بالإضافة إلى التجمعات الطلابية والشبابية والمدنية. وسيقوم هذا اللقاء بتنظيم المنتدى العالمي حول العولمة والتجارة العالمية، الذي سينعقد على مدى أربعة أيام ويتخلله ندوات ومحاضرات وورش عمل حول العولمة، ومنظمة التجارة العالمية، والتحديات التي تواجه العالم العربي بالإضافة إلى عدد من الأنشطة الثقافية الموازية. وقد تمت دعوة العديد من الشخصيات، بما فيها أشخاص معروفين عالميا، وباحثين وممثلين عن منظمات مدنية واتحادات وناشطين بيئيين.

كما يقوم مركز البحوث العربية في القاهرة ولجنة التضامن الأفرو - آسيوية، خلال شهر تشرين الأول، أي قبل انعقاد المنتدى العالمي، بتنظيم اجتماع عربي إقليمي في القاهرة. ويساهم في اللجنة التحضيرية كل من الأعضاء المصريين في شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان، ودار الخدمات النقابية والعمالية، وجمعية التنمية الصحية والبيئية بالإضافة إلى كل من اتحاد المحامين العرب، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، منتدى العالم الثالث ومنتدى البدائل.

وفي سياق التحضير للاجتماع العربي، تقوم شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بتنظيم ورشة العمل هذه حول العولمة والتجارة العالمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين ١٠-١١ أيلول ٢٠٠١. وفي ١٣-١٤ أيلول تقوم شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية كذلك وبالتعاون مع المنتدى المدني - الأوروبي - المتوسطي بتنظيم ورشة عمل حول الشراكة الأوروبية - المتوسطية. ويشكل هذان الحدثان جزء من برنامج عمل متكامل وضعه مكتب التنسيق في شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية من أجل تعزيز قدرات المنظمات العربية غير الحكومية وتمكينها من إطلاق حملات وطنية وتفعيل الاستراتيجيات حول هذه المواضيع. وفي الإطار نفسه، ستعقد شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية اجتماعا للتحضير لمنتدى منظمات الجنوب غير الحكومية عشر سنوات بعد قمة الأرض في الريو دي جينيرو (Rio+10)، والذي سيعقد في العاصمة الجزائرية خلال شهر تشرين الأول القادم. بالإضافة إلى إطلاق تقرير الراصد الاجتماعي للعام ٢٠٠١.

بالنيابة عن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، أود أن أرحب بكم جميعا في هذا الأسبوع الحافل بالأنشطة. كما أود أن أعبر عن امتناني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيروت وللعاملين فيه، ولمكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية ونيويورك للدعم الكبير الذي قدموه جميعا. كما يسعدني أن أرحب بالسيد ممتاز ككليك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك لوجوده معنا اليوم. كُلّي أمل أن تستمر هذه الشراكة في تعزيز قدرات المجتمعات المدنية العربية وتمكينها لتحقيق التنمية الاجتماعية، والعدالة، واحترام حقوق الإنسان وحماية البيئة. وأود أن أشكر أيضاً شبكة العالم الثالث على دعمها لإنجاح ورشة العمل هذه. وبشكل خاص المنسق العام، د. مارتن خور. والذي حضر هنا اليوم بالرغم من كثرة انشغاله في هذا الوقت الحرج، بالطبع أقدم الشكر أيضاً لزملاء د. خور العاملين في شبكة العالم الثالث جميعا. الشكر الكبير للصديق العزيز، روبيرتو بيسيو، مدير الراصد الاجتماعي والناشط المعروف، الذي قدم خصيصاً من الأورغواي ليشارك في ورشة العمل هذه. أقدم كامل امتناني لمؤسسة أوكسفام وممثلتهم، السيدة موهغا سميث. لصديقي تانغ اكسيابونغ من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وللأستاذ محمد السيد سعيد من صحيفة الأهرام في مصر.

الملخص التنفيذي

تهدف ورشة العمل الإقليمية «لتعزيز قدرات المنظمات العربية غير الحكومية حول العولمة والتجارة الدولية» إلى زيادة وعي المنظمات العربية غير الحكومية حول كافة المواضيع المتعلقة بالعولمة والتجارة الدولية، والى عرض التحديات والفرص المنبثقة عن تنفيذ الاتفاقيات التجارية، وإلى تعزيز التنسيق والتشاور والاتصال (التشبيك) فيما بين المنظمات العربية غير الحكومية من جهة وفيما بين المنظمات العربية والمنظمات غير الحكومية والشبكات الدولية الأخرى من جهة ثانية. تطمح ورشة العمل أيضاً بأن تخرج المنظمات غير الحكومية المشاركة بموقف موحد من الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية والمزمع عقده في قطر خلال شهر تشرين الثاني ٢٠٠١.

إن هذه الوثيقة هي خلاصة تجميع وتوليف لكافة الأوراق والملاحظات التي عرضت أو نوقشت خلال المؤتمر. يعرض الجزء الأول لموضوع الإطار العربي والعالمي للتجارة، بينما يطرح الجزأين الثاني والثالث المشاكل التي تواجه منظمة التجارة العالمية في جولتها القادمة من المحادثات، وصعوبات التنفيذ. إما الجزء الرابع فيعالج موضوع الفرص المتاحة والمخاطر التي تفرضها الاتفاقيات التجارية على العالم العربي. وأخيراً يطرح الجزء الخامس عدد من التوصيات التي تتعلق بمواقف واستراتيجيات المنظمات العربية غير الحكومية.

الجلسة الأولى

التجارة الدولية: على المستويين العالمي والعربي

الجلسة الثانية

مسائل جديدة تواجه الاجتماع الوزاري الرابع في قطر

الجلسة الثالثة

مشاكل التنفيذ

الجلسة الأولى

التجارة الدولية: على المستويين العالمي والعربي
إعداد المشهد: الإطار العالمي

عرض السيد ممتاز ككليك (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، نبذة من تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التجارة والتنمية البشرية المستدامة. وأشار إلى أن محادثات سياتل التجارية اعتبرت فاشلة جزئيا بسبب جدول أعمالها المقتضب، وأيضا بسبب تركيز منظمات المجتمع المدني على واقع استبعادها التاريخي من جدول أعمال التجارة، بالإضافة إلى استياء العديد من البلدان النامية أيضاً من استبعادهم من المشاركة في الكثير من اجتماعات «الغرفة الخضراء» من قبل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

بناء عليه تطرح مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدد من الفرضيات الهامة:

أولاً: يظهر النظام التجاري الراهن، في ظل نظام الحكم العالمي المتعدد الألوان، أشكالاً متعددة من انعدام المساواة والاختلالات البنيوية، والتي ساهمت في تفعيل التناقضات والمواجهات على مختلف المستويات خلال أحداث سياتل العام الماضي. إن ذلك يعطي مسألة إيجاد صيغة عالمية مناسبة للتجارة الأولوية عند إعادة درس موضوع التنمية البشرية في الأنماط والعمليات السائدة للعولمة، وخاصة إذا كان الهدف الأساسي هو فعلا مساعدة البلدان النامية ومواطنيها على الحد من الفقر واستخراج منافع إيجابية من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ثانياً: إن لأشكال إدارة مفاوضات التجارة العالمية، تأثيراً مباشراً وغير مباشر على مضمون المفاوضات ونتائجها على التنمية البشرية. وبما أنه لا يمكن الفصل بين الآليات والمضامين والنتائج، يصبح من المهم تقييم مدى ملائمة الأشكال الراهنة لإدارة العالم إذا أردنا فعلا دراسة مضمون المفاوضات وأثرها على التنمية البشرية.

ثالثاً: الحاجة الماسة إلى إعادة تقييم موضوعية، من منظور التنمية البشرية وقيمها، لأنظمة التجارة العالمية السائدة والأسئلة المحيطة بها لجهة مدى قدرتها على خدمة مصالح البلدان النامية وخاصة الفقراء في تحقيق الأمن الغذائي، والحفاظ على البيئة وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

رابعاً: تطرح مسألة التجارة التباين في مواقف حكومات البلدان النامية ومواقف العديد من منظمات المجتمع المدني. مما يوفر مدخلاً أساسياً لبناء علاقة ثقة بين حكومات البلدان النامية ومنظمات المجتمع المدني. كما توفر الفرصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليفعّل علاقاته مع منظمات المجتمع المدني من دون إبعاد حكومات البلدان النامية.

خامساً: تتطلب إعادة تقييم النظام التجاري العالمي القائم، بأسلوب موضوعي، إعطاء الأولوية لتفعيل المشاورات على مرحلتين بحيث يتم إشراك كل من منظمات المجتمع المدني وحكومات الدول النامية.

وأخيراً، خلصت المشاورات والنقاشات إلى ما يلي:

أ. التأكيد على أن نتائج آليات العولمة خلال العقدين المنصرمين على البلدان النامية والفقيرة كانت سلبية أكثر منها إيجابية. وإذا أرادت هذه الأخيرة الانتفاع من العولمة يجب على النظام العالمي دعم البلدان النامية لتتمكن من إعطاء الأولوية للتنمية البشرية بدلا من هدر طاقاتها الاقتصادية والسياسية على الجوانب غير المستدامة وغير المضمونة من العملية التنموية، على سبيل المثال توفير فرص أكبر لدخول الأسواق كأولوية بحد ذاتها.

ب. أي جدل بصدد الانفتاح التجاري يجب أن يدور من خلال منظور التنمية البشرية المستدامة، بدلا من منظور حرية أكبر لدخول الأسواق. فحتى الآن لم يتم إثبات وجود أي رابط بين توفير حرية أكبر لدخول الأسواق من خلال سياسات تحرير التجارة الموصوفة للبلدان النامية خلال العقدين الماضيين والتنمية البشرية المستدامة. كما لم يتم بعد إثبات وجود علاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

ج. قد تساعد التجارة على تحقيق التنمية البشرية المستدامة. فزيادة حجم التجارة مهم جداً لتحقيق التنمية ولكن يجب أن يتم للأسباب الصحيحة وبالوسائل المناسبة. فالتجارة كهدف قائم بحد ذاته ويتحقق فقط من خلال الوسائل التقليدية لتحرير التجارة لن تكون بالضرورة لصالح التنمية. بناء عليه يجب اعتبار التجارة وحرية دخول الأسواق وسائل ممكنة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة وليست الحل الكافي لذلك.

د. إن العلاقة بين التجارة والتنمية البشرية المستدامة هي علاقة تبادل. دور التجارة هو المساهمة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، لكن للاستفادة من العمليات التجارية يجب توفير عتبة معينة من التنمية البشرية.

هـ. أما على المستوى الوطني، فيجب على العملية التنموية أن تعطي الأولوية لتعزيز القدرات الإنسانية، المؤسساتية والإنتاجية بالإضافة إلى توزيع عادل لعائد التنمية على الفئات الاجتماعية كافة. ولتحقيق ذلك على القوانين التجارية، على المستوى العالمي، أن تسمح بتنوع المؤسسات والمعايير الوطنية.

و. تبرز أهمية الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف كوسيلة تضمن توجيه الأهداف التجارية نحو تحقيق التنمية البشرية المستدامة، حيث يتطلب النظام الإنتاجي للسلع والخدمات على المستوى العالمي، المزيد من التعاون والإشراف لتجنب أن يتم استغلال البلدان النامية من قبل البلدان المتقدمة، الأمر الذي يعيق تحقيق التنمية فيها. وفي هذا السياق نفسه، لا بد من أن تتمكن البلدان النامية من المشاركة في النظام العالمي بشكل مستدام وعادل، بدل أن تفرض عليها صيغة الاندماج بمعنى التكيف من جانب واحد مع شروط العولمة. إن تحقيق استفادة قصوى من الإصلاحات التجارية على المستويين الوطني والعالمي، يعني أن على الحكومات أن تتعامل مع نظام التجارة العالمي بحيث يكون في خدمة احتياجاتها التنموية وليس العكس. ويصح ذلك بالدرجة الأولى على البلدان النامية.

ز. على الرغم مما يشار إليه من خصائص إيجابية في نظام التجارة العالمي، فإنه بالإمكان إدخال تعديلات إضافية عليه انسجاما مع منظور التنمية البشرية المستدامة، وذلك من أجل التخفيف من انعدام التوازن العام في العديد من مجالاته.

أشار السيد **مارتن كور من شبكة العالم الثالث** أنه بالنسبة للبلدان النامية، يجب النظر إلى التجارة الخارجية باعتبارها عنصراً أساسياً في استراتيجية متكاملة من أجل تحقيق نمو مستدام وتنمية بشرية. يجب على التجارة المساهمة في توليد فرص العمل. وفي سد الاحتياجات المتعلقة بالغذاء، والصحة، والتعليم في إطار يضمن استدامة البيئة أيضا. أما على المستوى العالمي، فعلى نظام التجارة الاهتمام بمراعاة البلدان الأقل نموا والبلدان النامية واعتماد إجراءات وقوانين عملية تحسن شروط التبادل التجاري، وتعزز قدرات هذه البلدان التجارية وتدعم ميزان مدفوعاتها. والأهم من ذلك كله، يجب النظر إلى السياسات التجارية باعتبارها مشروطة بالأوضاع الخاصة بكل بلد ومستوى التنمية فيه، فاعتماد مقاربة واحدة وتعميمها على البلدان كافة قد يكون عديم الفائدة إن لم يكن مؤذياً.

في الوقت الحالي، تواجه البلدان النامية الضغط على جبهتين: الأولى تتعلق بالتحرير السريع للاستيراد، والثانية تتعلق بعوائد التصدير غير المضمونة. تنبع الضغوط من أجل تحرير الاستيراد من النظرية السائدة التي تقول بأن تحرير الاستيراد سوف يؤدي إلى تخفيض الأسعار وزيادة فعالية الاقتصاد المحلي، ويستفيد منه بالتالي كلا المستهلك والمنتج. ولكن الواقع العملي أظهر عدم وجود علاقة مباشرة بين تحرير الاستيراد والأداء الاقتصادي العام معبّراً عنه بنمو الناتج المحلي القائم. لا بد إذن من توفير عوامل عديدة أخرى للاستفادة من تحرير الاستيراد، تشمل مستويات المنافسة واستقرار الاقتصاد الماكروي، وتوفير فرص وضمانات كافية لدخول الصادرات إلى الأسواق، بالإضافة إلى القدرات البشرية والمؤسساتية والإنتاجية ونوعية الحكم. في الجهة المقابلة، فإن عوائد التصدير غير المضمونة هي نتيجة لانعدام البنية التحتية التكنولوجية والمادية المطلوبة لتصبح البلدان النامية قادرة على المنافسة في التصدير. أضف إلى ذلك ضرورة معالجة الخلل في شروط التبادل التجاري غير المستقرة وغير المتوازنة. إن زيادة عوائد الصادرات تعتمد على إعادة توجيه قطاع التصدير نحو خدمات وصناعات ذات قيمة مضافة مرتفعة بموازاة تعزيز المنافسة في هذه القطاعات. إلا أن ما يعيق تحقيق هذه الأهداف هو وجود حواجز جمركية وغير جمركية على دخول أسواق البلدان المتقدمة، وبالأخص على القطاعات التي تحظى البلدان النامية فيها بالأفضلية. كما أن البلدان النامية لم تتمكن من توسيع صادراتها في الوقت الذي يطلب منها زيادة الاستيراد، ونتيجة لذلك فإن العديد من هذه الدول ستعاني من زيادة العجز التجاري.

وهكذا، يجب إعادة تصميم النظام التجاري المتعدد الأطراف ليساعد هذه البلدان على بناء قدراتها الاقتصادية لمصلحة التنمية البشرية – عن طريق تنظيم العلاقات التجارية من خلال قوانين متوازنة مصممة لتخدم مصالح البلدان النامية، وضمان أسعار ثابتة وشروط تبادل تجاري عادلة لمنتجات البلدان النامية، ومنع الممارسات الاحتكارية للشركات الكبيرة، وتعزيز المنافسة، والسماح بالمعاملة التفضيلية للبلدان بحسب المستويات المختلفة للتنمية الاقتصادية.

عند معاينة تطور النظام التجاري يتبين أن التصنيع والنمو الاقتصادي السريع في البلدان المتقدمة جاء نتيجة شروط حماية أسواقهم المحلية – مع أن ذلك لا يعني أن الحماية قد تؤدي بالضرورة إلى النمو أو التصنيع. فتاريخ منظمة الغات وخليفتها منظمة التجارة العالمية، مليء بالأمثلة التي تظهر معارضة الدول التجارية الكبرى من أن تستفيد البلدان النامية من النظام التجاري وكيف أن قوانين النظام كانت دائماً تتقولب لتخدم مصالح حماية أسواق هذه البلدان، التي تعتبر بمثابة اللاعب الأساسي في المنظمة. لقد بقي قطاعا الزراعة والمنسوجات خارج قوانين الغات عقوداً عديدة، وذلك نتيجة إصرار من البلدان المتقدمة. وبالتالي لم تستطع البلدان النامية الحصول على حصتها الضعيفة أصلاً من منافع النظام التجاري كون منتوجاتها الأساسية والقابلة للتصدير تواجه العديد من القيود تمنعها من دخول أسواق البلدان المتقدمة.

إن أهداف منظمة التجارة العالمية، كما جاءت في افتتاحية اتفاقية الغات، تتضمن: «رفع مستوى المعيشة، ضمان العمل للجميع، زيادة حجم الدخل الحقيقي والطلب الفعلي، تطوير إمكانية الاستخدام الكامل لموارد العالم، وتوسيع الإنتاج وتبادل السلع». فالنظام مبني على مبدأ الدولة الأكثر رعاية، وهذا يعني أن المنافع التي يستفيد منها أي شريك تجاري يجب تعميمها على كافة الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، مما يضمن أن يتشارك الأعضاء جميعهم كافة المنافع. كما تسمح الآليات الوقائية وتقديمات ميزان المدفوعات للأعضاء بالحد من الاستيراد وبالتالي مشاركة أعباء التخفيف من الضغوط مع دول أخرى. كما يوفر النظام الحماية من التدابير التقييدية التي تتخذ من طرف واحد، بالإضافة إلى أن آلية حل النزاعات هي على قدر جيد من الفعالية. ولكن النظام أيضاً مبني على مبدأ التبادل والمصلحة المشتركة، وهو ما لا يتناسب مع واقع ذات قدرات على هذا القدر من اللاتجانس والتفاوت في القدرات. كما أن آليات الالتزام بقواعد العمل مبينة على أساس انتقامي وهو ما يجعلها سلاحاً أكثر فعالية في يد البلدان الغنية.

كان من المتوقع أن تتراكم المنافع في البلدان النامية من جراء زيادة القدرة على دخول الأسواق، وخاصة فيما يتعلق بالمجالات الأكثر أهمية لتحقيق التنمية في هذه البلدان مثل الزراعة والمنسوجات والملبوسات. ولكن بعد خمس سنوات على إنشاء منظمة التجارة العالمية، لا يزال كثير من هذه المنافع حلما صعب التحقيق. فلا تزال هناك معيقات كثيرة تحول دون إفساح المجال أمام منتوجات الدول النامية في قطاعي الزراعة والنسيج من دخول أسواق البلدان المتقدمة، كما أن قدرة البلدان النامية على العرض لا تزال ضعيفة، بالإضافة إلى تدني أسعار السلع الذي يؤدي إلى تدني عائدات التصدير.

تواجه البلدان النامية أنواع متعددة من المشاكل ضمن منظمة التجارة العالمية. أولاً: إن بعض الخصائص البنيوية للنظام وللاتفاقيات القائمة غير متوازنة من وجهة نظر مصالح هذه البلدان. ثانياً: لم تستفد البلدان النامية من المنافع المتوقعة منذ تأسيس المنظمة، والسبب الرئيسي وراء ذلك هو أن البلدان المتقدمة لم تلتزم بتعهداتها (على سبيل المثال، فتح أسواقها لقطاعي المنسوجات والزراعة، أو توفير المساعدة أو المعاملة الخاصة والتفضيلية). ثالثاً: واجهت البلدان النامية مشاكل كثيرة أثناء سعيها لتطبيق الإجراءات المطلوبة للإيفاء بالتزاماتها حسب القواعد المنصوص عليها في المنظمة. رابعاً، تواجه البلدان النامية ضغطاً قوياً للقبول بالالتزامات الجديدة التي تقترحها البلدان المتقدمة تحت عنوان المسائل الجديدة وفتح جولة جديدة من المفاوضات في الوقت الذي لم يتم فيه إجراء أي تقييم فعلي لأداء المنظمة خلال السنوات الخمس الماضية، ولا تحديد أسباب عدم استفادة البلدان النامية من نظام التجارة العالمي كما كان موعودا. خامساً، إن عمليات اتخاذ القرار غير شفافة معظم الأوقات مما يجعل مشاركة البلدان النامية فعلياً في القرار داخل المنظمة أمراً صعباً.

تبرز الحاجة إذن إلى إعادة التفكير بالنموذج السائد من السياسات التجارية. كما تبرز الحاجة إلى إعادة توجيه منظمة التجارة العالمية نحو تحقيق التنمية كأولوية أولى بما يتوافق مع أهداف اتفاقية مراكش للتنمية المستدامة. كما أن هناك منظمات أخرى لها أيضاً دورها الهام في النظام التجاري، الذي لا بد أن ينظر إليه في إطار إجراء إصلاحات مكملة في النظام المالي العالمي. ويجب التعامل أيضاً مع المسائل الأخرى التي تؤثر وتتأثر بالتجارة (بما فيها المسائل البيئية، والاجتماعية، والثقافية وحقوق

الإنسان) ومع المنظمات والمؤسسات التي تعنى بها. كما من الضروري أيضاً تصميم إطار عملي ومفاهيمي يتم خلاله توضيح أدوار المؤسسات المختلفة. وأخيراً، من المهم أن يتمتع النظام الإداري في النظام التجاري بالانفتاح والشفافية في عملياته بحيث تكون أكثر تشاركية وديمقراطية.

أولويات المنطقة العربية: أي نمط للعولمة والاتفاقيات التجارية يلائم المنطقة العربية

السيد محمد السيد سعيد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، قدم ورقة عن المجتمع المدني والتجارة تمحورت حول ثلاثة مواضيع:

أولاً: هل يمكن أن تؤدي التجارة الخارجية إلى التنمية العربية؟

لقد شهدت فترة ما بعد الاستعمار نموا صناعيا قويا في العديد من الدول العربية، فتم وضع مجموعة كبيرة من إجراءات الحماية، حيث عملت الدولة على تحمل عبء تأسيس وتطوير الصناعة وغيرها من الاتجاهات الاقتصادية الحديثة. إلا أن الأزمة المالية التي شهدتها فترة ما بعد الاستعمار منعت الدولة من استكمال بناء الأسس المالية والتكنولوجية والإدارية لتجديد الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، فإن مجموعة المبادرات التكنولوجية والاقتصادية التي شهدتها الدول الصناعية في النصف الثاني من القرن العشرين حولت اتجاهات السوق العالمية إلى المواد الزراعية، وعليه أصبحت معظم الدول المستعمرة (سابقاً)، بما فيها الدول العربية، دولا موردة للغذاء. فالزراعة لم تكن مهملة تماماً. إلا أن ضعف تطور الصناعة والتكنولوجيا وخاصة في العالم العربي، كمنطقة صحراوية معروفة بمحدودية عرضها للموارد الزراعية حد من تطوير الزراعة وتفعيلها. خلال الثمانينات، ضعفت اقتصاديات معظم الدول العربية، فأضحت هيكلياتها الإنتاجية قديمة، وتدهورت الصناعة في دول أفريقيا الشمالية العربية ودول المشرق العربي (غير الخليجية). كما تقلص الدعم المقدم إلى قطاع الخدمات. بناء عليه عانت الزراعة من ركود طويل الأمد. أضف إلى ذلك انعدام التوازن في المؤشرات الماكرو - اقتصادية، والذي أدى بالتالي إلى حدوث تدهور حاد في نسب الادخار والاستثمار خلال التسعينات. وأخيراً، شهد العقد الماضي تدني حصة الدول العربية من التجارة العالمية.

تعبر الحصة الضئيلة من الصادرات غير النفطية للدول العربية عن وجود عوامل سلبية ذات طابع موضوعي وثقافي. فقد ركزت استراتيجيات التطوير الاقتصادي في العالم العربي على بدائل الاستيراد بدلا من التصدير. كما قلص ضعف الهيكليات الإنتاجية للبضائع غير النفطية فرص العديد من الدول العربية في المنافسة العالمية في وقت بدأت فيه العديد من الدول في شرق وجنوب آسيا

من اكتساح الأسواق العالمية من خلال البضائع التقليدية. من جهته ساهم اقتصاد النفط في التأسيس لعادات استهلاكية جديدة، والاهم من ذلك رفع من توقعات أجر اليد العاملة في العالم العربي والذي بدوره ساهم في الحد من القدرة التنافسية للبضائع العربية في الأسواق العالمية. عنصر إضافي آخر، إنما أقل وضوحاً، هو اضمحلال ثقافة التصدير في العالم العربي واضمحلال المعرفة بأسواق التصدير العالمية. بل على العكس من ذلك، فالثقافة التجارية العربية لا تزال تظهر انحيازا كاملا نحو الاستيراد. بناء على كل ما سبق، نستنتج أن التوقعات بأن تلعب التجارة الخارجية دوراً رياديا لتحقيق النمو على المديين القريب والمتوسط وهي توقعات ضعيفة السند. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن الصورة العامة للوضع في العالم العربي تخفي فروقات هامة بين الفئات المختلفة من الدول العربية بناءً على الإحصاءات التجارية والتي أظهرت تفاوتاً هاماً في الأداء التجاري بين البلدان العربية وتفاوتاً كبيراً بين الدول المصدرة وغير المصدرة للنفط.

إن العلاقة بين التجارة والاستثمار في قطاع النفط متعارف عليها قديما. فقد كان لاكتشاف وتصنيع النفط في العالم العربي الفضل في تحقيق التجارة وليس العكس. ولكن الحوافز القانونية المقدمة للاستثمار الأجنبي في البلدان العربية غير كافيه لتعوض النقص في الحوافز الاقتصادية. فالعالم العربي لا يزال بعيدا كل البعد وغير مؤهل للمساهمة في عملية إعادة تنظيم التوزع العالمي للعمالة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الصدد فإن التوقعات المتفائلة الصادرة عن بعض المؤسسات المختصة، والتي تتوقع زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، غير مدعمة بالأسانيد الكافية، ما عدا بعض الحالات الاستثنائية التي لا تشكل قاعدة عامة تنطبق على البلدان العربية بأي حال من الأحوال.

ثانياً: هل من الممكن للتكتلات التجارية أن تعود بالفائدة على البلدان العربية؟

لقد اجتاح تحرير التجارة العالم. فبعد انهيار الكتلة الاشتراكية، بقيت فقط قلة قليلة جداً من الدول في العالم منعزلة عن نظام التجارة العالمي، كما احتلت التكتلات الإقليمية مكانا هاما على الساحة الاقتصادية والسياسية العالمية، حتى قبل نجاح جولة الأورغواي للمفاوضات. وعلى المستوى العربي، تعود فكرة تشكيل مجموعة اقتصادية إلى بداية الخمسينات، ولم تتخل البلدان العربية أبداً عن هذا الحلم منذ ذاك التاريخ، علماً أن العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدان العربية كانت دائماً غير مستقرة. ولكن من بين كل جوانب العلاقات الصعبة فيما بينها، لقد كان بناء قاعدة متينة لتكتل عربي للتجارة الأمر الأكثر صعوبة، رغم حصول بعض المنجزات الصغيرة في العلاقات التجارية بين البلدان العربية. ويرتبط عدد لا بأس به من هذه الدول باتفاقيات بالاتحاد الأوروبي، في حين كان الأردن البلد الوحيد الذي نجح في عقد اتفاقيات تجارية حرة مع الولايات المتحدة، على الرغم من اهتمام الدول العربية الأخرى بذلك. حتى مصر لا تزال بعيدة عن توقيع اتفاق مماثل نتيجة الظروف السياسية القائمة حالياً. أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فهو يتفاعل مع العالم العربي على أساس ثلاث فئات مختلفة من الدول، كل منها مرتبط بالاتحاد الأوروبي من خلال إطار قانوني وأدوات سياسية مختلفة. كما أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها العديد من الدول العربية المتوسطية تجعلها مترددة في توقيع اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي، خصوصاً الدول التي تملك قطاعاً صناعياً كبيرا نسبيا، إذ تخشى من انهيار قطاعها الصناعي في ظل التنافس الشرس مع البضائع الأوروبية والشركات الأوروبية الضخمة.

بقيت الاتفاقيات الاقتصادية، كغيرها من آليات التنسيق والتعاون بين البلدان العربية، محتكرة بالكامل من قبل الحكومات. فالرأي العام والمجتمع المدني معزولان تماماً عن إجراءات التعاون والاتفاقيات. فلم يسمح أبداً لضغط الرأي العام العربي على الحكومات للعمل من أجل تنسيق المواقف العربية عند التفاوض حول التجارة الخارجية، والتعاون الاقتصادي الإقليمي بين الدول العربية، بتحقيق أية نتائج تذكر.

ثالثاً: هل يمكن للمجتمع المدني العربي أن يلعب دوار هاما في العلاقات التجارية الخارجية؟

يمكن الإشارة إلى بعض السمات العامة للنشاط الاقتصادي، على النحو التالي:

أولاً: بروز زيادة تأثر صناعة السياسات الاقتصادية بما فيها التجارة الخارجية والأعمال التجارية. لقد أدى تحول معظم الدول العربية نحو سياسات الاقتصاد الحر إلى تطوير وبلورة تحالف قوي بين الدولة وقوى السوق. في حالات معينة، أسفر هذا التحالف عن تقليص فرص تأثير الحركات الشعبية والتحركات العمالية في السياسات الحكومية.

ثانياً: الغياب الكامل للمنظمات غير الحكومية الناشطة عن حقل

السياسات الاقتصادية الخارجية. إن نظرة سريعة على لائحة المنظمات غير الحكومية العاملة في مصر، على سبيل المثال، تظهر وجود قلة قليلة فقط من هذه المنظمات مختصة في هذا المجال، ومعظمها أشبه بمنتديات ثقافية تعمل مع نخبة قليلة من الباحثين والدبلوماسيين السابقين، والشخصيات المعروفة بهدف التأثير على الجدل القائم حول السياسات الخارجية بما فيها السياسات الاقتصادية والتجارية الخارجية.

ثالثاً: اندرج النقاش حول سياسات التجارة الخارجية عند الرأي العام العربي، بما فيها النخبة القلية من الشخصيات والمؤسسات المعنية، في إطار من الصراع العقائدي (الأيديولوجي). فالتحالف اليساري والقومي العربي يظهر عدائية حادة ضد العولمة وسياسات الانفتاح الاقتصادي، على عكس الاتجاهات المحافظة والمنفتحة والتي كونت حلقات الدعم الأولى لسياسة الأبواب المفتوحة. إلا أن هذا الشكل من الاستقطاب تغير مع الزمن، فالعديد من الباحثين المحافظين والمنفتحين والسياسيين تحولوا نحو دعم سياسات الحماية، على الأقل فيما يتعلق باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بينما قام العديد من اليساريين والسياسيين الراديكاليين بالتصويت لصالح سياسة الانفتاح الاقتصادي.

رابعاً: يتجه الميل في المجتمعات العربية نحو الاعتقاد القائل بأن النمو السريع هي الطريق إلى إنهاء الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها هذا البلدان وليس سياسات الحماية والانعزال عن النظام الاقتصادي العالمي. إن الحمائية والانعزال عن الاقتصاد العالمي ليستا بذاتهما الطريق الصحيح إلى خروج البلدان العربية من أزمتها. وفي المقابل، فإن عددا قليلا من البلدان لا يزال يعتبر أن التحرير الاقتصادي هو مفتاح التنمية. إن القناعة بأن الاعتماد على الذات هو المحرك الأساسي لعملية التنمية تتوسع باطراد، وكذلك الاعتقاد بأن التنمية تتحقق من خلال النجاح في اختيار المزيج الأمثل من التدابير والإجراءات لمقاربة النظام الاقتصادي العالمي، مع أخذ المصالح الوطنية الاقتصادية والسياسية للبلدان العربية.

خامساً: هناك إجماع عام بأن الحل السياسي وليس الاقتصادي هو الوسيلة الأنجع لمعالجة أزمات المجتمع العربي في هذه المرحلة، وذلك عن طريق إحداث تغيير جذري في طبيعة أساليب الحكم العربية، وتحسين مستوى الديمقراطية فيها، وتعميم مبدأ المشاركة في الحكم وفي اتخاذ القرارات، من الداخل، بهدف الوصول إلى تنمية وطنية عربية.

إن مشاركة المجتمع المدني تعتبر عنصراً هاما من أجل تحقيق التوازن في المصالح في البلدان العربية، فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الخارجية بشكل عام والسياسات التجارية بشكل خاص. وتتشارك جميع المنتديات الاقتصادية العربية والمنظمات المدنية والمؤسسات التجارية من دون استثناء في الرأي القائل بأنه من دون إعطاء الأولوية لتنمية أطر مؤسساتية قوية للتجارة بين البلدان العربية، لن تحظى الدول العربية بمكانة قوية في نظام التجارة الدولية، إلا أن الآلية لتنفيذ ذلك عملياً لا تزال غير واضحة.

تبع عرض الورقة نقاش عام تركز حول المسائل التالية:

- طرحت مسألة حقوق الملكية الفكرية، حيث تمت الإشارة إلى غياب الاهتمام بهذا الموضوع في أوساط المجتمع المدني في مصر، بالرغم من أن ذلك قد يعني نهاية الصناعة المحلية للأدوية والتي تكفي ٩٠٪ من الحاجة المحلية. فالقطاع الصناعي أكثر نشاطا من باق مكونات المجتمع المدني فيما يتعلق بهذه المسألة، مع العلم أنه تمت استشارة الجمعيات التجارية بينما لا تزال اتحادات التجارة غير مستقلة عن الدولة.
- مع ازدياد التركيز على منظمة التجارة العالمية، يجب على الدول العربية أن لا تهمل وجود اتفاقيات ثنائية تضم بنودا أكثر صرامة من اتفاقيات الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. لقد قام العديد من المنظمات غير الحكومية بتحدي اتفاقيات الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية من خلال تقديم مقترحات بديلة واضحة. مثال على ذلك أحد البنود في اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية والذي يسمح للحكومة بإصدار تراخيص إلزامية في حال كان السعر مرتفعا، ويسمح بالتالي تخطي حامل براءة الاختراع. وفي هذا السياق يمكن لبعض الاتفاقيات الثنائية أن تنسخ هذا البند وتمنع الدول النامية من الإفادة منه.
- ضرورة تغيير الوظيفة الحالية للعولمة، إلى عولمة اليد العاملة بدلا من عولمة رأسمال وإلى عولمة تسمح بتعميم المشاركة في عملية اتخاذ القرار وبدل عن تحويل سيادة الحكومات الوطنية لصالح الشركات المتعدية الجنسية ومؤسسات العولمة الأخرى.
- التركيز أكثر على تحليل آليات حل النزاعات المتعلقة بالتجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، في ظل الافتقار إلى إطار قانوني عادل يضمن المساواة بين أطراف التجارة، وهو ما يفرض الحاجة إلى طرح آليات بديلة. في هذا الإطار، تم التركيز على

استقلالية المجتمع المدني لأن التنمية هي آلية أشمل من مفهوم الحمائية، وهو ما تركز عليه الحكومات أكثر من التنمية، وذلك استجابة لمصالح مجموعات رجال الأعمال أغلب الأحيان.

وأخيراً، تبرز ضرورة ربط الصراع المحلي بالصراع الخارجي.

- ضعف إمكانيات التفاوض عند دول العالم الثالث، وبالتالي الحاجة إلى إعداد مجموعة من المفاوضين الأكفاء.
- البحث في أي نمط من المجموعات هو الأفضل لخوض المفاوضات التجارية، هل نخوض المفاوضات كمجموعة عربية موحدة، أم في مجموعات إقليمية فرعية اصغر حجماً؟ من أجل الوصول إلى الجواب الصحيح، من الضروري تحريك المجتمع المدني للتأكيد على تشكيل مجموعات أصيلة وعلى أسس راسخة قابلة للحياة في المدى الطويل، وليس مجرد لقاء عابر للحظة التفاوض المشترك فقط.
- طرحت مسألة من يملك الدور التنموي في البلاد، الدولة أم المجتمع المدني؟ على المجتمع المدني أن يحدد موقفه من هذه المسألة وممارسة الضغط اللازم على الدولة لتحقيق التنمية.
- تمت مناقشة ضرورة وجود منظمة التجارة العالمية ومدى قدرة الأمم المتحدة على لعب الدور المطلوب منها. كانت الأمم المتحدة في السابق تقوم بضبط النظام التجاري من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، إلا أنه تم إلغاء سلطة المؤتمر لصالح اتفاقية الغات/منظمة التجارة العالمية. وبالتالي أصبح هدف المجتمع المدني قلب العملية لتصبح متجانسة مع سياساته، وخاصة أن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لا تزال تدرس مدى تأثير العولمة واتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، من وجهة نظر حقوق الإنسان.

الجلسة الثانية

مسائل جديدة تواجه الاجتماع الوزاري الرابع في قطر

عرض، **الأستاذ مارتين كور ممثلا شبكة العالم الثالث**.

باختصار للمسائل الجديدة التي قد تواجه جلسات ومفاوضات منظمة التجارة العالمية. فأشار إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار قدرة الحكومات، على الاستيعاب ومن ثم التفاوض. فقدرات الدولة لا تفوق قدرات المجتمع المدني، كما أن العديد من الحكومات قد تغير مواقفها كلما ازدادت معرفة وبالتالي تفتح المجال لمنظمات المجتمع المدني للعب دورا أكثر أهمية. كما قد لا تملك الحكومات رأياً موحداً، الأمر الذي يعطي منظمات المجتمع المدني فرصة العمل على تقريب وجهات النظر هذه والعمل على التأثير على عملية اتخاذ القرار الوطني. والمفتاح لذلك كله هو المعرفة. فالمعرفة هي نقطة ضعف الحكومات ومصدر قوة المنظمات غير الحكومية، أضف إلى ذلك أن انعدام المعرفة عند الحكومات يعني عدم توفر العنصر البشري المؤهل لمواجهة الآليات المعقدة التي تعتمدها المؤسسات الدولية.

تضم العروض المقدمة للجولة الجديدة من المفاوضات في الدوحة، اقتراحات لجعل الدول النامية تدفع الضعف، أو أكثر. إن محور المحادثات القادمة يدور حول فتح جولة مفاوضات جديدة تتعلق بالمنافسة والشفافية في مشتريات الحكومة وبعقد اتفاقيات جديدة تشمل الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك سيتم عرض موضوع تقليص التعرفة على الصناعة في كافة الدول، ومواضيع أخرى لها علاقة بمعايير اليد العاملة والبيئة. يدعي فتح جولة تفاوض جديدة أن ذلك سيعود بالفائدة على البلدان النامية بشكل خاص، حيث ستتم دراسة طلبات هذه الدول المتعلقة بمشاكل التطبيق وفي توفير مداخل أكبر إلى أسواق الزراعة والمنسوجات، إلا أن ذلك يعني أيضاً موافقة البلدان النامية على إدخال تعديلات جديدة في شروط منظمة التجارة العالمية. لن تجلب الالتزامات والى الجديدة لمنظمة التجارة العالمية سوى الضرر للبلدان النامية، التي ستعاني من تقلص فرص التنمية لديها، إن لم يكن انعدامها. وبوجود السجل الحافل لدول الشمال بعدم الإيفاء بالتزاماتهم، لا يوجد ضمانات أكيدة أنه سيتم علاج مشاكل التطبيق لدى الدول

النامية وأنه سيسمح لها بدخول أسواق الزراعة والأقمشة وغيرها في دول الشمال، على نطاق واسع كما لا تنفك هذه الدول تعدها بذلك.

أبرز الأسباب لعدم ملائمة ضم ميادين جديدة إلى نطاق عمل منظمة التجارة (مثل الاستثمار، المنافسة والمشتريات الحكومية) هي التالية:

- على منظمة التجارة العالمية، وهي منظمة تجارية متعددة الأطراف لها صلاحية وضع القوانين وفرض تنفيذها، أن تقصر نشاطها على نطاق عملها وضمن صلاحيتها المحصورة بالمسائل التجارية فقط.
- إن العمليات والأسس التي وضعت من أجل نظام له علاقة بالتجارة (من نوع الشفافية والمعاملة الوطنية)، قد لا تناسب إدارة مسائل أخرى غير مرتبطة بالتجارة.
- تطمح البلدان الصناعية المتقدمة إلى إدخال عدد من المسائل غير التجارية ضمن نطاق عمل منظمة التجارة العالمية، ليس بهدف تدعيم النظام التجاري، إنما للاستفادة من النظام الملزم المطبق في منظمة التجارة العالمية، ولا سيما تطبيق آلية حل النزاعات وفرض العقوبات التجارية في حالة الخلاف على مسائل غير تجارية.

تم اقتراح العديد من المسائل غير التجارية وغير التقليدية ليتم عرضها خلال المؤتمرات الوزارية، مثل المؤتمر المنوي عقده في الدوحة في شهر تشرين الثاني ٢٠٠١. تضم هذه الاقتراحات مسائل تتعلق بالاستثمار، والمنافسة، والمشتريات الحكومية، والقوى العاملة، والبيئة. إلا أن طرح هذه المواضيع خلال محادثات منظمة التجارة العالمية، سيؤدي إلى انحسار السيادة الاقتصادية للدول النامية، وتحد من قدرتها على وضع سياساتها الوطنية الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، والسياسية.

فقد سبق للبلدان المتقدمة أن طرحت مواضيع جديدة، مثل الملكية الفكرية، والخدمات ومعايير الاستثمار، خلال جولة الأورغواي، حيث لا تزال الاتفاقيات المبرمة في هذا الإطار تعاني من صعوبات تطبيقية كبيرة هو ما شكل أساس ما اصطلح على تسميته «مشاكل التنفيذ» التي تثيرها الدول النامية.. إن الهدف الأساسي للبلدان المتقدمة هو الدخول إلى الأسواق التجارية في البلدان النامية بحرية أكبر. لقد أسفرت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية عن إضعاف قدرة حكومات دول الجنوب على ضبط دخول الشركات الأجنبية إليها، وعملها فيها، وحالت دون إعطاء الأفضلية للشركات المحلية عند تنفيذ العقود في بلدانها. من جهة أخرى، إن مسائل معايير القوى العاملة والبيئة قد يستخدم من أجل فرض أنماط جديدة من الحمائية ضد الشركات الوطنية في الدول النامية ومنتجاتها من خلال اعتمدا نظام معايير ومواصفات متشدد. يشكل طرح هذه المواضيع جوهر ما تعنيه البلدان المتقدمة بفتح «جولة جديدة وشاملة من المفاوضات».

يتضمن جدول أعمال منظمة التجارة العالمية للأعوام القادمة، وهو مكتظ أصلا، عرض المسائل التالية:

أ) «مشاكل التنفيذ» المتعلقة بالاتفاقيات المبرمة حتى الآن، وهو أمر أصرت عليه البلدان النامية من أجل حل مسألة انعدام المساواة السائدة: ب) جدول الأعمال، المعد مسبقا، والذي يشمل مواضيع الزراعة والخدمات: ج) مراجعة بعض الاتفاقيات مثل اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، واتفاقية تدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة: د) قيام مجموعات العمل بمناقشة القضايا المتعلقة بالاستثمار، والمنافسة، والمشتريات الحكومية)، ومناقشة قضايا أخرى ضمن اللجان، على سبيل المثال التجارة والبيئة: هـ) مناقشة الأعمال الروتينية لمنظمة التجارة العالمية والتزاماتها، والقضايا العالقة.

من الضروري جداً من وجهة نظر مصلحة الدول النامية والشعوب عموما، ومن وجهة نظر المجتمع المدني، أن لا يتم فتح «جولة جديدة وشاملة من المفاوضات»، وان لا يتم طرح أية مسائل جديدة خلال المؤتمر القادم لمنظمة التجارة العالمية للأسباب التالية:

١. إن طرح أية مسائل جديدة خلال مؤتمر الدوحة سيؤدي إلى تشتيت الانتباه والجهود عن التركيز عن موضوع عمل منظمة التجارة العالمية الأصلي وهو التجارة إلى مسائل أخرى، في الوقت الذي لا تملك فيه البلدان النامية القدرات البشرية أو المالية للتعامل مع مفاوضات جديدة من هذا النوع.
٢. المواضيع الجديدة المقترحة لا علاقة لها بالتجارة وبالتالي لا تتعلق بمنظمة التجارة العالمية. إذا كان لا بد من طرح ومناقشة هذه المواضيع، فلا بد من أيجاد الإطار الخاص بها والملائم لمناقشتها. إن إدخال هذا النوع من المسائل إلى منظمة التجارة العالمية سوف يؤدي بالتأكيد إلى إحداث خلل في نظام التجارة المتعدد الأطراف، وبالتالي الإضرار بالتجارة الدولية.
٣. إن طرح هذه المسائل في مؤتمر الدوحة، سيكون له أثر سيئ على البلدان النامية حيث سيحد من خياراتها وقدراته على وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية الوطنية بشكل مستقل. وسوف يصبح من الصعب على هذه البلدان اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين مستوى الشركات المحلية ودعمها

وإدارة الجوانب العديدة للسياسات الماكرو – اقتصادية، المالية والتنموية أو السياسات التي تتعلق بالمشتريات الحكومية.

٤. على منظمة التجارة العالمية أن تقصر نشاطها فقط على المسائل التي تتعلق بالتجارة، والتي تشكل العنصر الأساسي في نظام قوانين التجارة المتعددة الأطراف. وعلى النظام أن يكون مصمما بشكل يعود بالفائدة على البلدان النامية، والتي تشكل الغالبية العظمى من أعضاء المنظمة. وعلى المواضيع الجديدة المقترح مناقشتها في منظمة التجارة العالمية أن تتناسب مع عدد من المعايير أهمها، أن يكون موضوع له علاقة بالتجارة ويتناسب مع نظام قوانين التجارة المتعددة الأطراف، وأن يكون الموضوع على درجة من النضج بمعنى أنه متوافق عليه من قبل جميع الأعضاء وله علاقة مباشرة بمنظمة التجارة العالمية ومصالحها. كما عليها أيضاً أن تكون متناسبة مع مصالح البلدان النامية، وعلى جميع الأعضاء المشاركين في المؤتمر أن تتاح أمامهم فرص المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار، سواء في جنيف أو في مؤتمر الدوحة نفسه، وان يوافقوا بغالبية عظمى على طرح هذه المواضيع على جدول الأعمال.

وأخيراً، لا بد من إعادة النظر في مضمون سياسات التحرير الاقتصادي ووتيرتها، وإعادة توجيه منظمة التجارة العالمية ونشاطها نحو خدمة التنمية كأولوية أساسية؛ وكذلك إعادة التفكير بميثاق منظمة التجارة العالمية ومهامها ونطاق صلاحياتها بحيث لا تتسلط على أدوار ومهام منظمات دولية أخرى.

تلا عرض الورقة نقاش عام تركز حول المسائل التالية:

- مناقشة العريضة المتعلقة باتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، والتي تطالب الولايات المتحدة الأميركية بالتوقف عن الضغط على دول العالم الثالث لتطبيق هذه الاتفاقية.
- لقد تعاطت منظمة التجارة العالمية مع السياسات الحكومية، إلا أنها ترغب الآن في التوسع لتطال المسائل المتعلقة بممارسة الأعمال الاقتصادية نفسها. والهدف الحالي هو ضمانة أن لا يتم إعطاء الشركات الأجنبية ميزات أقل من الشركات المحلية، ولكن ليس هناك ضمانات أو شروط مشابهة تحول دون إعطائها ميزات أفضل.
- ترحب بعض حكومات البلدان النامية بالضغط الذي تمارسه المنظمات غير الحكومية، ولكن ما يجدر ذكره أيضاً هو أن سوء الإدارة و/أو الفساد الذي تعاني منه الدول له دور أساسي في الأزمات الراهنة. إن انعدام الديمقراطية هو من الأسباب الرئيسية لعدم مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمليات اتخاذ القرار. بناء عليه يجب الإصرار على استقلالية المجتمع المدني وعلى توافق استراتيجياته مع الحكومة ضد الضغوطات الخارجية، وفي الوقت نفسه مكافحة الفساد لدى الدولة نفسها. إن الوضع العالمي العام يساهم في ازدياد الفساد المحلي، فعلى سبيل المثال، ترافقت عملية إشاعة الديمقراطية في أميركا اللاتينية مع تسلم السلطة من قبل أشخاص متحمسين لسياسة الأسواق الحرة وتحرير الاقتصاد، وذلك قبل بدء المفاوضات التجارية، وأدى ذلك بالتالي إلى خسارة أوراق التفاوض حيث إن خيارات المسؤولين الوطنيين تراوحت بين التحرير الاقتصادي والمزيد من التحرير الاقتصادي.
- نصت مقررات جولة الأورغواي على العديد من الإجراءات التعويضية للدول التي تنضم إلى المنظمة، إلا أن أياً منها لم يتم وضعه موضع التنفيذ، ولا سيما مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية.
- بعيداً عن الترويج الدعائي، على البدائل الاستراتيجية المقترحة أن تتضمن إعادة إحياء اتفاقية السلع، وإنتاج تحليل خاص بعيدا عن تأثير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الجلسة الثالثة

مشاكل التنفيذ

عرض **السيد تانغ كزيابنغ، من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)** ورقة عمل عن صعوبات تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. فأشار إلى أنه بعد مؤتمر سياتل، ثمة إجماع على الاعتراف بالنقاط والقضايا التي تشكل محل اهتمام البلدان النامية، والمستخلصة من خبرة التعامل على تطبيق الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية، والحاجة إلى دراسة محاور الاهتمام هذه والعمل على تقليص تأثيرها السلبي على التجارة والتنمية في البلدان النامية. وشكل ما عرف باسم «مشاكل التنفيذ» إحدى أكثر المسائل إثارة للجدل خلال المناقشات.

بالرغم من أن لكل دولة مشاكلها الخاصة في تطبيق الاتفاقيات، يمكن تصنيف هذه «المشاكل» على النحو التالي:

١. المشاكل التي تواجهها البلدان النامية في تطبيق الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف:

- يلاحظ وجود اختلالات وثغرات هامة في الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، وقد تسبب تنفيذ هذه الاتفاقيات بالعديد من المشاكل الهامة للبلدان النامية. إن بعض قوانين الـASCM وخاصة تلك المتعلقة بتوفير الدعم) غير الدعم على الصادرات) منحازة ضد البلدان النامية، إذ إن الدعم الذي تقدمه البلدان النامية من أجل تطوير وتحسين الصناعة والزراعة هو actionable.
- في الوقت الذي تعامل فيه البلدان المتقدمة بمرونة فيما يتعلق باتفاقيات الزراعة والمنسوجات، لا تزال البلدان النامية مكبلة بالشروط في هذين القطاعين، لا سيما بسبب اتفاقيات تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، واتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. نتيجة لذلك واجهت البلدان النامية صعوبات جمة في تنفيذ الالتزامات التي تفرضها هذه الاتفاقيات، مع العلم أن هذه الاتفاقيات لا تساعد في تحقيق التنمية أصلاً، كما أن سياسات البلدان النامية التي تهدف إلى تطوير إنتاجها المحلي، باتت متعارضة مع قواعد التجارة العالمية. وقد طالبت العديد من الدول النامية بتمديد المهلة الانتقالية للالتزام بهذه الاتفاقيات، بالرغم من اعتقاد العديدين أنها تشكو من اختلالات بنيوية لا تحل عن طريق فترات انتقالية أطول. فالمطلوب هو تبني نظرة طويلة الأمد للتنمية وسياسات مرنة تستجيب للاحتياجات المتولدة عن الاختلالات البنيوية في اقتصاد البلدان النامية.
- لاحظ العديد من البلدان النامية، بناء على الخبرات السابقة في تطبيق بعض الاتفاقيات، أن العديد من القوانين ليست لصالحها، فهي لا تستجيب للاختلافات البنيوية بين الدول بل تهدف إلى الحفاظ على الهوة الصناعية بين البلدان النامية والمتقدمة. وفي بعض الحالات، شعرت البلدان النامية بأنها تتعرض لضغط شديد من أجل تطبيق هذه الاتفاقيات بدرجة تفوق حدود التعهدات التي التزموا بها. مثال على ذلك مسألة التراخيص الإجبارية.
- يعاني العديد من البلدان النامية من صعوبات جمة في التقيد بالالتزامات الإجرائية التي تفرضها الاتفاقيات التجارية المتعدد الأطراف بسبب القيود المؤسساتية وانعدام الموارد المالية والبشرية. بالإضافة إلى شعور هذه البلدان بعدم واقعية المهل الزمنية الانتقالية في بعض الاتفاقيات، وازدياد الأعباء المالية والاقتصادية الضخمة للتكيف المحلي.
- تفتقر البلدان النامية بشكل عام إلى القدرة على مواجهة الإجراءات غير العادلة التي قد يتخذها الأعضاء الآخرون، وبالأخص فيما يتعلق بموضوع الدعم. نتيجة لذلك، لم يستطع أي من البلدان النامية من القيام بأي إجراء مضاد لمواجهة الإجراءات المتخذة من قبل الأعضاء الآخرين.

٢. المشاكل الناتجة عن تطبيق الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف غير السليم من قبل الدول المتقدمة:

- يشكل تأخر الدول المتقدمة في تحرير تجارة المنسوجات والملابس أحد الهموم الرئيسية للدول النامية نظرا لأهمية هذا القطاع بالنسبة لاقتصادياتها. وبعد ست سنوات من تطبيق اتفاقية المنسوجات والملابس أتت النتيجة مخيبة للآمال. وما حصل واقعياً هو أن عدداً قليلاً من الدول المتقدمة ألغت نظام الحصص (الكوتا) المفروض على استيراد المنسوجات والملابس، فيما لا تزال هذه التدابير الحمائية معتمدة كقاعدة عامة، مما يحول دون دخول هذه السلع المصنعة في الدول النامية من دخول أسواق الدول المتقدمة بحرية.
- أوجد الدعم المحلي الضخم والدعم على الصادرات الزراعية الذي تفرضه الدول المتقدمة اختلالات هامة في حقوق وواجبات

العديد من البلدان النامية الموقعة على اتفاقيات الزراعة. والسبب هو أنه لم يتم إلغاء أو تقليص الدعم على الصادرات من قبل الدول المتقدمة وأنه لم يتم الاتفاق على نظام متعدد الأطراف لاعتمادات التصدير.(export credit) وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن الدول المتقدمة زادت في السنوات الأخيرة من تقديم الدعم لمزارعيها في الأسواق المحلية كما للصادرات الزراعية، مما أسفر عن تدني أسعار هذه المنتجات عالميا وبالتالي تقلص فرص دخول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق العالمية.

- تشكل التدابير المضادة للإغراق همّاً إضافياً للبلدان النامية. فهذه الإجراءات بالغة التعقيد، ولا تتناسب مع قدرة البلدان النامية ومؤسساتها الصغيرة، مقارنة مع القدرات الكبيرة للدول المتقدمة ومؤسساتها العملاقة التي تتمتع بأفضلية واضحة في الإفادة من هذه الإجراءات للمزيد من حماية أسواقها الداخلية. نتيجة ذلك تعزيز انعدام الاستقرار في أسواق البلدان النامية التي تشكل الهدف الرئيسي للتدابير المضادة للإغراق. إن التأثير لتدابير مكافحة الإغراق على البلدان النامية أكثر سلبية من بعض شروط الاتجار المحقق. إن البدء بإجراء التحقيقات في بلد متهم بالإغراق من شأنه أن يترك أثراً مباشراً على حركة التجارة لكونه يحفز الموردين للبحث عن مصادر بديلة للعرض.
- في الوقت نفسه لم تستفد البلدان النامية حتى الآن، من إيجابيات المعاملة الخاصة والتفضيلية.
- تحتاج البلدان النامية إلى مساعدة فنية حتى تتمكن من تطوير واعتماد الأنظمة المعقدة في المجالات المتعلقة بالتدابير ذات الصلة بصحة الإنسان والحيوان وحماية النبات، وبالحواجز التقنية للتجارة والتقييم الجمركي. إلا أن الدول المتقدمة لم تقم حتى الساعة بتوفير هذه المساعدة بشكل فعلي.

يمكن تلخيص المسائل الأكثر أهمية والتي تتعلق بمشكلات التنفيذ في البلدان النامية، وتحتاج إلى المزيد من البحث، على النحو التالي:

١. تحسين شروط دخول الأسواق والذي يتطلب الأمور التالية:

- الحد من الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في سعيها للالتزام بالموجبات التي تتضمنها الاتفاقيات.
- تحرير تجارة قطاع المنسوجات والملابس.
- تحسين شروط دخول البلدان النامية إلى الأسواق من خلال تقليص الدعم على الصادرات الزراعية من قبل البلدان المتقدمة.
- تحسين فرص إفادة البلدان النامية من تجارة الخدمات وذلك بتخفيف القيود على المجالات التي تهم هذه الأخيرة، مثال على ذلك حرية تحرك الأشخاص الطبيعيين.

٢. تحسين القوانين وجعلها أكثر وضوحا ودقة.

٣. إزالة الاختلالات في الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف.

طاولة مستديرة ١

الاتفاقيات التجارية – الفرص والمخاطر في العالم العربي

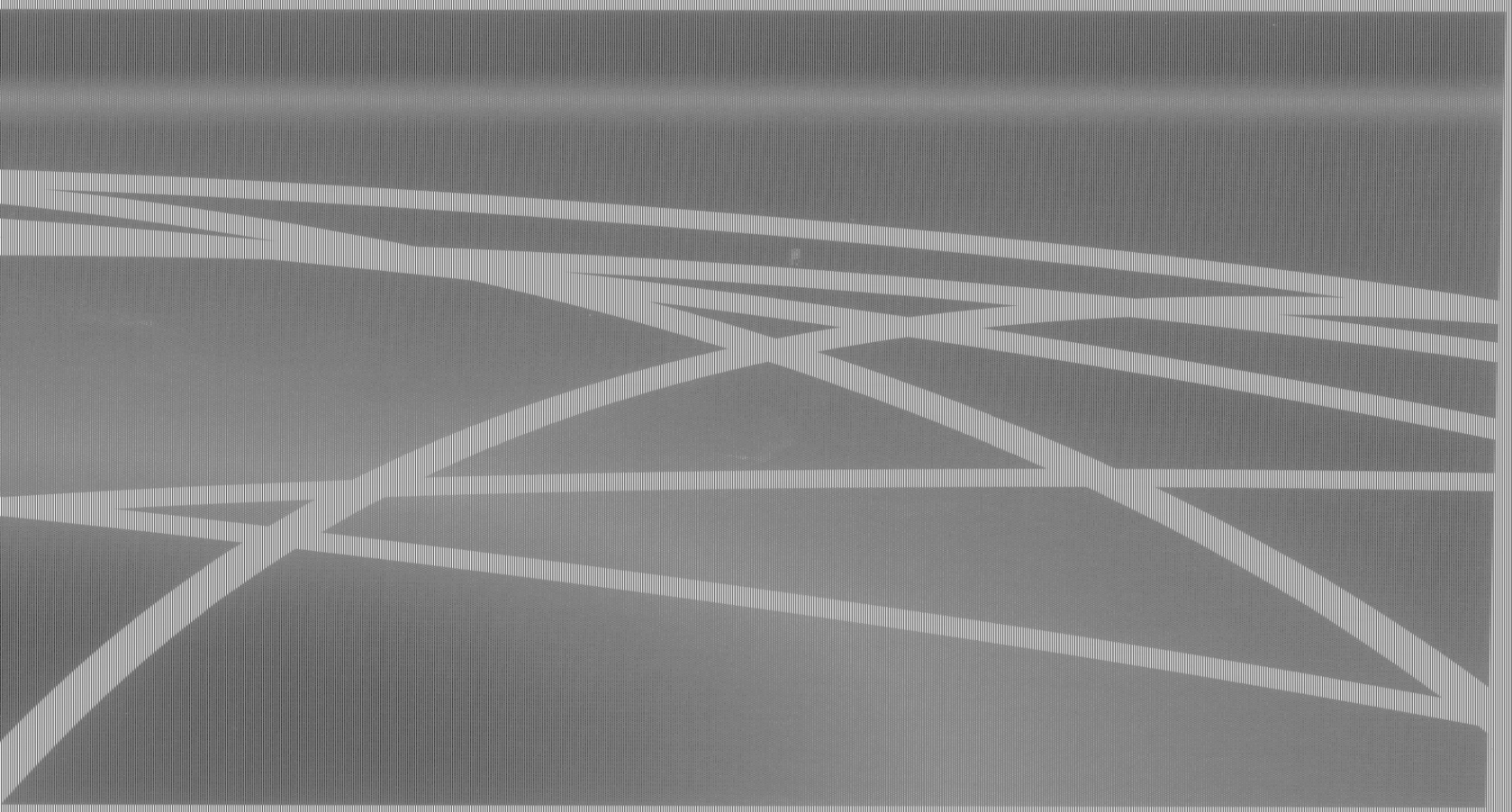

تم تنظيم طاولة مستديرة لمناقشة الفرص والمخاطر التي تنبع من الاتفاقيات التجارية على العالم العربي. وقد شارك في الجلسة كل من: روبيرتو بيسيو (الراصد الاجتماعي)، ممتاز ككليك (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، تانغ كزيابنغ (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، موهغا سميث (أوكسفام)، وعليا مبيض (وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان)، أدارتها ندى الناشف (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - لبنان) وفيما يلي أبرز ما طرح:

ناقش **الأستاذ روبيرتو بيسيو** البعد الاجتماعي للتجارة. فأشار إلى ضرورة أن تكون التجارة مفيدة لجميع الأطراف. فالتجارة تأسست أصلاً منذ زمن بعيد لتعويض ثبات رأس المال (الأرض في ذلك الزمن) والصناعات. وقد افترضت تلك النظريات أيضاً أن السبب الأساسي للفقر هو ثبات العمالة أيضاً، وهو ما يؤثر سلباً على عمل السوق بشكل سليم. إلا أن حركة رأس المال وثبات القوى العاملة جعل النظام التجاري متقادما وغير عادل، حيث قوانين السوق هي التي تقرر من هو المستفيد. ويمكن للتجارة أن تحدث أثراً اجتماعياً إيجابياً كان جميع الأطراف متساوون، أما في الحالة المعاكسة فإن التجارة قد تكون لها تأثيرات سلبية خصوصاً فيما يتعلق بخلق فرص عمل جديدة. على سبيل المثال، نتيجة لاتفاقية إقليمية لتحرير التجارة، أغرقت أسواق الأورغواي بالنبيذ الأرجنتيني الأدنى سعراً، مما أثّر سلباً على أعمال منتجي النبيذ الوطنيين. وهكذا حتى في حال استفادة الدولة ككل، سيبقى على بعض القطاعات تحمل عبء النتائج السلبية. ولا بد من مرور بعض الوقت قبل أن تتمكن الفئات المتضررة من التكيف مع الوضع المستجد، والتعامل مع السلبيات. ولكن من هي الجهة المخولة بتحديد ما هي المصلحة الوطنية؟ لذلك لا من ضمان حق المشاركة الديمقراطية في عمليات النقاش الداخلية قبل الانضمام إلى الاتفاقيات التجارية، من أجل حسن دراسة احتياجات البلاد، ومفاعيل هذه الاتفاقيات على مختلف الفئات الاجتماعية وتحديد الإجراءات التعويضية، في حال تقرر الانضمام إلى هذه الاتفاقيات. من جهة أخرى، ثمة جانب آخر متصل بالأبعاد الاجتماعية للتجارة، وهو يتمثل في ما يمكن تسميته بالإغراق الاجتماعي والذي يؤدي بشكل مصطنع إلى خفض أسعار المنتجات. إن فرض التدابير المضادة للإغراق يسمح للدول الموردة بزيادة الرسوم على المنتجات المصنفة بأنها تمتعت بدعم «اجتماعي» بما يجعلها مشمولة بالتدابير المضادة للإغراق (يعتبر انخفاض الأجور الممنوحة للعمال في المؤسسات العاملة في الدولة النامية، أو عدم شمول العاملية بأنظمة التأمين الاجتماعي أو حصولهم على حقوقهم في التعويضات المختلفة بمثابة دعم اجتماعي يؤدي إلى خفض مصطنع لكلفة الإنتاج ويشكل بالتالي منافسة غير مشروعة مع سلع الدول الأخرى). وأخيراً، تجدر الإشارة إلى إشكالية استخدام منظمة التجارة العالمية لمسألة احترام حقوق الإنسان كأحد معايير التجارة الدولية. فهي ليست مرجعاً في هذا المجال، ويخشى أن يستخدم ذلك ذريعة إضافية لزيادة القيود والشروط المفروضة على الدول النامية.

أشار **الأستاذ تانغ كزيابنغ** إلى ضرورة الالتزام الدقيق باتفاقيات الغات وخاصة فيما يتعلق بالمعاملة الوطنية للسلع الأجنبية. فاتفاقيات الغات تشير إلى السلع والخدمات بأسلوب ضبابي وغير واضح دون ذكر للتفاصيل تاركة الأمر للمفاوضات. كما على الدول نفسها أن تحدد المواضيع التي ترغب باستثنائها من مبدأ المعاملة الوطنية. إن إحدى الوضعيات الإيجابية التي يمكن للدول النامية أن تقوم بها هي السماح للشركات الأجنبية بدخول أسواقها ولكن دون الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية. وبهذا المعنى يمكن للدول أن تفرض شروطها على الشركات الأجنبية بتوظيف يد عاملة محلية و/أو العمل بالمشاركة مع مؤسسة محلية. وينطبق هذا الأمر على الخدمات أكثر منه على تجارة السلع كونها أقل تعقيداً. على البلدان النامية أيضاً فرض صيغ مناسبة للتسليم، مثال على ذلك حركة الأشخاص، للاستفادة أكثر من اتفاقيات الخدمات. لقد ساهمت هذه الأمور جميعا في تقييد الاتفاقية المتعلقة بانتقال القوى العاملة. كما ينطبق الأمر أيضاً على الاتفاقيات المتعلقة بقطاع المنسوجات، حيث تمت إزالة المعيقات أمام تحرير هذا القطاع بنسبة ٢٠٪ فقط.

ناقشت **السيدة موهغا سميث** موضوع الصحة ضمن اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، فأشارت إلى أنه تم إدخال الموضوع إلى منظمة التجارة العالمية بسبب الضغوطات التي فرضتها شركات المنتجات الكيميائية والصيدلية. كما أشارت السيدة سميث إلى أن أكثر من ١٢ مليون طفل يموتون سنويا في بلدان العالم الثالث من جراء أمراض يمكن معالجتها و٢٥٪ من الأفارقة يموتون بسبب الإيدز. إن اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية تحد من فرص حصول الفقراء على الدواء وذلك بسبب نظام براءة الاختراع التي ترفع من كلفة إنتاج الدواء.

ودون هذا الاتفاقيات يمكن للشركات المحلية معرفة طريقة صنع الدواء وبالتالي توليد المنافسة وتخفيض السعر. لكن في حال تطبيق اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية سوف تفرض الحماية على الدواء نفسه وعلى طريقة تصنيعه، مما يعني احتكار تصنيع الدواء من قبل عدد محدود من الشركات المتعدية الجنسيات إقفال الشركات المحلية أو الحؤول دون توسع هذا القطاع، وخسارة فرص عمل قائمة أو محتملة. وما تجدر الإشارة إليه هو أن الدول المتقدمة تملك ٩٧٪ من براءات الاختراع في هذا القطاع، وتحتكر الشركات المتعدية الجنسيات ٧٠٪ من ملكية براءات الاختراع العالمية.

أشار **السيد ممتاز ككليك** إلى أن مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موضوع التجارة والتنمية له ثلاثة أهداف متقاطعة هي التالية:

أ- مساعدة حكومات البلدان النامية ومنظمات المجتمع المدني على ضمان أن تقوم بلادهم بحسن استغلال الفرص للاندماج في التجارة والاقتصاد العالميين وبالتالي دفع عملية التنمية البشرية الوطنية والحد من الفقر؛

ب - تفعيل مشاركة البلدان النامية وتعزيز مواقعها التفاوضية في الجدل الدائر وفي مفاوضات نظام التجارة العالمي؛

ج - عرض موقف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تأثيرات نظام التجارة العالمي على وضع التنمية البشرية الراهن.

د - بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببناء إطار مفهومي خاص به في موضوع التجارة العالمية، وقد تم ذلك كجزء من عملية تشاركية (تم تحضير ثلاث أوراق عمل خلفية وتم عقد اجتماع لقدح الأفكار ضم أكثر من ٤٠ مشاركا وناشطاً). بالإضافة إلى ذلك، تم التشاور مع أربع منظمات غير حكومية (البلدان الآسيوية الواقعة على المحيط الهادي، وأفريقيا، وأميركا اللاتينية، والمنطقة العربية). الهدف الأساسي من عمليات التشاور هذه هو سماع وجهات نظر العديد من المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال إدارة التجارة العالمية، ودمج هذه المساهمات مع ما قدمه المستشارون في الأوراق التي أعدوها. كما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاقد مع منظمات غير حكومية ذات مصداقية وناشطة في مجال التجارة العالمية لتنظيم جلسات التشاور في الأقاليم المختلفة. وفي المنطقة العربية، حيث تلعب شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية الدور الأساسي، كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور كبير في عقد هذا الاجتماع يفوق دوره في المناطق الأخرى. كما سيتم التشاور مع حكومات البلدان النامية، بالإضافة إلى عقد اجتماعات تشاورية خاصة ومنظمة مع مجموعات من الخبراء بإدارة مجموعة الـ٧٧ يشارك فيها أعضاء البعثات إلى منظمة التجارة في جنيف. ومن المتوقع أن ينتج عن هذه المشاورات تقرير مفصل يحتوى على نظرة نقدية إلى النظام التجاري القائم، ويعرض لأثر أصل هذا النظام وخياراته السياسية على بنية النظام نفسها، وعلى مفاعليه كما سيتضمن التقرير تقييما للاتجاهات الحالية في إدارة التجارة العالمية، وتقييماً لهذا النظام ومفاعيله من وجهة نظر مفهوم التنمية البشرية وقيمها. كما سيتضمن التقرير أخيراً ملخصا للاقتراحات والتوصيات. الجدير ذكره أن عملية إصدار التقرير هي بمثل أهمية التقرير نفسه، وذلك لأنه سيتم انتهاز الفرص جميعها لدفع مختلف منظمات المجتمع المدني وحكومات البلدان النامية للانخراط في النقاش وتعزيز فرص بلورة مواقف أكثر انسجاماً فيما بينها.

عرضت **الآنسة عليا مبيض** لحالة لبنان وعلاقته بمنظمة التجارة العالمية، فأشارت إلى أن الهدف الأساسي لوزارة الاقتصاد والتجارة هو دمج لبنان في الاقتصاد العالمي من خلال بحث كافة الطرق لتعزيز الفوائد، والحد قدر الإمكان، من كلفة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. يعتبر لبنان أقل تأثراً بمفاعيل العولمة بالمقارنة مع غيره من الدول العربية، ويعود ذلك إلى هيكليته الاقتصادية الليبرالية. فالقوانين التجارية في لبنان متناسبة، ولدرجة عالية، مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بسبب الطبيعة الحرة للإطار القانوني وديناميكية القطاع الخاص الذي يلعب دوراً هاماً في صنع القرارات الاقتصادية. إلا أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سيفرض على لبنان إعادة تنظيم نفسه في القطاعين العام والخاص، مع العلم أن التحضيرات الحالية للانضمام إلى المنظمة مبنية على بحث معمق للأوضاع التجارية في البلاد، إضافة إلى أنه يتم العمل على تعزيز القدرات المؤسساتية من خلال التدريب على أساليب التفاوض وآلياته في إطار التحضير لدخول منظمة التجارة العالمية. في الوقت نفسه يعمل لبنان على الاستفادة من تجربة كل من مصر والأردن، وهما بلدان سبقا لبنان في الانتساب إلى منظمة التجارة العالمية. التحدي الأهم الذي يواجهه لبنان هو السياسات المصاحبة، فالوزارة على علم تام بمخاطر الانضمام إلى المنظمة والفرص المتولدة عنه، مع العلم أن الموازنة بين التكاليف والعائدات مبينة

على أساس السياسات المطبقة. إن القطاع الخاص مقتنع بضرورة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ويعمل بالتعاون مع الحكومة لوضع استراتيجية تفاوض فعالة. وأخيراً تجدر الإشارة إلى الحاجة الماسة للتعاون العربي بالرغم من انعدام هذا التعاون في الوقت الحالي.

تبع العروض نقاش عام تركز حول المسائل التالية:

- احتمالات عدم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية قائمة بالنسبة لعدد من الدول العربية. على سبيل المثال، ليس لدى الدول الخليجية المصدرة للنفط ما تكسبه من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، حيث إن سوق النفط مضمون بالنسبة إليها. إن كلفة البقاء خارج النظام قد تكون كبيرة، وكذلك التبعات الاجتماعية لمثل هذا الموقف. لذلك يجب موازنة الفرص والأعباء قبل الدخول إلى المنظمة. ولا بد من أن نلاحظ أن المناخ العالمي يمارس ضغطاً شديداً على البلدان كافة من أجل الانتساب إلى المنظمة، ومن الطبيعي أن تشكل البلدان النامية الغالبية العظمى من المنتسبين الجدد إلى المنظمة.
- تم طرح موضوع تأثير منظمة التجارة العالمية على الهيكلية الاجتماعية وعلى العمالة غير الماهرة. لقد عملت الثورة الصناعية على تحفيز حركة القوى العاملة في زمن ثبات رأس المال، بينما تعمل العولمة الراهنة على تحفيز حركة رأس المالي وفرض القيود على حركة القوى العاملة. في نهاية النظام الإقطاعي، عندما تحرر العمل من قيوده الإقطاعية، تمكنت الطبقة العاملة من التفاوض على شروط عملها، ولكن عند قلب المعادلة خسرت الطبقة العاملة قدرتها على التفاوض، وهو الثمن الاجتماعي الذي عليها أن تدفعه. والأمر المثير للدهشة هو أن الدول التي تجذب أغلب الاستثمارات الخارجية هي الدول الأكثر تشدداً.
- تواجه النقابات العمالية أوضاعاً صعبة حيث سوق العمل أسيرة دوامة التنافس في ظل فرص متناقصة. كما أن الاتحادات العمالية الكبرى موجودة في البلدان المتقدمة وينمو في صفوفها الميل إلى حماية مصالحها الذاتية.
- إن استخدام التجارة كوسيلة لتحقيق التنمية هو أمر صعب. إن قيام نظام قانوني هو أمر هام جداً، ويشكل نظام حل النزاعات في منظمة التجارة العالمية هو ابتكار جديد، ولكن لا يمكن التصدي له إلا في حال التوصل إلى إجماع عام على ذلك، وهو احتمال بعيد التحقق.
- إذا تم إشراك القطاع الخاص في المفاوضات، فمن الضروري أيضاً إشراك المجتمع المدني أيضاً. بالرغم من أن المجتمع المدني لن يقوم سوى بتقديم المشورة والنصح للحكومة حول الأمور المتعلقة بالتجارة، لكن عليه أن يكون جزءاً من النقاش التجاري القائم منذ البداية.
- تعمل العولمة بشكل عام على تأنيث العمالة. فهي على سبيل المثال، ستدفع النساء في العالم العربي على التحول من العمل في القطاع غير النظامي إلى القطاع النظامي، بالرغم من أن غياب حق التنظيم النقابي في القطاع العام قد تكون له آثار سلبية. إن الاندماج الاقتصادي له إيجابياته على الفئات المهمشة، ولكن لا بد أن يصاحبه عدد ضمانات باحترام الحقوق الأساسية بما فيها الحق بالمشاركة (تشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن العولمة تؤدي في العالم العربي إلى تأنيث البطالة - بلد تأنيث العمالة - أي إن تأثيرها سلبي بشكل واضح على هذا الصعيد، وهي قد تطلق آلية طرد معاكسة لآليات اجتذاب النساء إلى سوق العمل التي عرفها العالم العربي خلال العقود السابقة).
- تختلف منظمة التجارة العالمية عن الأمم المتحدة، فهي لا تعترف بدور المنظمات غير الحكومية، في حين ثمة ما يقارب ما يزيد على ٦٠٠ منظمة غير حكومية، مسجلة لدى الأمم المتحدة ويحق لها المشاركة بصفة استشارية أو بصفة مراقب في أعمالها.

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

طاولة مستديرة ٢

مواقف واستراتيجيات المنظمات العربية غير الحكومية

تم عقد جلسة مستديرة حول مواقف واستراتيجيات المنظمات غير الحكومية العربية، وقد شارك في الجلسة كل من: عزت عبد الهادي (شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية - فلسطين)؛ محمد حسن خليل (شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية - مصر)؛ عبد الحميد الكم (شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية - المغرب)؛ أدارها زياد عبد الصمد (شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية - المدير التنفيذي)؛ وفي ما يلي أبرز ما طرح:

أشار **السيد محمد حسين خليل** إلى أن الموضوع الأبرز الواجب طرحه هو الموقف من حرية التجارة. يجب أن يكون خيار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مبني على أساس الهيكلية الاقتصادية للبلاد ومدى قدرتها على الاستمرارية في تلبية الاحتياجات من المنتجات الزراعية والبضائع الصناعية، وعلى أساس التوازن التجاري. وقد اقترح السيد محمد على الموقف العربي أن يضم ما يلي: أن يسبق تحرير التجارة تحقيق التنمية، التفاوض حول المسائل الجديدة يجب أن تتوقف حيث إن التحول في اتفاقية الغات أوجد قوة أكبر من قوة الدول، أن يتم إلغاء المواضيع المتعلقة بالتجارة والاستثمار من المفاوضات؛ وأخيراً أن تستثنى اللائحة الأساسية للأدوية من اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

أشار **السيد عبد الحميد الكم** إلى أن التنوع في خبرات واختصاصات المنظمات العربية غير الحكومية يشكل أحد أبرز نقاط القوة فيها، وأضاف أن المنظمات العربية غير الحكومية لا تزال تفتقر إلى التركيز على المسائل المتعلقة بالسياسات المالية والتجارية والي كيفية تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين البلاد العربية. يقدم اجتماع قطر والقمة الموازية له في بيروت بالإضافة إلى الاجتماعات العالمية المختلفة فرصة عظيمة للمنظمات العربية لتعميق التشبيك والتعاون فيما بينها. أما التحديات الأخرى التي على المنظمات العربية غير الحكومية أن تواجهها فتضم: تأثير السياسات الاقتصادية على الحقوق الاجتماعية - الاقتصادية؛ الاستراتيجيات الأوروبية الديمقراطية الاجتماعية؛ الاستراتيجيات المالية العالمية، بما فيها تلك المتعلقة بصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية؛ واستراتيجيات الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية المستدامة. وقد اقترح السيد الكم استراتيجية تضامن المواطنين والتي تدور حول محاور خمسة هي: أ) تنظيم الأحزاب المحلية من أجل خلق مساحة قادرة على مقاومة الظلم، ب) خلق حركة اجتماعية فعالة تضم المنظمات غير الحكومية والقطاعات الأخرى من المجتمع المدني. ج) تعبئة وتعليم أفراد المجتمع كافة، د) تقديم تقارير بديلة، وهـ) بناء القدرات الداخلية لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

أشار **السيد عزت عبد الهادي** إلى أن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية قررت التركيز على بلورة استراتيجيات قصيرة وطويلة الأمد لمواجهة المسائل المتعلقة بالتجارة، كونها تتطلب تدخل المنظمات العربية غير الحكومية. حقيقة أن المنظمات العربية غير الحكومية تعمل على لائحة من الأولويات من ضمنها حرية الارتباط، الجوع والفقر والعلاقة مع الدولة، والاستعمار العسكري، أخر من اهتمامها بموضوع التجارة ومنظمة التجارة العالمية. فيما يتعلق بموضوع منظمة التجارة العالمية، على المنظمات العربية غير الحكومية عقد سلسلة من ورش العمل والدراسات من أجل تعزيز الفهم حول المنظمة وأهدافها. على استراتيجية المنظمات العربية التركيز حول البث والنشر والذي يتطلب مواقف مكتوبة حول كافة المسائل الأساسية. كما يجب أن يتبع ذلك توسيع شبكة علاقات شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية مع غيرها من المنظمات والقطاعات في المجتمع المدني، من أجل إطلاق حملة توعية واسعة تستحوذ على دعم الجمهور العام. إلا أن ذلك يجب أن لا يمنع المنظمات العربية غير الحكومية من بناء علاقة مهنية مع الحكومات كتكتيك lobbying. وأخيراً، تبرز الحاجة إلى تعزيز القدرات وتطوير الأطر المؤسساتية من الداخل.

أشارت **الآنسة ندى الناشف** إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤمن بأن النمو الاقتصادي وحرية التجارة قد يترجم إلى منافع إيجابية، شرط أن يترافق مع تحقيق العدالة الاجتماعية التي يجب أن يشكل الالتزام بها جزءا لا يتجزأ من المفاوضات التجارية. إن إغفال هذا البعد، والتركيز فقط على الأوجه الاقتصادية والسياسية سيؤدي إلى اختلالات، وبالتالي سوف تبرز الحاجة لاحقا لتصحيحها لا سيما فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية، والتنمية البيئية، والاهتمام بالقطاعات المهمشة في المجتمع، وتحسين أوضاع النساء ومكافحة الفقر. إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشجع الاستراتيجيات والسياسات ذات الطابع التكاملي والتي تنسجم مع مبادئ التنمية البشرية المستدامة باعتبارها وحدة متكاملة. لقد أثبتت التجارب والأبحاث أن النمو الاقتصادي لوحده غير كاف لتوفير العدالة الاجتماعية أو للحد من الفقر. فالمسألة ليست مسألة عولمة أو انعدامها، إنما هي مسالة إن البشرية باتت تملك الإمكانيات الموضوعية من أجل تحسين ظروف معيشية الناس بشكل جذري. يطمح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تعزيز الشراكة بين المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية وتوسيعها لتشمل القطاع الخاص وذلك باتباع منطق زيادة الرصيد الاجتماعي في كل البلدان. كما يلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستمرار في عملية التنسيق هذه: وفي هذا الإطار أيضاً، يقوم البرنامج بتوفير كل الدعم للحكومات الوطنية، كونها صانعة القرار الوطني.

عرض **الأستاذ زياد عبد الصمد** الاستنتاجات التالية:

- ضرورة أن تستمر المنظمات العربية غير الحكومية في مناقشة الموضوعات المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية بهدف التوصل إلى وجهة نظر مشتركة. لقد ركزت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، منذ نشأتها، على كافة المسائل المتعلقة بالتنمية كما ركزت في عملها على موضوع التجارة الدولية والاقتصاد العالمي. إن اهتمام الشبكة بمنظمة التجارة العالمية ليس ردة فعل على اجتماع قطر، وإنما هو اهتمام ممهدات في النشاط السابق، ويشكل هذا الاجتماع انطلاقة جيدة للشبكة من أجل تطوير عملها والانتقال به إلى مستويات تطبيقية فيما يتعلق بالعولمة وقضاياها.
- ضرورة الاستمرار في تفعيل آليات التشبيك. ويتعلق ذلك بكيفية بلورة خطة عمل لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية بحيث تكون أداة فعالة تساعد أعضاء الشبكة في لعب دورهم من جهة وفي تطوير الاستراتيجيات المناسبة في مختلف مجالات العمل من جهة أخرى. وفيما يختص بالتشبيك أيضاً، من المهم أيجاد الوسائل لبناء علاقات متينة مع منظمات أخرى من المجتمع المدني مثل الحركات النقابية.
- ضرورة بلورة رآي عام موحد إزاء تحديات التنمية في البلدان العربية، مما يتطلب زيادة الوعي العام في المجتمعات العربية حول أهم التحديات التي تواجه المجتمع المدني، كي تتمكن هذه المجتمعات من المشاركة في الجدل القائم وفي وضع الحلول على المستويين الوطني والإقليمي. وما يدعو للأسف هو أن مشاركة المجتمع في رسم متطلبات مواجهة تحديات العولمة أو التجارة العالمية أو التنمية في العالم العربي، تكاد تكون معدومة.
- الحاجة إلى آليات عمل أكثر تخصصاً بمسائل العولمة تكون جزءاً أساسياً من عمل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية. وسواء أطلقنا عليها اسم «الراصد الاجتماعي العربي» أو «المنتدى الاجتماعي»، فان الهدف واحد وهو إيجاد أدوات عمل أكثر تخصصا لمراقبة السياسات العامة والتحديات الاجتماعية والقيام بأبحاث تساهم في تفعيل النقاش من أجل تصحيح هذه السياسات واقتراح بدائل ممكنة وواقعية.
- الحاجة إلى تفعيل العلاقات الدولية لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بالأخص مع التحالف الذي ينشط في مواجهة منظمة التجارة العالمية، والراصد الاجتماعي، وشبكة العالم الثالث وغيرها. بناء عليه التشديد على الحاجة لتنظيم المنتدى العالمي حول منظمة التجارة العالمية في بيروت خلال شهر تشرين الثاني بموازاة اجتماعات قطر، والذي يشكل خطوة هامة يمكن للشبكة والمنظمات غير الحكومية كافة الاستفادة منها لزيادة الوعي وتدعيم تأثير الرأي العام العربي في هذا المجال.
- هنالك إجماع عام فيما يتعلق بمؤتمر الدوحة، ويتمثل في أنه يجب على منظمة التجارة العالمية أن تأخذ بعين الاعتبار مطالب البلدان النامية والمجتمعات المدنية التي عانت بشدة من تأثيرات الاجتماعية - الاقتصادية لاتفاقيات المنظمة بعد ست سنوات من التطبيق. وبالتالي من الضروري مراجعة آليات تنفيذ سياسات منظمة التجارة العالمية، والأهداف العامة التي تحكم المنظمة بالإضافة إلى تلك المتعلقة بالاتفاقيات المختصة بمواضيع محددة.
- ستحدد شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية موقفها من مؤتمر الدوحة في ضوء ما سبق. إنما بشكل عام تدعو

الشبكة إلى إعادة تقييم الاتفاقيات الحالية قبل التوقيع على اتفاقيات جديدة، كما تدعو إلى تحويل مسار التجارة العالمية لتكون أكثر عدلا وعاملا مساهما في تحقيق التنمية وخدمة الشعوب.

- وأخيراً، ترغب الشبكة في تعميق علاقاتها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي ساهم في تنظيم ورشة العمل هذه، وذلك لمصلحة المجتمعات المدنية العربية.

أوراق العمل

اقتراح تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التجارة والتنمية البشرية المستدامة
عرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد ممتاز ككليك

أ . الإطار العام:

أصبحت الأحداث المحيطة بالاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية(WTO) في مدينة سياتل في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ أشبه باختبار Rorschach من حيث وجهات نظر مختلف الأفرقاء حيال موضوع العولمة - حيث ينظر أشخاص ومجموعات مختلفة إلى نفس الصورة لكنّ كلاً منهم يرى فيها مشهداً مختلفاً. فقد ركّزت منظمات المجتمع المحلي على تهميشها التاريخي من عمليات إعداد جداول الأعمال، بينما أعربت الكثير من حكومات البلدان النامية عن استيائها من المقاربة التي اعتمدتها العديد من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، لا سيما البلد المضيف الولايات المتحدة الأميركية.

رغم الفشل المفاجئ الذي تناقلته كل وسائل الإعلام العالمية تقريباً (بسبب عدم إطلاق جولة مفاوضات تجارية جديدة في الألفية)، ساد انطباع غريب وعارم بأن عدم إحراز تقدّم في سياتل كان في الواقع تقدماً بحد ذاته: فانهيار المفاوضات التجارية الضيّقة وذات الطابع الاقتصادي البحت جعل النقاش يتمحور حول مبادئ أساسية هامة وحول القيم الخاصة بالتنمية البشرية وفتح حواراً حول المسائل التجارية والإدارة العالمية السديدة.

إلاّ أنّ الجدل القائم حول نظام التجارة العالمية لا ينحصر في معرفة ما إذا كنا نريد التجارة أم لا: بل علينا أن نعرف أيضاً كيف تعكس التجارة القيم الخاصة بالتنمية البشرية ومدى التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التنمية البشرية. تحاول هذه المبادرة معالجة تلك المسائل التجارية من خلال انتداب استشاريين موثوقين لإعداد تقارير حول التجارة وإدارتها العالمية السديدة من منظار التنمية البشرية. على أن يتم ذلك في موازاة سلسلة من الاستشارات مع منظمات المجتمع المدني وحكومات البلدان النامية لفهم مخاوفها والاستفادة من طاقاتها لرفع تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ربما تحت عنوان:«التجارة والتنمية البشرية المستدامة».

كما أشرنا سابقاً، اعتُبرت محادثات سياتل التجارية فاشلة، إلى حدّ ما بسبب اعتبار جدول أعمالها ضيّقاً وذات طابع اقتصادي بحت، وأيضاً لأنّ منظمات المجتمع المدني ركّزت على تهميشها التاريخي من مجالات إعداد جداول الأعمال حول التجارة، بينما أعربت حكومات بلدان نامية كثيرة عن استيائها من استثنائها من العديد من الآليات الرسمية ومن اجتماعات الغرفة الخضراء وهو، برأيهم، تصرّف يُراد منه تهميش بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لا سيما البلد المضيف خلال المفاوضات.

في ظل هذا الوضع، ترتكز هذه المقاربة وأهميتها المرتقبة والمساهمة التي ستقدمها على عدد من الافتراضات و/أو rationales.

أولاً: في النظام العالمي المتنوّع للإدارة السديدة، يجسّد نظام التجارة بشكل فاضح بعض حالات اللاإنصاف التاريخية والبنيوية التي أدّت في النهاية إلى مواجهات وتناقضات على أكثر من صعيد في سياتل العام الماضي. في المقابل، إنّ الإدارة العالمية السديدة للتجارة هي إحدى أبرز المجالات التي تتسم بأولوية خاصة في أيّ تقييم للتنمية البشرية من خلال أنماط العولمة وآلياتها الحالية. وهي نقطة بالغة الأهمية إذا ما أردنا فعلاً مساعدة البلدان النامية والمواطنين فيها على القضاء على الفقر وجني مكاسب حقيقية من التكامل الاقتصادي على المستوى العالمي.

ثانياً: إنّ لآليات الحكم السديد - كدرجة الإنصاف والتمثيل في المفاوضات التجارية العالمية - انعكاسات وتأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مضمون المفاوضات ونتائجها بالنسبة إلى التنمية البشرية، أي هل وكيف تعالج المفاوضات مسائل مثل الاتفاقات حول النواحي التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPs) والولوج إلى الأسواق وهل وكيف تأثّر العلاقة القائمة بين التجارة من جهة ومعايير العمل والهموم البيئية وحقوق الإنسان من جهة أخرى، على مضمون المفاوضات ونتائجها الأساسية في تلك المجالات. وبما أنه لا يمكن افتعال فصل اصطناعي بين الآلية والمضمون والنتائج، من الضروري إذا

تقييم مدى ملاءمة آليات الحكم العالمي السديد والتأثير عليها إذا ما أردنا تقييم مضمون المفاوضات ونتائجها على صعيد التنمية البشرية والتأثير عليها.

ثالثاً: هناك حاجة ماسة إلى تقييم موثوق، من منظار القيم بالنسبة إلى التنمية البشرية، لنظام التجارة العالمي القائم حالياً، نظراً إلى اللغط السائد حوله والتشكيك في قدرته على خدمة مصالح البلدان النامية والفقراء فيها والحاجة إلى الأمن الغذائي واستدامة البيئة والتماسك والاندماج الاجتماعيين.

رابعاً: ثمة إجماع بين العديد من البلدان النامية والكثير من منظمات المجتمع المحلي، لا سيما في الجنوب، حول موضوع التجارة. فهي تشكل بالتالي مدخلاً جيداً إلى بناء علاقات ثقة متبادلة ورأسمال اجتماعي بين حكومات البلدان النامية ومنظمات المجتمع المدني. كما تمكّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من إقامة علاقات طيّبة مع منظمات المجتمع المدني مع الحدّ من خطر إلحاق الضرر بحكومات البلدان النامية.

خامساً وأخيراً، يكتسب هذا التقييم مصداقيته من إعطائه الأولوية لآلية قائمة على مرحلتين من الاستشارات، تشارك فيها منظمات المجتمع المدني وحكومات البلدان النامية على حدٍّ سواء.

ب . المشروع والتقدّم المحرز حتى الآن

يسعى المشروع إلى تحقيق ثلاثة أهداف مترابطة:

١- مساعدة حكومات البلدان النامية ومنظمات المجتمع المدني فيها على ضمان استفادة بلدانها بشكل انتقائي واستراتيجي من فرص التكامل الاقتصادي والتجاري على المستوى العالمي، وذلك بهدف السير قُدُماً نحو تحقيق التنمية البشرية واستئصال الفقر.

٢- تفعيل مشاركة البلدان النامية وموقعها التفاوضي ولطلب الدعم في الحوارات والمفاوضات المتعلقة بنظام التجارة العالمي الناشئ.

٣- عرض موقف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيال نتائج نظام التجارة العالمي القائم حالياً على التنمية البشرية وجدول الأعمال الإيجابي للإصلاحات اللازمة في الإدارة العالمية السديدة للتجارة لتكون أكثر دمجاً وإنصافاً، فتصبح بالتالي التجارة أداة فعالة لتحقيق هدف التنمية البشرية واستئصال الفقر.

تحقيقاً لهذه الأهداف، كان لا بد للمشروع من الاستناد إلى مفاهيم راسخة من خلال إشراك مختلف الأطراف. لذا، طُلب إعداد ثلاث وثائق دعم، كما نُظّم اجتماع بحث في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ لمناقشة مسودة العناوين العريضة الواردة في تلك الوثائق. وقد ارتكزت شبكة العالم الثالث (TWN)، إحدى أبرز منظمات المجتمع المدني الجنوبية، على هذا التاريخ العريق في المسائل التجارية والمصداقية في المجتمع المدني والتجربة السابقة في مجال المفاوضات التجارية. وقد طُلب إلى شبكة العالم الثالث، تحت إشراف السيد مارتن كور، إعداد وثيقة حول الأبعاد المؤسساتية لنظام التجارة العالمية، بينما ارتكز الأستاذ داني رودريك على عمله المرتكز إلى التجربة الميدانية والعمل التحليلي في مجالي التجارة والتنمية البشرية، والأبحاث حول اقتصاد التجارة والمشاركة الفاعلة في إسداء النُصح للبلدان النامية في المسائل التجارية. كما طُلب إلى الأستاذ رودريك إعداد وثيقة حول مختلف نواحي الاقتصاد السياسي للتجارة العالمية. وأوكِل الدكتورة نيلوفير كاتاغاي إعداد وثيقة حول التمييز بين الجنسين والتجارة، نظراً إلى أبحاثها وخبرتها الواسعة في هذين المجالين.

عُقد اجتماع بحث في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ بعد تعيين استشاريين للتوصل إلى نقد بنّاء حول مسودة الخطوط العريضة التي قاموا بإعدادها. شارك في الاجتماع نحو ٤٠ مفكراً وناشطاً بارزين من القطاع الأكاديمي ووفود تجارية من الجنوب في جنيف بما في ذلك على مستوى السفراء، ومنظمات المجتمع المدني، والأمم المتحدة (مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية/UNCTAD وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/(UNDP) وممثلين عن عدة مؤسسات.

كما يتطلّب تحقيق هذه الأهداف اعتماد آليّة استشارية مع كل الأطراف المعنيّة والممثلين، أي الحكومات ومنظمات المجتمع المدني الجنوبية. إضافة إلى إسناد النتائج إلى وثائق تعتمد نفس الشكل بحيث يستفيد منها أعرض جمهور ممكن، بما في ذلك واضعي السياسات، لأغراض طلب المساعدة.

اقتُرح إجراء أربع اجتماعات استشارية مع منظمات المجتمع المدني على مستوى المناطق في آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا وأميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي والمنطقة العربيّة. لكن يستحيل، لسوء الحظّ، إجراء استشارات منفصلة في مناطق أخرى (مثل أوروبا الشرقية ومجموعة الدول المستقلة) لأسباب تتعلّق بالميزانية

وبالوقت. لكنّ الأولوية القصوى سوف تعطى لدعوة المشاركين الاستراتيجيين الأساسيين من تلك المناطق إلى حضور أي من الاجتماعات الاستشارية الثلاثة على مستوى المناطق.

إنّ الهدف من هذه الاستشارات هو الاستماع إلى وجهات نظر عدد من منظمات المجتمع المدني المعنيّة بمسائل الإدارة السديدة للتجارة وإدراج مسودة تقارير الاستشاريين الثلاثة في العمليات القائمة حالياً في الجنوب. ليس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجهة الداعية لهذه الاستشارات، باستثناء مشاركته في تنظيم الاستشارات الراهنة؛ إلاّ أنه أوكل هذا الدور إلى شبكات رائدة وموثوقة في المجتمع المحلي في الثلاث مناطق والتي تعنى بمسائل التجارة (أي شبكة العالم الثالث في آسيا، شبكة التجارة الأفريقية في أفريقيا، وشبكة التجارة الناشئة الحلف الاجتماعي ما بين دول المنطقة ومقرها في مكسيكو وتشمل بلدان أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي). أما في المنطقة العربية، ورغم الدور المحوري الذي تعلبه شبكة المنظمات غير الحكومية العربية المعنية بالتنمية، فكانت لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاركة أكبر في الدعوة إلى عقد الاجتماع. وقد جرت الاستشارات مع منظمات المجتمع المدني في أفريقيا بين ٤ و٥ أيار/مايو ديسمبر ٢٠٠١ في غانا. بينما تجري الاجتماعات الاستشاريه الأخرى في ماليزيا بالنسبة إلى آسيا وفي البرازيل بالنسبة إلى أميركا اللاتينية.

يشارك بالدرجة الأولى في هذه الاستشارات، ممثلون عن المجتمع المدني في الجنوب، إضافة إلى دعوة مجموعات من المجتمع المدني وأكاديميّين، من الشمال سبق عن عملوا عن كثب مع مجموعات المجتمع المدني في الجنوب، إمّا كخبراء أو كمراقبين في تلك الاجتماعات.

كما ستجري استشارات أخرى مع حكومات البلدان النامية. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو، في هذه الحالة، الجهة الداعية والراغبة في استضافة تلك الحكومات، كونها تشكّل أبرز الأعضاء فيها. وقد اقتُرح عقد ثلاثة اجتماعات استشارية لكن ليس بالضرورة وفق تقسيم جغرافي معيّن. وتقرر، على ضوء استشارات أجريناها مع الحكومات ومكاتب البرنامج المحلية و/أو المكاتب الإقليمية، عقد ثلاثة اجتماعات استشارية في كل من الزيمبابوي وتشيلي ومنغوليا (في موازاة مشروع التجارة الآسيوي).

إلى ذلك، يشعر البعض اليوم بأنّه يتعيّن على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عقد اجتماع استشاري مع فريق من الخبراء، إما من ضمن إحدى هذه الاجتماعات الاستشارية أو كاجتماع إضافي منفصل، بقيادة مجموعة الـ٧٧ بواسطة البعثات التجارية إلى جنيف، والذي سيبدأ بعد أيام قليلة.

وستشكل تقارير الاستشاريين الثلاثة مادة لتلك الاستشارات وستنشر كوثائق منفصلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

سترتكز النتيجة النهائية للمبادرة على جميع المدخلات والعناصر العملية السابقة في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التجارة والتنمية البشرية المستدامة (الذي سيُعمل على أساسه). وهو سيشكّل تقريراً أساسياً لتقييم أبرز أوجه نظام التجارة الحالي، لا سيما:

- تأثير مصادر الإدارة العالمية السديدة للتجارة والمسار السياسي المتّبع على بنيتها الحالية والوقع و/أو الانعكاسات الممكنة؛
- تقييم التوجهات الراهنة للإدارة السديدة للتجارة العالمية، أي قياس وقع القيم التي تحدد منحى المفاوضات الحالية والأنظمة والأحكام المتعلقة بالنزاعات؛
- تقييم وقع النظام القائم حالياً، من حيث القيم الخاصة بالتنمية البشرية، وذلك من خلال تحليل التوجهات الحالية باتجاه التهميش والإضعاف الاقتصادي والإقصاء عن المشاركة في عمليات الإدارة السديدة والانعكاسات على الفقر واللامساواة على المستوى الوطني؛
- ملخّص عن الاقتراحات والتوصيات اللازمة لإيجاد حلول للمسائل المطروحة والتي تسلّط الضوء بالأخص على المواضيع الأساسية الخاصة بطلب المساعدة وانعكاساتها على البرامج.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ عملية إعداد هذا التقرير لا تقلّ أهمية عن التقرير النهائي بحدّ ذاته. وبعد أن يتمّ تأليف فريق استشاري من الشخصيات البارزة يتولى اختيار استشاريين موثوقين وإجراء استشارات تتمحور حول المسائل الوطنية، ستستخدم هذه المبادرة لزيادة الفرص إلى أقصى حدود ممكنة من أجل:

- إشراك مختلف منظمات المجتمع المدني وحكومات البلدان النامية في مناقشات تهدف إلى توحيد المواقف؛
- تركيز الحوارات على المسائل الإقليمية أو الوطنية أو تلك التي تهمّ بلدان تشهد نفس الحالة، مع تسليط الضوء على مخاوف كل بلد أو تجمّعات إقليمية؛
- إشراك أكاديميين مرموقين وناشطين على صعيد المجتمع المدني

ومجموعة من الخبراء في الحوار والاستفادة من دعمهم لتعزيز مصداقية التقرير ووضوحه ونطاقه:

- تأمين تغطية إعلامية للفت انتباه الإعلام والجمهور إلى المسائل موضوع البحث والاقتراحات الصادرة، وذلك بهدف توفير تغطية جديّة أكثر وأشمل مقارنة مع ما كان يحصل حتى الآن عند تغطية تلك المسائل؛
- التركيز على اهتمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستجدّ بتعزيز قدرة البلدان النامية على طلب المساعدة على الصعيد العالمي؛
- توعية العاملين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول كيفية إدراج المسائل المطروحة في الاجتماعات الاستشارية ضمن السياسات والممارسات والبرامج الوطنية.

ج. الرسائل الموجّهة

تركّز الرسائل التالية التي برزت حتى الآن، بشكل أساسي، على تقارير الاستشاريين الثلاثة وعلى الاستشارات الرسمية وغير الرسمية (بما فيها اجتماع البحث) التي أجريناها في إطار المشروع:

١- تبيّن أنّ سلبيات عملية العولمة التي شهدناها في العقدين الماضيين فاقت الإيجابيات بالنسبة إلى البلدان النامية والفقيرة. فلا يمكن الاستفادة من العولمة ما لم يساعد النظام العالمي البلدان النامية على إعطاء الأولوية للتنمية البشرية عوضاً عن حصر طاقاتها السياسية والاقتصادية بنواحٍ غير مستدامة من عملية التنمية، كزيادة فرص الولوج إلى الأسواق لمصلحتها الخاصة.

٢- إنّ أي حوار حول الانفتاح التجاري في البلدان النامية يجب أن يتمّ من منظار التنمية البشرية المستدامة. وليس من منظار الولوج إلى الأسواق. ذلك أن لا شيء يثبت وجود علاقة بين زيادة إمكانية الولوج إلى الأسواق فقط من خلال سياسات تحرير التجارة التي أوصيت بها البلدان النامية في العقدين الماضيين والتنمية البشرية المستدامة. حتى العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي لم تثبت بعد.

٣- على الجميع أن يدركوا أنّ التجارة قادرة على مساعدة التنمية البشرية المستدامة لكن ليس دائماً؛ فازدياد حجم المبادلات التجارية قد يكون عاملاً مهماً من عوامل التنمية شرط أن يتمّ للأسباب الصحيحة وبواسطة الأدوات المناسبة. أماً التجارة لمجرّد التجارة وفقط من خلال تدابير تقليدية لتحرير التجارة، فلن يعود بالضرورة بالنفع على البلدان النامية. لذا، يجب النظر إلى التجارة والولوج إلى الأسواق كآليات ممكنة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة وليس كعصا سحرية تضمن التنمية البشرية.

٤- إنّ العلاقة القائمة بين التنمية البشرية المستدامة والتجارة هي علاقة متبادلة. فعلى التجارة أن تساعد على تحقيق التنمية البشرية المستدامة؛ لكن الاستفادة من التجارة لا تكون بمعزل عن حدّ أدنى من التنمية البشرية. لذا فإن أي إصلاح تجاري يجب أن يعطي الأولوية لعناصر التنمية البشرية المستدامة كفرص العمل المستدام القائمة وتقليص الفوارق في الأجور قدر الإمكان بين مختلف فئات المجتمع لا سيما بين المرأة والرجل وتوزيع الثروات بشكل عادل وتحسين المستحقّات والقدرات لمختلف فئات المجتمع وغيرها من العناصر.

٥- على المستوى الوطني، على عملية التنمية أن تعطي الأولوية لبناء القدرات البشرية والمؤسساتية والإنتاجية، إضافة إلى تأمين توزيع عادل للمكاسب بين مختلف فئات المجتمع. مما يتطلّب اعتماد قواعد تجارة دولية تترك مجالاً لتنوّع المؤسسات والمعايير الوطنية، كحقوق الملكية والمؤسسات التنظيمية ومؤسسات الضمان الاجتماعي وسواها. كما عليها الاعتراف بحقّ حماية بناها ومؤسساتها الاجتماعية، من دون فرض آرائها المؤسساتية والإنتاجية الخاصة على الآخرين.

٦- تتسم الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف بأهمية خاصة كونها تضمن توجيه الأهداف التجارية نحو التنمية البشرية المستدامة. والسبب في هذا أنّ نظام إنتاج السلع والخدمات على المستوى العالمي يستوجب تعاوناً ومراقبة لتجنّب استغلال البلدان النامية من قبل البلدان المتقدمة. وهذه نقطة مفصليّة بعدما ثبُت أنّ هذا الاستغلال يعيق عملية التنمية البشرية للبلدان النامية. كما تبرز الحاجة أيضاً إلى موازنة قواعد التجارة لما فيه مصلحة البلدان النامية وزيادة فرص الولوج إلى أسواق الشمال وتحسينها بالنسبة إلى منتوجات الجنوب، من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في البلدان النامية؛ مما ينعكس إيجاباً في نهاية المطاف على البلدان المتقدمة أيضاً. عندها فقط تستطيع البلدان النامية المشاركة بدل الاندماج في

النظام العالمي بشكل مستدام وعادِل. وبغية الاستفادة قدر الإمكان من الإصلاحات التجارية على المستويين الوطني والدولي، يتعيّن على الحكومات أن تدرك أنّ نظام التجارة العالمي يجب أن يكون في خدمة الحاجات التنموية للبلدان النامية وليس العكس.

٧- لا زال هناك ضرورة لتحسين نظام التجارة المتعددة الأطراف على الرغم من وجود بعض الحسنات، في المجالات التالية:

(أ) نظراً إلى عدم ملاءمة البنية المرتكزة على المعاملة بالمثل، لا بدّ من إدخال تحسينات هيكلية أساسية لتصحيح مشكلة الخلل العام في نظام التجارة المتعددة الأطراف. كما ينبغي اعتماد تغييرات هيكلية للتعويض عن الشوائب المُعيقة في النظام المعتمد في البلدان النامية. وتبرز في هذا الإطار الحاجة إلى منح البلدان النامية معاملة خاصة وتفاضلية. مما يعني في المقابل أنه لا بد من اعتراف رسمي بأن موجبات البلدان النامية ستكون أقلّ نسبياً من مستوى موجبات البلدان المتقدمة.

(ب) يجب أخذ موقع البلدان النامية الأقلّ حظوة بعين الاعتبار عند صياغة القواعد والأحكام المتعلقة بمسائل محددة كالتعريفات والمعاملة الوطنية والاتفاق حول النواحي التجارية للتدابير الاستثمارية (TRIMs) وعمليات الدعم ومعايير العمل والمعايير البيئية. كما يجب أن يدرك المشاركون في عملية الصياغة، في كل مراحلها، أنّ البلدان النامية هي في طور التنمية وعليها بالتالي تعديل أدوات سياساتها التجارية ومعايرتها من أجل دعم نمو قطاعات معينة وتشجيعها في إطار عملية دينامية. وينبغي أخذ حماية القطاعات والمسائل المتعلقة بالدعم بعين الاعتبار في نظام تنمية لامتناسق القواعد.

(ت) ينبغي صياغة قواعد تطبيق الاتفاقات بطريقة تضمن مساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها التنموية. ويكون هذا بشرطين: ففي القطاعات التنموية الحيويّة في الجنوب كالزراعة والأنسجة، يجب خفض الدعم المكثّف والحماية في القطاع الزراعي في البلدان المتقدمة. على أن تحظى البلدان النامية بمرونة أكبر مما هي عليه الآن. وهو أمر هام جداً في القطاع الزراعي لضمان الأمن الغذائي. يضاف إلى ما تقدّم خفض التعريفات القصوى والتصاعد التعريفي في القطاع الصناعي في البلدان المتقدمة بالنسبة إلى المنتوجات التي تصدّرها البلدان النامية. من شأن هذا التدبير مساعدتها على زيادة صادراتها المصنّعة ومساندة جهود تلك البلدان لاستغلال موادها الأولية ومواردها الطبيعية أفضل استغلال من خلال التحويل والتصنيع. لذا، على البلدان المتقدمة إلغاء كافة أنواع القيود التجارية غير المبرّرة في ظلّ مراقبة وثيقة.

(ث) من الضروري معالجة المشاكل التي تواجهها البلدان النامية من حيث تطبيق اتفاقات محددة. وتكون الخطوة الأولى بمراجعة المشاكل التي تعترض البلدان النامية عند تطبيق اتفاقات محددة. ويستكمل هذا من خلال تقييم وقع تطبيق اتفاقات تجارية محددة على التنمية البشرية. وتتمّ بعد ذلك مساندة الاتفاقات بالبنود المناسبة الآيلة إلى حماية البلدان النامية. ففي ما يخصّ الاتفاقات الزراعية مثلاً، يمكن استثناء الإنتاج الغذائي المخصص للاستهلاك المحلي في البلدان النامية، إضافة إلى إنتاج صغار المزارعين والمزارع العائليّة، من ضوابط الاتفاق حول التجارة بشأن الولوج إلى الأسواق والدعم المحلي. وتبرز الحاجة، في هذا الخصوص، إلى آلية وقائية خاصة بالبلدان النامية. أما في ما يتعلّق بالاتفاق حول الخدمات، لا يجدر بالبلدان النامية قطع تعهدات جديدة ما لم تحلّ مشكلة النقص في البيانات وتقييم الخدمات. في ما خصّ اتفاق (TRIPs)، هناك حاجة ماسة إلى النظر في (أ) ملاءمة الاتفاق ونظام التجارة و(ب) مشاكل التطبيق الهائلة التي بدأت تبرز الآن. وعليه، يجب تمديد الفترة الانتقالية الممنوحة للبلدان النامية إلى ما بعد مراجعة اتفاق (TRIPs) بالشكل المناسب وبعد إدخال التعديلات اللازمة على الاتفاق. وينبغي إتاحة الفرصة أمام البلدان النامية، في سياق تطبيق اتفاق (TRIPs) عبر التشريعات الوطنية، للاستفادة إلى أقصى الحدود (بما في ذلك من خلال مقاربات منح الشهادات الإلزامية أو الواردات الموازية واستثناء بعض السلع من الاتفاق) من إمكانية الاختيار بين عدة خيارات من دون ممارسة أي ضغط غير لازم أو مبرر عليها. كما يجب تمديد الفترة الانتقالية في اتفاق (TRIMs) بما يتماشى وحاجات الجنوب التنمويّة. ويتعيّن على الاتفاق النظر بجديّة في تطبيق شروط التنمية كشرط للمضمون المحلي. إضافة إلى ضرورة ضمان المرونة عند تحديد قواعد التنمية البشرية وتطبيقها في البلدان النامية.

(ج) يتعذّر على البلدان النامية، في ظلّ البنية الحالية لنظام حلّ النزاعات وتطبيقه، الاستفادة منه إلى أقصى الحدود. لذا يفترض حلّ المشاكل البنيوية والأساسية الخاصة بالنظام، أنّ

يُؤخذ لاتناسق القوى بين البلدان النامية والمتقدمة بعين الاعتبار. مثلاً، بما أنّ الردّ هو آخر وسائل التنفيذ، وكونه قد لا يشكّل خطوة عمليّة بالنسبة إلى البلدان النامية، فلا بدّ إذا من آلية معيّنة للقواعد تضمن عملاً مشتركاً بين كافة الأعضاء في مواجهة بلد متقدّم أساء التصرّف. علماً أنّ الكلفة الزمنية والنقدية لحلّ مسألة معيّنة مرتفعة جداً في البلدان النامية. هناك حاجة إذا إلى حلّ المشاكل المتجذّرة الخاصة بالبعدين البنيوي والتشغيلي لنظام حلّ النزاعات والحاجة إلى تأمين استقلالية حقيقية للخبراء وهيئات الاستئناف.

(ح) يتعيّن على نظام التجارة المتعددة الأطراف أخذ المسائل الإضافية بعين الاعتبار، منها مثلاً القدرة الإنتاجية والبشرية والمؤسساتية في البلدان النامية وانخفاض أسعار السلع الأساسية وشروط التبادل التجاري فيها.

(خ) أخيراً وليس آخراً، هناك حاجة ماسة إلى المساعدة على توسيع المعرفة التفاوضيّة للبلدان حول انعكاسات الاتفاقات التجارية المرتقبة وقدرتها التفاوضية في مفاوضات التجارة العالمية.

د. الخطوات المستقبليّة

في ما يلي الأنشطة ذات الصلة بالمشروع الواجب استكمالها في الأشهر القليلة المقبلة:

١- نشر وثائق الاستشاريين (منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠٠١).
٢- إطلاق العمليات الاستشارية ورفع تقارير الاجتماعات الخاصة بالاستشارات (أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١).
٣- صياغة التقرير حول التجارة والتنمية البشرية المستدامة (تشرين الثاني/نوفمبر حتى شباط/فبراير ٢٠٠١).
٤- نشر التقرير النهائي وتوزيعه (آذار/مارس ٢٠٠١).

آفاق دور المجتمع المدني والتجارة الخارجية العربية

الأستاذ محمد السيد سعيد

مقدمة:

بمناسبة عقد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة - قطر خلال شهر تشرين الثاني ٢٠٠١، وعد المدير العام للمنظمة الأستاذ مايك مور بأن المؤتمر «سيقرب بين منظمة التجارة العالمية والعالم العربي بشكل لم يعهده من قبل».

كما قال: «إنه يجب النظر إلى المؤتمر بأنه فرصة مناسبة للتعريف بمنظمة التجارة العالمية وأهمية التجارة الخارجية على نحو أفضل». وأشار أيضاً إلى انتهاز الفرصة لمناقشة إمكانية إدماج العالم العربي في عولمة التجارة. وقد ذكر العرب «بأن التاريخ مليء بصور التجار العرب يجوبون العالم بهدف تسويق آقمشتهم وبهاراتهم وغيرها من بضائعهم المشهورة».

وعرض السيد مور أيضاً لعدد من البراهين رداً على الاتهام المعمم ضد منظمة التجارة العالمية بأنها تقف بجانب الأغنياء والأقوياء. فأشار إلى البرهان التقليدي، وهو موضوع العدالة حيث يحق لجميع الدول الأعضاء، الصغيرة والكبيرة، استخدام حق النقض (الفيتو)، بالإضافة إلى حماية الحق في التجارة الذي يشمل الجميع، كما شدد أيضاً على فوائد وجود نظام حر ومنظم وفق قوانين موجه للتعامل مع الاقتصادات العربية. فهو يرى أن النظام له فائدة أكبر «بالأخص بالنسبة للبلدان المعتمدة على التصدير والدول المصدرة للنفط في العالم العربي والتي تريد تنويع صادراتها»[1].

ستحاول هذه الورقة تفحص مدى صحة هذه الادعاءات المتعلقة بالعالم العربي. وسوف ندافع عن الفرضية القائلة إن القضايا التي تختص بتحرير التجارة العربية هي أكثر تعقيدا. وان جعل ما وعد به السيد مور ممكنا، يتطلب بذل جهود جبارة من قبل الحكومات والمجتمعات المدنية.

من الطبيعي جداً أن يثير كلام المدير العام لمنظمة التجارة العالمية الكثير من الجدل من الناحية السياسية والأيديولوجية. فالشبان الذي ملئوا شوارع سياتل وواشنطن وسيدني وأوكيناوا وجنوى

للاعتراض على كافة الاجتماعات الهامة للمنظمات الدولية الأساسية والمرتبطة بموضوع العولمة بما فيها منظمة التجارة العالمية، قد سجلوا اعتراضهم بشكل أكثر وضوحاً على عولمة التجارة تحديداً. لقد طرح المعترضون خمسة أسباب كفيلة بإسناد معارضتهم، وهي على الشكل التالي:

- منظمة التجارة العالمية تخدم مصالح الشركات المتعددة الجنسيات؛
- منظمة التجارة العالمية هي محكمة تتفوق قراراتها على قرارات الحكومات الوطنية؛
- منظمة التجارة العالمية تقلل من أهمية التنمية المحلية وتشل قدرة البلدان الفقيرة؛
- منظمة التجارة العالمية تفاقم انعدام المساواة؛
- منظمة التجارة العالمية تقلص السيادة الوطنية؛

لقد طرح النقد ذاته ولكن بلغة أكثر علمية من قبل العديد من الاقتصاديين السياسيين حول العالم، وبالأخص في بلدان الجنوب، ومن ضمنها العالم العربي. وقد كان لإحدى مجموعات التفكير الأكثر أهمية، والمعبرة عن مصالح البلدان النامية والفقيرة (وهي مركز الجنوب)، رأي مشابه فيما يتعلق بعولمة التجارة. «بالرغم من أن المفاهيم المتعلقة بالمساواة، التعاون، التضامن، والمصالح العامة والمبادئ الأخلاقية والمعنوية تظهر على أنها الأهداف المعلنة والمنشودة، إلا أنها في الحقيقة خاضعة لأهداف ومصالح محددة، وتعمل وفق معيار مزدوج، وتخلق منافسة صعبة، حيث قوانين اللعبة هي لصالح الأقوياء. كما أنها تتجاهل تعدد الخصائص ومستويات التنمية المختلفة لبلدان الجنوب نفسها»[2].

كما شدد الإعلان الصادر عن هذه المجموعة على انتقاد تآكل اتفاقيات المعاملة الخاصة الموقعة في البلدان النامية بحسب اتفاقية الغات القديمة، والتي تقدم فيها الدول المتقدمة بعض التنازلات والتسهيلات للدول النامية. وهكذا، بدلا من جعل الأوضاع الحالية أكثر عدلا من خلال توفير نوع من المعاملة الخاصة ومساعدة الاقتصادات الضعيفة لتطور نفسها. . . تعمل الاتجاهات الحالية على مفاقمة هذه الاختلالات. فالقوانين والأنظمة والمؤسسات تنحاز لصالح الأقوياء والأغنياء، إن منظمة التجارة العالمية تهمل التحديات التنموية التي تواجهها البلدان النامية، وقد تجلى ذلك بالأخص في جولة الأورغواي وبعد تشكيل المنظمة[3].

الجدير ذكره في هذا السياق أن الإدارة الجديدة للتجارة العالمية قد تمت بلورتها تحت تأثير الاتجاهات المحافظة التي سادة في الولايات المتحدة وبريطانيا، والتي شكلت تراجعت واضحا عن نموذج دولة الرعاية الذي ساد الفكر الاقتصادي في الستينات. أما في مجال التجارة الخارجية، فقد تمثلت النتيجة الأساسية لهذا التراجع في منح الولايات المتحدة الأميركي وبعض الدول الأخرى، التي قادت الثورة التكنولوجية، ميزات جديدة كتعويض على تآكل الميزات التفاضلية لبعض صناعاتهم التقليدية.

وهكذا منح النظام التجاري الجديد حماية أشد لما يسمي بالحقوق الفكرية. وقد فرض أيضاً تحرير التجارة الخارجية للخدمات. وتغير جذري آخر أحدثه النظام الجديد هو إلغاء كافة الحواجز غير الجمركية على التجارة والتي شكلت الأداة الأساسية للحماية في الدول الصناعية والنامية، بالإضافة إلى فرض تخفيضات شاملة على نسب التعرفة تطبق من قبل كافة الدول الأعضاء بما فيها الدول الأقل نمواً.

إن موضوع التحول في الفلسفة الخاصة المتعلقة بالتحديات التنموية، يجب أن يكون الموضوع الأبرز والأكثر حساسية لأي نقاش حول النظام العالمي الجديد للتجارة. لقد اعترف نظام الغات القديم، وبالأخص بعد جولة طوكيو في العام ١٩٦٤، بالحاجة إلى تقديم نوع من المعاملة الخاصة إلى البلدان النامية والفقيرة لتتمكن من تطوير قدراتها والمنافسة على المستوى العالمي. وتمثلت الأداة الرئيسية للتمكين في عدم اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل، حيث حرية الدخول إلى أسواق البلدان الصناعية وأسواق البلدان النامية، لا يخضعان للمستوى نفسه من شروط التعرفة والقيود غير الجمركية. وهكذا احتفظت اتفاقية الغات القديمة، بنظام الأفضليات المعممة (GSP) والذي يعطي بضائع البلدان النامية فرصة ولو صغيرة في أسواق البلدان المتقدمة.

إلا أن النظام الجديد الذي تديره منظمة التجارة العالمية قام بإلغاء أدوات التمكين جميعها. ومن أجل تبرير مجموعة القوانين الجديدة، خاضت آلة الأبحاث الاقتصادية والآلة السياسية في البلدان الصناعية في الشمال حملة شاملة ضد الحماية. ووعد المدافعون عن النظام الجديد البلدان النامية بمكاسب تتحقق عن طريق حرية التجارة والانفتاح الاقتصادي الكامل.

في الحقيقة، إن الدفاع عن حرية التجارة هو عنصر هام للدفاع عن اقتصاد حرية السوق بشكل عام، حيث يتقلص دور الدولة إلى

القيام بالوظائف التي تؤدي إلى خفض كلفة نشاط القطاع الخاص. بهذه الطريقة يصبح النمو المحقق عائدا إلى السوق. وإذا لم تتمكن الأسواق الصغيرة من تحقيق أية نتائج، فمن المنتظر أن يتمكن الإنتاج للأسواق العالمية الكبيرة من تحقيق العجائب. إن نموذج التجارة الحرة قائم على أساس الاعتقاد بأن التجارة هي محرك النمو والتنمية.

ولكن إلى أي مدى ينطبق هذا النموذج على العالم العربي؟ وهل يجب أن نتوقع أن يفي هذا النموذج بوعده بتحقيق المنفعة للبلدان العربية؟

سنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة بأسلوب براغماتي أكثر منه فلسفي أو أخلاقي.

من المناسب أن نبدأ ببلورة الرأي الذي سيطرح خلال القسم القادم. باختصار، نحن نعتبر أن التنمية تؤدي إلى توسيع التجارة الخارجية وتزيد من الفرص الإيجابية وليس العكس، والحالة العربية هي خير مثال على صحة هذه المقولة. بكلام آخر، إن فرصة نجاح نموذج يتركز على حرية التجارة من أجل تنمية الاقتصادات العربية هي جد ضعيفة.

لزمن طويل مضى، تركز المستقبل الحقيقي للاقتصادات العربية على التنمية المتولدة من استخدام القدرات الداخلية. كما أن فرص تحقيق مكاسب ضخمة من حرية التجارة الخارجية ستبقى قليلة إلا في حال تغير عدد من الشروط المحددة. ثمة شرطان أساسيان مطلوبان من أجل إنجاز هذه الوعود. الأول والأهم، هو إعادة هيكلية الجهاز الإنتاجي العربي، ودون ذلك سيؤدي إدماج الاقتصادات العربية في النظام التجاري العالمي الجديد حتما إلى مزيد من الخسائر بدلا من تحقيق المكاسب. ثانياً، وفي إطار إعادة هيكلية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق أقصى فائدة ممكنة من حرية التجارة، من الضروري الوصول إلى توازن في المصالح الاجتماعية؛ كما يجب تعزيز دور المجتمع المدني في عمليات التفاوض والإشراف على الاتفاقيات التجارية.

وفيما يلي سوف نراجع الخصائص الأساسية للتجارة الخارجية العربية. كما سنقوم بشرح مقتضب لنقاط الضعف الأساسية في نموذج التجارة الحرة المطبق في العالم العربي. وأخيراً سنلقي الضوء على دور المجتمع المدني في المفاوضات التجارية ووضع السياسات. كما سنقوم باقتراح عدد من التوصيات.

أولاً: هل من الممكن أن تؤدي التجارة الخارجية العربية إلى تحقيق التنمية؟

توقفت الكتابة عن التجار العرب وهم يستكشفون العالم من حولهم ويستخدمون كل ما آتوه من معرفة علمية عندما انتقل محور الاكتشافات الجغرافية والمعرفة العلمية من العالم العربي إلى الغرب نهاية القرن الخامس عشر. ثم شكّل بُعد المسافة عن مركز الاكتشافات الاقتصادية والتكنولوجية الجديد أحد الأسباب الرئيسية للركود الذي ضرب قلب الحضارة العربية – الإسلامية[1].

لسنا مضطرين إلى مراجعة تاريخ الهيمنة الاستعمارية على العالم العربي لكي نستوعب أن أنماط التجارة العربية السائدة آنذاك شبيهة بالأنماط الحالية للنشاط الاقتصادي السائد في العالم العربي. خلال الحقبة الاستعمارية، تم تأسيس اقتصادات تقوم على زراعة وحيدة مرتبطة ارتباطا وثيقا مع حاجات النظام الاستعماري. ففي معظم الحالات، كانت الأنشطة الاقتصادية متمحورة حول محصول واحد أو عدد قليل من المحاصيل الزراعية، وكانت في الوقت نفسه النسق المسيطر على مجمل الاقتصاد الداخلي والتجارة الخارجية للعالم الاستعماري. اعتبارا من نهاية القرن التاسع عشر، ثم بشكل أكثر وضوحاً، اعتبار من ثلاثينات القرن العشرين، تم اكتشاف النفط في العالم العربي، ثم إنتاجه وتسويقه عالمياً من قبل الشركات الأجنبية العاملة على أساس عقود امتياز. ولم يبدُ أن الحياة الاجتماعية العربية والاقتصادات العربية الوطنية قد تأثرت بالطفرة النفطية حتى أواخر الستينات.[2]

لقد شهدت فترة ما بعد الاستعمار اتجاها قويا نحو التصنيع في العديد من الدول العربية فتم وضع مجموعة كبيرة من التدابير الحمائية لتعزيز هذا الاتجاه. لكن طبقة المقاولين التي تكونت خلال الفترة الاستعمارية كان ضعيفة ومتحدرة من الأرستقراطية الريفية، لذلك كان على الدولة تحمل عبء تأسيس وتطوير الصناعة وغيرها من المشاريع الاقتصادية الحديثة.

إلا أن الأزمة المالية التي شهدتها فترة ما بعد الاستعمار منعت الدولة من استكمال بناء الأسس المالية والتكنولوجية والإدارية لتحديث الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، فإن مجموعة التطورات التكنولوجية والاقتصادية التي شهدتها الدول الصناعية في

النصف الثاني من القرن العشرين أدت إلى تحولات جذرية في السوق العالمية للمواد الزراعية، وعليه أصبحت معظم الدول المستعمرة سابقاً، بما فيها الدول العربية، دول موردة للغذاء. فالزراعة لم تكن مهملة تماما، إلا أن ضعف تطور الصناعة والتكنولوجيا حد من تطور الزراعة، خصوصاً في المنطقة العربية بسبب طابعها الصحراوي والأمر الذي فرض قيوداً مادية قاسية انعكست في محدودية عرض الموارد الزراعية.

عانت اقتصادات الدول العربية غير المصدرة للنفط من التراجع خلال فترة الثمانينات، فهيكلياتها الإنتاجية كانت بمعظمها قديمة، بالإضافة إلى تدهور الصناعة في دول آفريقيا الشمالية العربية ودول المشرق العربي غير الخليجية، وضعف الدعم المقدم إلى قطاع الخدمات. كما عانت الزراعة من ركود طويل الأمد. أضف إلى ذلك أن المؤشرات الماكرو – اقتصادية لم تكن متوازنة مما أدى خلال التسعينات إلى حدوث تدهور حاد في نسب الادخار والاستثمار، وهي المؤشرات الأساسية على سلامة الاقتصاد وقدراته على التطور (انظر الملحق: جدول ١).

أدى تقلص الاستثمارات إلى انخفاض احتمالات النمو الكامنة في البلدان العربية غير النفطية (انظر الملحق: جدول رقم ٢). كما أن تقليص الاستثمارات، والفترة الطويلة نسبياً من الركود في اقتصاديات الدول العربية غير المصدرة للنفط، كان لا بد لها أيضاً أن تنعكس على أداء التجارة الخارجية العربية خلال الثمانينات والتسعينات.

وبسبب هذا التأخر، شكلت التجارة الخارجية العربية نسبة قليلة جداً من حجم التجارة العالمية، ولكن ثورة النفط خلال السبعينات أدت إلى زيادة هذه النسبة بشكل ملحوظ. إلا أن ركود قطاع النفط خلال الثمانينات ومعظم التسعينات عاد وقلص حصة البلدان العربية من التصدير العالمي. الجدير ذكره أن تقادم الهياكل الاقتصادية العامة، وغيرها من العوامل المتعلقة بالتجارة، ساهمت أيضاً في هذا الانخفاض الواضح في حصة العالم العربي من التجارة الدولية.

إن ظاهرة انخفاض حصة البلدان العربية في التجارة الدولية، وهي المنخفضة أصلا، قد استمرت طوال العقد الماضي. فقد لحظ التقرير الاقتصادي العربي الموحد أن نسبة الصادرات العربية مجتمعة تدهورت من ٣،٢٪ إلى ٢،٤٪ من مجموع الصادرات العالمية بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٨[3].

إلا إن هذه الأرقام مضللة على الرغم من تدنيها، لأنه عند استثناء النفط، فإن حصة البلدان العربية من التجارة العالمية تنخفض بنسبة أكبر. إن مجموع الصادرات العربية غير النفطية يكاد لا يذكر، ذلك أن حصة البلدان العربية غير النفطية من الصادرات العالمية ضئيلة جدا. على سبيل المثال، انخفضت حصة البلدان العربية الواقعة في شمال أفريقيا (بما فيها مصر)، من الصادرات العالمية من ١،١٪ في العام ١٩٩٠ إلى ١٪ عام ١٩٩١، ٠،٨٪ عام ١٩٩٣ و٠،٧٪ في العامين ١٩٩٤ و١٩٩٥[4]. وتشكل الصادرات النفطية للجزائر وليبيا غالبية صادرات دول المغرب العربي.

تعكس الحصة الضئيلة للدول العربية من الصادرات غير النفطية عددا من الخصائص الموضوعية والثقافية. فقد اعتمدت استراتيجيات التطوير الاقتصادي في العالم العربي على بدائل الاستيراد بدلا من التصدير. كما أن تقادم هياكل الإنتاج في القطاعات غير النفطية افقد العديد من الدول العربية إمكانية المنافسة في الأسواق العالمية، في وقت بدأت فيه الدول الحديثة التصنيع في شرق وجنوب آسيا اكتساح الأسواق العالمية للسلع التقليدية.

من جهة أخرى، ساهم اقتصاد النفط في تأسيس عادات استهلاكية جديدة في البلدان العربية. والأهم من ذلك فقد رفع من توقعات أجر اليد العاملة في العالم العربي والذي بدوره ساهم في الحد من قدرة البضائع العربية على المنافسة. عنصر إضافي آخر ساهم في تدهور مكانة الدول العربية في التجارة العالمية، وان كان أقل وضوحا، يتمثل في ضمور ثقافة التصدير في العالم العربي واضمحلال المعرفة بأسواق التصدير العالمية. وعلى العكس من ذلك تماما، فإن الثقافة التجارية العربية تظهر انحيازاً كاملاً نحو الاستيراد.[5]

بناء على كل ما سبق، نستنتج أن التوقعات بأن تلعب التجارة الخارجية دورا رياديا في تحقيق النمو على المديين القريب والمتوسط هي توقعات واهية.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن الصورة العامة للوضع في العالم العربي تخفي فروقات هامة بين الفئات المختلفة من الدول العربية. فقد أظهرت الإحصاءات التجارية تفاوتا هاما في الأداء التجاري بين البلدان العربية أهم مظاهره هو التفاوت الكبير بين الدول المصدرة للنفط والدول غير النفطية (انظر الملحق: جدول رقم ٣).

ويشكل النفط العامل الأهم والحاسم في رسم معالم التجارة العربية الخارجية، وبالتحديد فيما يختص بالتصدير. تظهر الأرقام في الجدول المشار إليه أعلاه الميل المرتفع للاستيراد عند الدول المصدرة للنفط، وعند الدول العربية مجتمعة بشكل عام. نتيجة هذه الاختلافات، يتفاوت الميزان التجاري بين فئتين من الدول العربية: فئة دول الفائض وفئة دول العجز. فالدول العربية النفطية الغنية تراكم فائضاً تجارياً، بينما تقع البلدان الفقيرة فريسة عجز تجاري مزمن. وبالتالي تخفي البيانات المجمعة للتجارة العربية فجوة عميقة بين هذه الفئتين من الدول العربية مما يؤكد على ضرورة التعامل مع كل فئة على حدة. وعليه تتنوع بشكل واسع التوقعات بشأن الدور الذي يمكن للتجارة أن تلعبه في تحريك عملية النمو بين فئتي البلدان المصدرة للنفط وغير المصدرة له.

نتيجة هيمنة النفط على الصادرات العربية، تأثرت هيكلية السلع في الدول العربية من ناحية النوعية إلى مستويات أدنى من المتوسط المتعارف عليه في البلدان النامية. يمكننا تعريف نوعية الصادرات بأنها الحصة النسبية من الموهبة والجهد البشري من مجموع قيمة السلع المصدرة، وبهذا المعنى تصبح نوعية الصادرات العربية أقل جودة، وأثرها في دفع الاقتصاد الوطني ضعيف جداً. لقد ارتفعت حصة السلع المصنعة من مجموع صادرات البلدان النامية من ٣٩,٦٪ في العام ١٩٩٠ إلى ٦٥,٤٪ في العام ١٩٩٨. بالمقارنة مع هذه النسب، فإن حصة السلع المصنعة من مجموع الصادرات العربية بقيت ثابتة وتوازي ما يعادل خمس الصادرات.[٢١] في حين تتأرجح حصة النفط بحسب الأسعار، حيث تقف هذه الحصة أيضاً عند مستوى نصف الصادرات العربية مجتمعة تقريباً بشكل عام، وقد ترتفع أحياناً لتصل إلى ٦٠-٦٥٪ من مجموع الصادرات العربية. ويمكن اعتبار الحصة المرتفعة نسبياً للمواد الكيماوية كامتداد لدور النفط في الصادرات العربية (انظر الملحق: الجدول رقم ٤).

بسبب هيمنة دور النفط على الصادرات العربية، والوضع المتذبذب لأسواق النفط العالمية، تتأرجح عائدات التصدير، وهو ما يجعل الاقتصادات العربية شديدة التأثر بتقلبات أسواق النفط. وبما أن النفط يشكل المورد الأول للعملات الأجنبية، فإن المؤشرات الأخرى على سلامة الأداء الاقتصادي ومؤشرات النمو تعتمد اعتمادا كبيرا على أداء قطاع النفط.

إن الميل العام لانخفاض أسعار النفط على المدى الطويل، هو بمثابة إنذار بالخطر بالنسبة للدول النفطية. وتعتبر التأرجحات الراهنة في أسعاره بمثابة عنصر من هذا الميل العام الخطر. ويكمن عنصر خطر إضافي وبالغ الأهمية في تدهور شروط التبادل بين النفط والسلع غير النفطية لصالح هذه الأخيرة، والجدير ذكره في هذا المجال هو أن أسعار النفط بالقيمة الحقيقية كانت عام ٢٠٠٠ أقل مما كانت عليه عام ١٩٧٤[٢٢].

إلا أن الدول العربية غير المصدرة للنفط تعاني بشكل أشد من تدهور شروط التجارة. إن الطابع المزمن لهذه الظاهرة (تدهور شروط التجارة) تعني أن العرب يمكنهم الاعتماد بشكل اقل ومتزايد على عوائد التصدير، وان صافي الربح من التجارة الخارجية يتقلص بدل من أن يزداد. إن هذه الحصيلة السلبية تبدو واضحة في بيانات عام ١٩٩٥ (انظر الملحق: الجدول رقم ٥). بكلام آخر، على الدول العربية أن ترفع من صادراتها لكي تتمكن من تمويل الحجم نفسه من الواردات. وبما أن الصادرات والواردات تتزايد بالقيمة والحجم، فإن التأثير الصاف على التنمية سيكون موجهاً نحو الجانب السلبي بدلاً من الإيجابي. وبكلام أكثر بساطة، إن العرب لا يمكنهم الاعتماد على التجارة كمحرك للنمو الاقتصادي إلا في حال تم إحداث تغيرات جذرية في هياكل الاقتصاد وخصائصه.

يكمن أحد الأسباب الرئيسية لتدهور روح التجارة في انعدام تعادل القوة في المجال الاقتصادي. فالتجارة العربية بشكل عام تتركز جغرافياً في البلدان الصناعية، إذ بقيت العلاقات التجارية مع القوى الاستعمارية السابقة تلعب دوراً مهيمناً فيها. لكن الطلب على النفط غير هذه الصورة. ويظهر التوزع الجغرافي للبيانات المجمعة للتجارة العربية ميلاً خفيفاً نحو تنويع مصادر الاستيراد. فحصة الولايات المتحدة الأميركية من الصادرات والواردات العربية تبلغ أقل من العشر، ولا يزال الاتحاد الأوربي الشريك التجاري الأساسي للعرب. وقد تميزت هذه الشراكة التجارية بانعدام التوازن بين الصادرات والواردات، إذ تشكل بلدان الاتحاد الأوروبي المصدر لأكثر من ثلث الواردات العربية، في حين أنها تجتذب ربع الصادرات العربية فقط. وتميل حصة بلدان الاتحاد الأوروبي من الصادرات العربية للانخفاض على المدى الطويل، نتيجة الجهود الحثيثة لتخفيض اعتماد أوروبا على النفط العربي. تدنت نسبة الواردات العربية من دول الاتحاد الأوروبي حيث تحول

استيراد العديد من الصناعات التقليدية إلى مناطق أخرى. ففي العام ١٩٩٩ بلغت حصة الواردات من أوروبا حوالي ٣٩,٢٪ بالمقارنة مع ٤٣٪ في العام ١٩٩٥. بالمقابل، فان حصة دول جنوب شرق آسيا من الصادرات العربية هي اكثر من حصتها من الواردات العربية. أما حصة باقي العالم فهي اكثر توازنا، فما يقارب ربع الصادرات والواردات العربية يتم تبادلها مع دول غير الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وجنوب شرق آسيا (انظر البنية الجغرافية للتجارة العربية الملحق، جدول رقم ٦).

يجب دراسة هذه التغير، ولو الطفيف، نحو التنويع في خارطة التجارة العربية، في الوقت الذي تبتعد فيه تجارة الاستيراد عن الروابط التقليدية مع الاتحاد الأوروبي، لا تزال آمال الصادرات العربية غير النفطية في دخول أسواق شركائها الجدد في جنوب شرق آسيا ضعيفة جدا. فالصادرات العربية إلى هذه المناطق تواجه صعوبات تتعلق بالقطاع النفطي، وهذا بالتالي يرفع من أهمية اتفاقيات الشراكة العربية مع الاتحاد الأوروبي. مع العلم أن هذه العوامل نفسها تقلص من المرونة المطلوبة في تجارة الصادرات العربية ومحتواها التنموي.

يواجه السعي العربي لتعزيز التصدير صعوبات جمة في الأسواق العالمية، وأحد متطلبات ذلك هو زيادة التعاون التجاري بين البلدان العربية نفسها. توجد في الحقيقة بعض بوادر التحسن في حجم ونوعية التجارة بين البلدان العربية، فبعض الدول العربية مثل الأردن، قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال. بالرغم من كل ذلك لا تزال التجارة بين البلدان العربية ضعيفة. فقد بلغت نسبة الصادرات إلى بلدان عربية أخرى ١١٪ من مجموع الصادرات العربية، بينما بلغت الواردات من بلدان عربية أخرى أيضاً حوالي ٨,٥٪ من مجموع الواردات العربية في العام ١٩٩٨. يبدو واضحاً إن حصة التجارة بين البلدان العربية تتأرجح بحسب أسعار النفط، وهو السبب الأهم والوحيد للتأرجح في قيمة التصدير. على سبيل المثال، يعود التدهور الحاصل في حصة الصادرات والواردات العربية في العام ١٩٩٩، إلى التحسن الذي طرق على أسعار النفط في الأسواق العالمية (انظر الملحق، جدول رقم ٧ الذي يعرض حجم التجارة بين البلدان العربية في الأعوام الأخيرة من القرن العشرين).

بالرغم من أن التجارة بين البلدان العربية تبدو ضعيفة، إلا أنها اقل اعتمادا على النفط بالمقارنة مع التجارة مع العالم الخارجي، وتسمح بالتالي بتبادل أوسع للبضائع المصنعة.

ضمن هذه المؤشرات، نلاحظ وجود قيود صارمة تحد من مرونة التجارة العربية، وبالأخص فيما يتعلق بالتصدير. يرجع بعض هذه القيود إلى عوامل متعلقة بالتجارة تحديداً. ويرجع بعضها الآخر إلى انعدام الاهتمام بتحقيق التنمية الوطنية في البلدان العربية. كما أن تقادم آلة الإنتاج العربية خارج قطاع النفط تعود في جانب أساسي فيها إلى القيود المفروضة على الإمكانيات التنموية للتجارة العربية الخارجية.

بالتالي فأن توفر النية فقط للمزيد من الانفتاح الاقتصادي من خلال تحرير التجارة العربية ليس كافيا على الإطلاق من أجل عملية إدماج حقيقية في النظام التجاري العالمي. هناك عدد لا بأس به من العوامل التي تحد من نمو التجارة العربية ودورها في التنمية العربية. فمعظم الدول العربية غير النفطية إن لا لم نقل جميعها هي دول مدينة، ونسب صادراتها ضئيلة جدا بالمقارنة مع وارداتها. إضافة إلى استخدام الاقتراض الخارجي كملجأ أخير للحفاظ على المستويات الحالية من التجارة العربية الخارجية. لقد أدى ذلك بدوره إلى تدهور ظروف مديونية هذه البلدان. كما إن الصعوبات المتولدة عن خدمة الدين أضعفت أيضاً من نمو التجارة الخارجية، إضافة إلى زيادة الديون الخارجية نفسها، وتدني المكانة المالية للعديد من البلدان العربية الذي أدى إلى تدهور فجوة المصادر. في الجهة المقابلة، فاقمت الصعوبات في تمويل التجارة الخارجية وتذبذب أسعار الصرف وغيرها من المؤشرات الماكرو - اقتصادية، من صعوبة الأوضاع الاقتصادية الصعبة أصلا ولا سيما العجز التجاري في العالم العربي (انظر الملحق - جدول رقم ٨ - أوضاع الدين في البلدان العربية).

يضخم تدني أسعار الصرف للعملات المحلية من القيمة الحقيقة للتجارة الخارجية المرتبطة بالناتج القومي القائم للبلدان العربية غير المصدرة للنفط. ولكن عند قياس الناتج القومي القائم عن طريق القيمة الشرائية الحقيقية للعملة المحلية، يظهر تدني التجارة الخارجية للعديد من البلدان العربية. فالعديد من البلدان العربية قامت بالانسحاب من منظمة التجارة العالمية كرد فعل على تدهور المكاسب الحقيقية. تؤكد هذه الظاهرة استنتاجنا بأن المنافع الحقيقية للتجارة الخارجية مرتبطة بإمكانيات النمو والتي يتم إنتاجها، بشكل أو بآخر، عن طريق تعبئة الموارد المحلية.

النتيجة ذاتها تمت الإشارة إليها خلال دراسة العلاقة بين الاستثمار الخارجي والتجارة الخارجية. أظهر العديد من الدراسات ارتباط قوي بين الاستثمار الخارجي المباشر والتجارة الخارجية[١١]. السبب المباشر هو بالتأكيد أقل أهمية من توفر اقتصاد ديناميكي مع إمكانيات نمو مرتفعة، فالتنمية المستدامة هي التي تولد التجارة الخارجية وتجذب الاستثمار الخارجي بنفس الوقت.

إن العلاقة بين التجارة والاستثمار في قطاع النفط هي علاقة منطقية. فقد كان لاكتشاف النفط وإنتاجه في العالم العربي الفضل في تكوين التجارة، وليس العكس. بالرغم من ذلك فالحجم الصغير لتجارة الدول العربية غير النفطية ليست حافزاً كبيراً لتشجيع الشركات المتعدية الجنسيات على الاستثمار في البلاد العربية. بالإضافة إلى أن الحوافز التشريعية المعطاة للاستثمار الخارجي في العالم العربي أيضاً غير كافية للتعويض عن انعدام الحوافز الاقتصادية. فالعالم العربي لا يزال بعيدا كل البعد من أن يكون مؤهلا ليشارك في عملية إعادة هيكلة التوزيع العالمي للقوى العاملة من خلال الاستثمار الخارجي المباشر (انظر الملحق - جدول رقم ١٢ عن الاستثمار الخارجي المباشر في العالم العربي). فالحكم العام الذي أدلت به بعض المؤسسات المختصة عن تحسن شروط الاستثمار الخارجي مخالف للحقيقة، باستثناء حالات قليلة جدا في العالم العربي.

ثانيا: هل يمكن للتكتلات التجارية أن تعود بالفائدة على البلدان العربية؟

اجتاح تحرير التجارة العالم بأكمله. فبعد انهيار المعسكر الاشتراكي، ظلت فقط قلة قليلة من البلدان منعزلة عن نظام التجارة العالمي المتعدد الأطراف. ولكن، حتى بعد نجاح مفاوضات جولة الأورغواي فيما يتعلق بالتجارة، لا يزال يشكل الاندماج الإقليمي محوراً أساسياً على الساحة السياسية والاقتصادية[١٢].

في الحقيقة، أحد الخصائص غير الثابتة في النظام التجاري العالمي الراهن هو التعايش بين النظام الحر للتجارة العالمية المتعددة الأطراف من جهة وبين التكتلات الاقتصادية والتجارية من جهة أخرى. لقد شكل هذان العنصران في العقد الماضي نمطين مستقلين ولكن الدرجة نفسها من الفعالية. حظي النمط السائد بتشكيل تكتلات تجارية بشعبية واسعة في البداية بسبب الشكوك التي رافقت جولة الأورغواي وتدهور نظام اتفاقية الغات نتيجة إجراءات الحماية وتكاثر الحروب التجارية بين البلدان الصناعية. ولكن حتى بعد تدشين نظام منظمة التجارة العالمية، لا يزال تشكيل تكتلات تجارية مستمراً بالتوسع.

وقد تأثر العالم العربي بهذين النمطين. وكما أشرنا سابقا، العديد من البلدان العربية ارتبطت بنظام منظمة التجارة العالمية. والعديد من البقية قد ينضمون بعد تخطي ظروفهم الصعبة - مثل العقوبات المفروضة على العراق والحرب الأهلية في السودان.

في الحقيقة الميل نحو تحرير التجارة العربية، سابق لعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. فغالبية الدول العربية تعتمد سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ السبعينات. فبالإضافة إلى الدول الخليجية المعروفة بسياساتها التجارية الحرة منذ البداية، تبنت نسبة جيدة من الدول العربية خيار استراتيجية منظمة للتطوير الاقتصادي خلال الستينات مثل مصر وسوريا التي بدأت بتحرير تجاراتها واستثماراتها الخارجية منذ منتصف السبعينات وبداية الثمانينات. فئة أخرى من الدول العربية التي اتبعت سياسة حماية متوازنة من دون الادعاء بتبني الاختيار الاشتراكي مثل المغرب، وتونس والأردن التي هدمت بشكل تدريجي حائط الحماية لصالح تحرير الاقتصاد. أما اليوم، تعتبر المنطقة العربية، وبناءً على تقارير العديد من مراكز الأبحاث، المنطقة الأكثر انفتاحاً من بين المناطق النامية في العالم[١٣].

لتاريخ الآن انضم إلى منظمة التجارة العالمية ١١ دولة عربية وهي البحرين، جيبوتي، مصر، الأردن، الكويت، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، تونس، والإمارات العربية المتحدة. بالإضافة إلى خمس دول عربية أخرى انضمت كدول مراقبة، وهي الجزائر، لبنان، السعودية، السودان واليمن وهي دول ليست اقل انفتاحا على التجارة العالمية من الدول العربية الأعضاء، حتى أن البعض منها يعتبر اكثر انفتاحاً. في الواقع العديد من هذه الدول ملتزمة بتطبيق المعايير المعتمدة من قبل منظمة التجارة العالمية. باختصار، فإن غالبية الدول العربية تطمح للوصول إلى اعتماد سياسات تجارية حرة.

في الجهة المقابلة، هنالك العديد من البلدان العربية التي تربط نفسها ببعض المجموعات الاقتصادية. فقد بدأت فكرة تشكيل مجموعات اقتصادية في العالم العربي في بداية الخمسينات. ولم

تتخل البلدان العربية أبدا عن هذا «الحلم». لكن العلاقات الاقتصادية والسياسة فيما بينها كانت دائما غير منتظمة وكان بناء قاعدة صلبة لتشكيل مجموعة عربية للتجارة أمرا صعبا للتنفيذ.

على الرغم من الإنجازات الصغيرة فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين البلدان العربية مؤخرا، فالعديد من الدول العربية مرتبطة بالاتحاد الأوروبي. مجموعة أخرى من الدول العربية تظهر اهتمامها بعقد اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأميركية، والأردن هو الدولة الوحيدة التي نجحت في توقيع هذه الاتفاقية. أما مصر فهي لن توقع اتفاقية مشابهة قبل عام على الأقل، نظرا لظروفها السياسية.

يتفاعل الاتحاد الأوروبي مع الدول العربية على أساس ثلاث (أو اكثر) مجموعات مختلفة من الدول. كل مجموعة من هذه الدول ترتبط بالاتحاد الأوروبي من خلال إطار قانوني وأدوات سياسية مختلفة: الأول هو، إطار برشلونة (للدول العربية المتوسطية)؛ والثاني، إطار اتفاقية لومي (للدول العربية التي تنتمي إلى أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء). أما المجموعة الثالثة فتتضمن دول مجلس التعاون الخليجي والمرتبطة بالاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقيات «الحوار» والتعاون.

إن إطار إعلان برشلونة هو مظلة متعددة الأوجه للاتفاقيات التجارية ولاقتصادية بين البلدان العربية منفردة من جهة، وبالاتحاد الأوروبي ككيان موحد من جهة أخرى. قام إطار برشلونة بإعادة تكوين العناصر المختلفة للسياسة المتوسطية التي أسسها الاتحاد الأوروبي عام ١٩٧٢ وإعادة تشكيلها في إطار واسع ومتجانس للتعاون السياسي والاقتصادي والثقافي. وتطمح العملية إلى بناء مساحة مشتركة للاقتصاد المتوسطي. من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي، فإن الأداة الرئيسية لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي هي عبر خلق مساحة متوسطية واسعة لحرية التجارة. لقد حدد الإعلان ثلاث أبعاد لهذه الشراكة: الأول هو التعاون الأمني والسياسي، الثاني يتعلق بالجانب الاجتماعي وحقوق الإنسان، والثالث اقتصادي ومالي. تعتبر المقاربة المعتمدة للشراكة، وتهدف هذه العملية من وجهة نظر الأوروبيين إلى تحقيق تعديلات جذرية في البنية السياسية والاقتصادية للبلدان الواقعة جنوب البحر المتوسط.

أما من وجهة نظر الدول العربية المتوسطية، فإن عملية برشلونة خدمت المصالح السياسية أكثر من تلك الاقتصادية. اعتبرت بعض الدول العربية مثل مصر وسوريا وغيرها من البلدان العربية الواقعة على المتوسط أن الاتجاه نحو مأسسة العلاقة مع أوروبا هو الوسيلة لموازنة دور الولايات الأميركية المتحدة في المنطقة بعد حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفيتي[١٤].

أما من وجهة النظر الاقتصادية والتجارية، فقد اعتبر هذا الاتجاه بأنه آلية دفاعية صممت لتقليص آثار دخول الاقتصاديات المنافسة لأسبانيا واليونان والبرتغال كأعضاء دائمين في الاتحاد لتميز صادراتهم الزراعية. وقد منحت اتفاقيات الشراكة الدول العربية الأعضاء في المشرق والمغرب بعض الامتيازات في الأسواق الأوروبية، بالمقارنة مع الاتفاقيات السابقة والبروتوكولات مع دول عربية منفردة. وأجبرت اتفاقيات الشراكة الجديدة الدول العربية على القبول بمبدأ المعاملة بالمثل. فالتمتع بحرية الدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي كانت مشروطة بتقليص نسب التعرفة بما يضمن درجة عالية من حرية دخول الصادرات الأوروبية إلى الأسواق العربية في الفترة الممتدة بين ٢٠١٠ و٢٠١٥. وأخيراً تجدر الإشارة إلى إن إجراءات التحرير مع الاتحاد الأوروبي أوسع واعمق من تلك المطبقة من قبل منظمة التجارة العالمية.

الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها عدد لا بأس به من الدول العربية المتوسطية تجعلهم اكثر ترددا لعقد مثل هذه الاتفاقيات. تخشى هذه الدول ولا سيما التي تملك قطاعا صناعيا متقدما من انهياره بالكامل في مجرى المنافسة الشرسة مع المنتجات الأوروبية والشركات الأوروبية العملاقة. على سبيل المثال، واستمرت دولة مثل مصر في التفاوض حول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ما يقارب الخمس سنوات، وحتى بعد التوقيع على الاتفاقية بالأحرف الأولى في حزيران ٢٠٠١، لا تزال مصر مترددة في التصديق عليها. بالرغم من أن التوقيع والتصديق على اتفاقيات الشراكة مع تونس والمغرب كان اكثر سهولة، فشلت العديد من الدول العربية المتوسطية بالانضمام مخافة أن تتكبد خسارات اقتصادية جمة.

ويعتبر الأوروبيون أن السياسة المتوسطية القديمة لم تعط النتائج المرجوة منها، واعتبرت إن صلابة النظام السياسي والاقتصادي في بلدان جنوب المتوسط هي المسؤولة عن ذلك. وبالأخص توفير الحماية عن طريق التعرفة المرتفعة مما يبدد إيجابيات الاندماج في الاقتصاد العالمي. والسياسة المتوسطية الجديدة التي تم تبنيها

في العام ١٩٩٠، كانت مصممة «لتشجيع الإصلاحات الاقتصادية والبنيوية» في دول جنوب المتوسط[١٢].

أما من الناحية العربية، فقد أكد أحد الاقتصاديين البارزين، أن لا التجارة ولا الرساميل الوافدة والتحول التكنولوجي كانت بالمستوى المطلوب لتحقيق تنمية مستدامة في بلدان العالم الثالث المتوسطية. من الناحية التجارية، لا تزال دول المشرق والمغرب تصطدم بحواجز متعلقة بالتعرفة، وخاصة عند تصدير المنتجات الزراعية إلى أوروبا، بالإضافة إلى الآثار الهدامة للتذبذبات في أسعار الصرف العالمية ونسب الفائدة في اقتصاديات البلاد العربية. هذه النتائج أدت إلى تدهور العجز في التجارة وفي الحسابات الجارية في البلدان النامية المتوسطية من دون تعويض هذه النتائج عبر تدفقات مالية كافية[١٣]. وقد عبر الخبير نفسه عن شكه في أن يعمل الإطار السياسي الجديد على تحسين هذه الظروف.

أما الإطار القانوني الثاني والمعروف باتفاقية فيضم أربع دول عربية أخرى هي: موريتانيا، والسودان، وجيبوتي، والصومال ضمن مجموعة الدول العربية المعروفة باسم «ACP» أفريقيا الكاريبي والمحيط الهادئ من مجموع اتفاقيات الشراكة مع المجتمع الأوروبي والذي أعيدت تسميته فيما بعد ليصبح الاتحاد الأوروبي.

الهيكلية العامة لاتفاقية لومي ليست مختلفة تماما عن السياسة المتوسطية. فهي تضمن حرية دخول منتجات بلدان «ACP» إلى أسواق الاتحاد الأوروبي؛ والى توفير مساعدات مالية وتقنية بالإضافة إلى تشكيلة واسعة من الأنشطة الاجتماعية والثقافية المبنية على أساس المبادئ العامة لحقوق الإنسان والحكم الصالح. لكن اتفاقية لومي أكثر كرما فيما يتعلق باتفاقيات التجارة، الممنوحة من قبل الاتحاد. بالمقارنة مع اتفاقيات الشراكة المتوسطية الجديدة وهو الفرق الأكثر أهمية بين هذين الإطارين من الاتفاقيات. في الوقت الذي تتفاوض فيه الدول العربية منفردة مع الاتحاد الأوروبي حول اتفاقياتها، تتفاوض دول «ACP» مجتمعة كوحدة واحدة، حيث تقوم سكرتارية مختصة تتكلم باسم هذه الدول بالتحضير لموقف موحد خلال المفاوضات.

يضم الإطار الثالث مجموعة من اتفاقيات التعاون مع دول الخليج، كإحدى «مناطق الحوار». وقد تم التوقيع على الاتفاقية الأولى بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي كوحدة واحدة. وشملت هذه الاتفاقية مجالات واسعة للتعاون، مثل الأمور الاقتصادية، التكنولوجيا، الاستثمار، البيئة والتجارة. بالنسبة للبعد التجاري، فإن الاتفاقية مبنية على أساس بند الدولة الأكثر رعاية، لكنها ما زالت أبعد من أن تكون اتفاقية لتحرير التجارة.

أحد ابرز الخصائص الإيجابية لهذه الاتفاقية الموقعة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي هو العلاقة التعاقدية على أساس منطقة لمنطقة. أما سلبيات الاتفاقية، فهي إن الاتحاد الأوروبي رفض كل الجهود المبذولة من قبل مجلس التعاون الخليجي لمنح سلعه المصنعة الحرية لدخول الأسواق الأوروبية وبالأخص صادراته البتروكيماوية[١٤].

يستمر الاتحاد الأوروبي، والذي يدعو الدول العربية إلى تحرير تجاراتها، في المحافظة على عدد لا بأس به من الإجراءات الحمائية. في حالة دول الخليج، أصر الاتحاد الأوروبي على حماية صناعاته البتروكيماوية من خلال الحواجز الجمركية وغير الجمركية في مواجهة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر قدرة على المنافسة. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يتجاهل وجهة نظر العديد من الدول العربية التي تحذر من أن تقليص التعرفة على الصناعات الأوروبية سيؤدي عمليا إلى تدمير قطاعهم الصناعي الهش أصلا. والمثير للسخرية هو أن مجلس التعاون الخليجي قام بمنح الصادرات الأوروبية الحرية الكاملة لدخول أسواقه.

من جهة أخرى طلبت العديد من الدول العربية توقيع اتفاقيات تحرير التجارة مع الولايات المتحدة الأميركية. وقد منحت الولايات المتحدة الأميركي الأردن هذه المعاملة الخاصة، ولكنها أنكرت على العديد من الدول العربية الأخرى، بما فيهم مصر، هذه المعاملة.

يرى العديد من الخبراء العرب، أن انعدام التماسك في العالم العربي خلال مفاوضات التجارة العالمية هو السبب وراء مفاوضاتهم التجارية المنفردة مع التكتلات التجارية والاقتصادية الأساسية، وبالأخص مع الاتحاد الأوروبي. إن العمل العربي من أجل تشكيل اتحاد جمركي، مع كل ما يمنحه من امتيازات على ساحة التجارة العالمية، لم يتم التفاوض عليه قط. حتى أن مجلس التعاون الخليجي فشل في تحقيق هذا الهدف بين الدول الأعضاء، بالرغم من تبنيه منذ تأسيس المجلس في العام ١٩٨٠.

إن الطريق للاندماج الاقتصادي العربي مليء بالصعوبات ذات الطابع السياسي بمعظمها. بدأت هذه العملية في بداية الخمسينات، عندما تم التوقيع على معاهدة للتعاون الاقتصادي

والدفاع المشترك بين الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية. وفي عام ١٩٦٤ تم التوقيع أيضاً على اتفاقية من أجل تشكيل سوق عربية مشتركة. إلا أن الظروف التي تلت حرب ١٩٦٧ أجلت تحقيق هذه الأهداف. في عام ١٩٨٠، صدر عن القمة الاقتصادية العربية التي انعقدت في عمان مجموعة من الوثائق حول الوحدة الاقتصادية، والتي ضمت ميثاق التضامن الاقتصادي العربي، استراتيجية الوحدة الاقتصادية، العقد العربي للتنمية. كما تم التوقيع على عدد من المعاهدات وتصديقها من قبل غالبية الدول العربية في بداية الثمانينات. إن أحد أفضل الاتفاقيات هي الاتفاقية حول تسهيل وتطوير التجارة العربية الموقعة في العام ١٩٨٢.

لقد تبنت هذه الاتفاقية استراتيجية عليا للاندماج الاقتصادي، مبنية على الاعتراف بان التجارة العربية يمكن تعزيزها عندما يتم تنسيق الخطط من أجل التطوير الاقتصادي، حيث تم استخدام مجموعة واسعة من الأدوات لخدمة هذا الهدف. لكن الظروف السياسية أجهضت إمكانيات الاتفاق. وفي عام ١٩٩٧، وقعت ثمانية دول عربية على برنامج تنفيذي لتأسيس سوق عربية حرة للتجارة، وقد صمم البرنامج بحيث يلغي كافة الحواجز المتعلقة بالتعرفة على السلع العربية خلال مدة ١٠ سنوات تبدأ في أول كانون الثاني ١٩٩٨. وبما أن البرنامج كان مصمما لتحرير التجارة من خلال التفاوض على شروط تحرير السلعة بالإضافة إلي الحواجز البيروقراطية والاهتمام الضيق بالأعمال التجارية جعلت من تسريع عملية تنفيذ البرنامج هدفا صعب المنال.

كغيره من الأهداف الموضوعة لتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية، تبقى الاتفاقيات التجارية حكرا على الحكومات، حيث تتم دون مشاركة الرأي العام والمجتمع المدني وبمعزل عن رأيه. إن ممارسة الضغط من قبل الرأي العام العربي، على الحكومات للعمل بإخلاص وجدية من أجل الوصول إلى موقف عربي موحد في المفاوضات حول التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي الإقليمي العربي هو أمر لم يسمح له أبدا بالنجاح.

ثالثا: هل يمكن للمجتمع المدني العربي أن يلعب دوراً في العلاقات التجارية الخارجية؟

أعلن المدير العام لمنظمة التجارة العالمية انه تمت دعوة ٦٤٧ منظمة غير حكومية من مختلف أنحاء العالم لمؤتمر الدوحة، الذي عقد بين ٩-١٣ تشرين الثاني عام (٢٠٠١). ولم يسمع مؤلف هذه الورقة سوى بمبادرة واحد قامت بها منظمة غير حكومية تقع في العالم العربي بهدف متابعة تبعات جولة الدوحة للمفاوضات التجارية على اقتصاديات الجنوب بما فيها اقتصاديات العالم العربي. قام بهذه المبادرة منظمة التضامن الأفريقي - الآسيوي، والتي تخطط لتنظيم مؤتمر في القاهرة لهذه الغاية. سوف يعقد المؤتمر خلال الشهر نفسه الذي سيعقد فيه اجتماع منظمة التجارة العالمية في الدوحة. وهكذا لن يتعدى عدد المنظمات غير الحكومية العربية بمجملها التي ستشارك في هذا المؤتمر من خلال منتدى المنظمات غير الحكومية سوى منظمة محلية واحدة أو اثنين على الأكثر.

هل يعكس هذا الغياب عن مثل هذه الأحداث انعدام دور المجتمع المدني في الأمور المتعلقة بالتجارة وفي مجال السياسات الاقتصادية بشكل عام؟

إن الإجابة الكاملة عن هذا السؤال تتضمن مراجعة تاريخية معمقة وتقييم للمجتمعات المدنية العربية ولدورها الضعيف في وضع السياسات الاقتصادية والتجارية. حيث إن القيام بمثل هذه المراجعة أمر غير ممكن في الإطار الحالي، يكفي إن نتطرق باختصار إلى ثلاث مراحل مختلفة من تكوين النشاط الاقتصادي في العالم العربي.

في المرحلة الأولى، ولدت المجتمعات العربية الحديثة، وكانت ولادتها مرتبطة ارتباطا وثيقا بمرحلة النضال القومي، والتي برزت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. في الغالبية العظمى من الدول العربية كان النضال الوطني والديمقراطي متلازمين. أما على الجبهة الاقتصادية، فقد توجه الكفاح المدني نحو بناء الاقتصاد الوطني. على سبيل المثال، تشكل الحزب الوطني في مصر حول موضوع النضال ضد المراقبة الأوروبية على مالية مصر بعد أزمة الديون التي انفجرت أواخر العام ١٨٧٠. «فصندوق الدين»، الذي فرض على مصر من قبل دائنيها الأوروبيين، اعتبر مقدمة لاستعمار البلاد في العام ١٨٨٢.

فيما بعد، ونتيجة الثورة الوطنية عام ١٩١٩، وضعت «جمعية الصناعيين» برنامج عمل حول الاقتصاد الوطني، والذي يطالب بالمحافظة على حق مصر في إعادة النظر في شروط التعامل وفرض تعرفة جمركية، كمطلب أساسي للتصنيع. لاقى هذا

النضال المتصاعد من قبل الأحزاب السياسية، والجمعيات المدنية والتجارية واتحادات التجارة النجاح عندما تم تحقيق هذا الهدف في عام ١٩٣٠[١٨].

وقد شهدت بلاد عربية أخرى مثل المغرب، وتونس وسوريا تطورات مماثلة أيضاً.

في المرحلة الثانية، تم فك الارتباط بين الاقتصاد الوطني والديمقراطية. فالأنظمة القومية الشعبية بدأت بالتكاثر بعد التجربة المصرية. خسرت المجتمعات المدنية استقلاليتها. حيث نجحت بيروقراطية الدولة في تقليص دور المجتمع المدني في تطوير برنامج عمل اقتصادي وطني، إن لم نقل إلغاؤه. فئة قليلة من الدول العربية، مثل المغرب ولبنان، بقيت تتمتع بحريات أساسية، حيث نجحت الاتحادات التجارية والجمعيات المدنية فيها بالبقاء كوجود مستقل. واستمر النضال الاقتصادي إن لم نقل تصاعد. لكن التركيز في هذه الدول كان على برنامج عمل إما داخلي أو وطني اقتصادي.

دخل عدد لا بأس به من الدول العربية في مرحلة جديدة ابتداء من منتصف السبعينات، حيث تمت استعادة بعض أشكال الحريات المدنية، والتي أدت إلى إعادة إحياء المجتمعات المدنية. وهذا أمر بقي غير متساو بشكل كبير بين مختلف الدول العربية.

بشكل عام، تبنت الدول العربية بمعظمها، بغض النظر عن نمط إجراءاتها السياسية، تخفيف القيود المتعلقة بالبعد الاجتماعي للاقتصاد أكثر منه في البعد السياسي. والتطور الضعيف للمجتمع المدني لم يمنعه من المشاركة في صنع السياسات الاقتصادية الخارجية، بما فيها مفاوضات التجارة. لكن بنية المشاركة في وضع برنامج العمل الاقتصادي عكست مستوى التفاوت في تطور مختلف الناشطين الاجتماعيين. ولكن مشاركة الحركات العمالية والمنظمات الشعبية في صنع السياسات الاقتصادية والتعامل مع السياسات الاقتصادية الخارجية والسياسات الماكرو - اقتصادية الواسعة لا تزال دون المستوى المطلوب. في حين تبدو جمعيات الأعمال أكثر إلماما في هذه المواضيع.

يمكن عرض الاتجاهات العامة هذه من خلال مراجعة سريعة لتجربة مصر والمغرب.

١. تجربة مصر:

لزمن طويل، احتكرت وكالات حكومية مختصة صناعة السياسات الاقتصادية، في حين اقتصر دور منظمات المجتمع المدني على التعبير عن وجهات نظر معتدلة. وقد حرصت الحكومة من جهتها على الأخذ بعين الاعتبار الرأي العام إنما لدرجة معينة. حيث عملت الدولة على التأثير على الرأي العام من خلال حملات إعلامية مكثفة، تدعم سياساتها الاقتصادية المتبعة. الجدير ذكره، أن جميع المنظمات الاجتماعية، بما فيها الاتحادات والمنظمات التجارية كانت خاضعة لإشراف ومراقبة شديدين.

المنظمات التجارية والاقتصادية كانت السباقة في الاستفادة من التحرر الاقتصادي والسياسي الجزئي منذ منتصف السبعينات. فقد ازداد عدد المنظمات التجارية مع الزمن. في نهاية العام ٢٠٠٠ ضمت مصر ٢٦ غرفة تجارة، ١٤ غرفة لاتحاد الصناعات المصرية، ٢٩ رابطة أعمال، و٣٦ جمعية مستثمرين. وقد نما مع الزمن تأثير رجال الأعمال على صناعة القرار الاقتصادي. كما أكدت جميع المسحات لدراسة الرأي العام والتي نفذت مع رجال أعمال أن المشاورات على مستويات مرتفعة تتم بين الدولة وجمعيات الأعمال[١٩].

بقي دور جمعيات الإعمال، ولفترة طويلة، مقيد بعدد من الضوابط. خلال التسعينات، توسع هذا الدور بشدة، فرئيس الجمهورية نفسه كان يطلب أن يرافقه عدد من رجال الأعمال خلال زياراته الرسمية إلى الخارج. حيث أضحت مرافقة رجال الإعمال أمراً اعتيادياً في كافة المفاوضات الثنائية التجارية، وبالأخص مع الولايات المتحدة الأميركية والدول العربية.

المثير للدهشة أن جمعيات الأعمال فشلت في لعب دورا هاما في مفاوضات جولة الأورغواي. فالرأي العام بمجمله لم يعلم بالتوقيع والتصديق على معاهدة مراكش في لعام ١٩٩٤، بمن فيهم جمعيات الأعمال، حيث تم تقييد دورهم في هذه الحالة بالذات إلى دور استشاري غير رسمي ومع عدد محدد من رجال الأعمال فقط. ولكن عدد لا بأس به من رجال الأعمال شاركوا في الجدل المتصاعد عبر وسائل الإعلام حول النظام التجاري الجديد بعد تدشين منظمة التجارة العالمية.

لكن الآلية انقلبت عندما بدأت مصر بالتفاوض حول اتفاقية الشراكة الجديدة مع الاتحاد الأوروبي منذ العام ١٩٩٥، حيث تحررت فجأة جميع أشكال النشاط الاجتماعي.

أصرت وزارة الخارجية على إشراك أعضاء من مجتمع الأعمال في فريق التفاوض. واستشارت أيضاً كل وكالة حكومية معنية ببرنامج

عمل المفاوضات. ولكن الاختلاف والتعارض في وجهات النظر بين أعضاء الفريق المصري أدى إلى إطالة المفاوضات لمدة فاقت كل التوقعات[٢٠]. وكلما اقتربت المفاوضات من الوصول إلى رأي موحد، عادت وجهات النظر وتباعدت مرة أخرى. حتى إن إحدى الصحف الرئيسية عنونت التالي: «أزمة داخل الحكومة حول اتفاقيات الشراكة مع أوروبا. وزير الصناعة يحذر من التسريع (بالعملية)»[٢١].

كان واضحاً خلال الجدل المفتوح أن مجتمع الأعمال منقسم عل نفسه حول هذه المسألة. فلم يتم التوصل إلى موقف مشترك بين جمعيات الأعمال المختلفة. عارض اتحاد الصناعات المصري الاتفاقية بشدة، وقد عبر الرئيس السابق للاتحاد عن معارضته في الصحف الرئيسية. لاقت الاتفاقية دعم عدد من الجمعيات التجارية في الوقت نفسه الذي عبرت العديد من الجمعيات الأخرى عن قلقها من تبعات تطبيق هذه الاتفاقية.

وقد أطال الجدل الوطني القائم حول اتفاقية الشراكة من مدة التفاوض لدرجة فاقت قدرة الاتحاد الأوروبي على التحمل. فكان على الرئيس نفسه اخذ القرار حول هذه المسألة. وهذا ما قام به، على مضض، عندما قامت مصر بالتوقيع على الاتفاقية بالأحرف الأولى في ٢٦ حزيران ٢٠٠١.

معلق اقتصادي معروف في جريدة الأهرام علق على العملية بالتالي: يتطلب إنجاز (مسودة) هذه الاتفاقية وتطبيقها التفاعل داخل مصر بدرجة لا تقل أهمية عن التفاعل مع شريكها في الاتفاقية. وقد صاحبها حوار دائم من جهة الأحزاب المعنية خارج الحكومة، والهيئات التشريعية، ومجموعات القطاع الخاص، ومراكز الأبحاث والدراسات[٢٢].

اعتبر العديد من المعلقين الاقتصاديين، بمن فيهم رئيس فريق المفاوضين الرسمي أن الفضل في حصول مصر على تنازلات أساسية من الجانب الأوروبي يعود إلى الأسلوب التشاركي الذي تم اتباعه. فقد أعلن رئيس فريق المفاوضين، السفير جمال بيومي أن ما حققته مصر وما تم الحصول عليه من اتفاقية الشراكة فاق بدرجة عالية ما حصلت عليه كافة دول المتوسط التي وقعت اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي مثل تونس والمغرب، كما أشار إلى عدد من الأمثلة على هذا النجاح والتي تضمنت الكوتا الزراعية وإعادة التفاوض كل ثلاث سنوات، والمهل الانتقالية قبل التطبيق، وحصة اكبر من التدفق المالي من أجل تحديث برامج التصنيع بالتحديد[٢٣]. ولكن هذه المقولة وما تحمله من تفاؤل فشلت في الحد من مخاوف انهيار الصناعات المصرية بسبب إلغاء التعرفة ورفع الحماية.

بالرغم من كل هذه التفاعلات كان دور الحركات العمالية والمنظمات المدنية للأسف مفقوداً.

٢. تجربة المغرب:

بالرغم من كل الصعوبات التي واجهها المجتمع المدني في المغرب وخاصة في الستينات، لا يزال يعتبر هذا القطاع الأكثر حيوية واستقلالية بين البلاد العربية جميعها. والسبب الأساسي وراء ذلك هو أن المغرب لم يمر بالتجربة الشعبوية والاقتصادية - القومية كتلك التي عرفتها بلاد المشرق مثل مصر سوريا والعراق وبعض دول المغرب مثل الجزائر وليبيا[٢٤].

لا تزال أرستقراطية الأرض وتفرعاتها من أعمال تجارية تمثل صلب الدعم الاجتماعي والاقتصادي المقدم إلي الدولة. فقد كانت تتم استشارة مجتمع الأعمال في المسائل المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والتجارة الخارجية خلال العقود الثلاث المنصرمة. وبحسب رجل أعمال مغربي مرموق لم يتم تنفيذ أو إقرار أي إجراء مالي أو اقتصادي اتخذته الحكومة إلا بعد إجراء المشاورات، وخاصة إن جميع جمعيات الأعمال والاتحادات مستقلة تماما عن الدولة أو الأحزاب السياسية.

إن هذه المقولة مبالغ بها بعض الشيء، فمن المعلوم انه لم يتم إجراء أية مشاورات أو مناقشات عندما استضافت المغرب مراسيم توقيع جولة الأورغواي في مفاوضات التجارة والتي أسست لمنظمة التجارة العالمية. الإجماع العام على الموقف الاستراتيجي في إدماج المغرب في نظام التجارة العالمي يشرح هذه الظاهرة. تفسير آخر يكمن في هيكلية القطاع الخاص المغربية، حيث دور الصناعيين أقل أهمية بالمقارنة مع التجار والمقاولين. أما الظاهرة المذهلة فهي ضعف مشاركة الحركات العمالية الفعالة عادة في هذه العملية.

تماما مثل التجربة المصرية، جذبت المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي اهتمام المجتمع المدني في المغرب. ولكن معظم هذه المناقشات جاءت بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٦. هنا يكمن الفرق بين التجربتين المصرية والمغربية بالرغم من أن محتوى محور الاهتمام كان متشابها بعض

الشيء. اعتبر العديد من الاقتصاديين في دول المغرب التي وقعت اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي بان المساهمات الإيجابية في جميع اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ العام ١٩٦٩ محدودة جداً[٢٤]. خلال التفاوض حول اتفاقية الشراكة، شكل موضوعان رئيسان نقاط الخلاف بين المغرب والاتحاد الأوروبي وهما: أولا، مسألة الصيد غير المشروع على السواحل المغربية من قبل السفن الأوروبية، وثانيا مسألة هجرة العمالة المغربية إلى الدول الأوروبية.

بالرغم من ذلك هرولت المغرب لتوقيع على الاتفاقية في عام ١٩٩٦ بعد مفاوضات قصيرة.

سرعان ما تم التوقيع ولاقت الاتفاقية معارضة واسعة من قبل قطاع واسع من مجتمع الأعمال والرأي العام واتحادات التجارة[٢٥]. فالدور الضعيف الذي لعبه المثقفون المغاربة والمنظمات المدنية واتحادات التجارة في المفاوضات حول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أضحى مدار جدل قائم بحد ذاته.

٣. التجربة العربية

فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي العربي، يمكن لحظ بعض الخصائص العامة، وهي على الشكل التالي:

الأول هو التأثير المتزايد لجمعيات الأعمال على صنع السياسة الاقتصادية بما فيها التجارة الخارجية. فبما أن معظم البلاد العربية تحولت إلى اقتصاد اكثر انفتاحا داخليا وخارجيا، تعمق الرابط بين الدولة والسوق. ولكن هذا التحالف أدى إلى إضعاف فرص مشاركة المنظمات الشعبية والاتحادات العمالية في وضع السياسات الحكومية.

الخاصية الثانية تتعلق بغياب اهتمام المنظمات الشعبية بالشأن العام وخاصة في السياسة الخارجية عامة والسياسة الاقتصادية الخارجية بشكل خاص. إن نظرة سريعة على لائحة المنظمات غير الحكومية الناشطة في مصر تظهر وجود عدد قليل من المنظمات المختصة في هذا المجال. فجميع هذه المنظمات هي عبارة عن منتديات ثقافية، تحرك عددا قليل من النخب الجامعية، والديبلوماسيين السابقين، والشخصيات العامة التي تطمح في التأثير على الجدل القائم حول السياسة الخارجية بما فيها السياسات الاقتصادية والتجارية الخارجية. فقد تم تأسيس المجلس المصري للعلاقات الخارجية على سبيل المثال في العام ١٩٩٨ لهذا الهدف.

الخاصية الثالثة والأساسية في نقاشنا الحالي، هي أن السياسة التجارية الخارجية التي يتم تداولها فقط داخل الرأي العام العربي بما فيه النخبة القليلة من الأشخاص والمؤسسات المعنية، يجري تناولها عادة كجزء من الصراع الأيديولوجي. فالاتجاهات الفكرية اليسارية والقومية تظهر عدائية كبيرة تجاه العولمة ولسياسات الاقتصاد المفتوح، في حين كانت الاتجاهات المحافظة والمتحررة هي الداعم الأول لسياسة الانفتاح.

لكن هذه التجاذبات تغيرت مع الزمن. فقد تحولت مواقف الجامعيين والسياسيين المحافظين والمتحررين في البلاد العربية باتجاه الحمائية، على الأقل فيما يتعلق باتفاقية الشراكة الجديدة مع الاتحاد الأوروبي. أما سياسيو اليسار والراديكالي فقد أيدوا سياسة الاقتصاد المفتوح. منظر مرموق من الجزائر كانت له الشجاعة لتحدي زملائه الراديكاليين واليساريين خلال مؤتمر من تنظيم مركز دراسات الوحدة العربية، حيث أشار «إذا اعتبر التحذير من المخاطر المرتبطة بالوعي المتوسطي الجديد شرعيا، إلا يعتبر الخطر من الإفقار (المتولد من الداخل) أعظم؟ ألم تكن الحماية الاقتصادية حماية أيضاً لانتشار الفقر والطغيان؟ هل أن اقتناع الرأي العام يزداد بان ما قدم إلينا تحت اسم الدعوات القومية والوطنية والراديكالية لم يكن سوى دفاعا عن الظروف التي فاقمت من الفقر وشرعت العديد من التصرفات التي طالما لاقت استحساننا باسم القومية في الوقت الذي كنا فيه نتعامل مع السمسرة؟ أما الآن فالحلم في تحقيق برجوازية قومية لم يكن إلا مجرد وهم»[٢٧].

رابعاً، يسود شعور باليقظة وإحساس دائم لدى المجتمعات العربية بان تحقيق التنمية هو صلب الموضوع. فلا الحماية ولا الانعزال عن نظام الاقتصاد العالمي بذاتهما هما الوسيلة لإنهاء الأزمة الحالية في الاقتصادات العربية. بالرغم من ذلك قلة قليلة فقط لا تزال تؤمن بأن التحرير هو المفتاح الأساسي للتنمية. لا أحد في العالم ينصح العرب بالاعتماد فقط على العالم الخارجي للحصول على المساعدة، بل على العكس يعتبر الاعتماد على الذات المحرك الأساسي لعملية التنمية. في المقابل لا تزال قلة قليلة تدعم اتخاذ موقف الانعزال. إن الوسيلة الفعالة من أجل بلوغ التركيب الأمثل من الإجراءات الضرورية لمقاربة النظام الاقتصادي العالمي هي من خلال بلورة وجهة نظر قومية عربية تحقق المصالح

الاقتصادية والسياسية هي التنمية.

خامساً، هناك إجماع عام بأن الحل السياسي وليس الاقتصادي هو الوسيلة لمعالجة أزمات المجتمع العربي في هذه المرحلة، وذلك عن طريق إحداث تغيير جذري في طبيعة أساليب الحكم العربية، وتحسين مستوى الديمقراطية فيها، ونشر مثل المشاركة وهي جميعها شروط أساسية للتخلص من المأزق الراهن وللوصول إلى تنمية عربية قومية، من الداخل والخارج.

أما فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الخارجية بشكل عام والسياسات التجارية بشكل خاص، فإن مشاركة المجتمع المدني تعتبر عنصرا ضروريا لتحقيق توازنا في المصالح داخل المجتمعات العربية.

وأخيراً، تتشارك جميع المنتديات الاقتصادية العربية والمنظمات المدنية والمؤسسات التجارية من دون استثناء الرأي القائل بأنه من دون إعطاء الأولوية لتنمية أطر مؤسساتية قوية للتجارة بين البلدان العربية، لن تحظى الدول العربية بمكانة قوية في نظام التجارة الدولية، إلا أن الآلية اللازمة لتنفيذ ذلك عمليا، لا تزال غير واضحة.

من وجهة نظر كاتب هذه الورقة، فإن أحد الشروط الأساسية والضرورية لتحقيق هذا الهدف هو تنشيط دور المجتمع المدني في هذه المسائل.

الاستنتاجات:

يظهر ضعف المجتمع المدني العربي عند مقارنته بالنشاط الحيوي الذي أظهرته المجتمعات المدنية الأخرى أثناء المؤتمرات الاقتصادية العالمية التي تضع قوانين ومعايير العولمة. يتصرف المجتمع المدني العالمي فيما يتعلق بالعولمة إما بمعارضتها، أو بالضغط على ابرز اللاعبين من أجل صون حاجات الناس في كل مكان، وخاصة في دول الجنوب، أو بالنضال من أجل أنسنتها.

وهذا ما يبرز الحاجة الماسة إلى ردم الهوة في مستويات التنمية والنشاط بين المجتمع المدني العربي والمجتمع المدني العالمي. إن تصميم برنامج عمل للنضال الاقتصادي لا يقل أهمية عن المكاسب القانونية والتشريعية.

تم طرح عدد من التوصيات الجوهرية في إطار الجدل القائم حول برنامج العمل الاقتصادي والمسائل المتعلقة بالتجارة الخارجية في العالم العربي. وقد كانت النقطة الأكثر حيوية هي الحاجة إلى توجيه الرأي العام والحكومي نحو تشكيل مجموعة عربية مشتركة في جميع المفاوضات التجارية.

إن الدول العربية لن تكتسب مصداقية حقيقية ما لم تنجح في تنظيم نفسها كتكتل تجاري قوي يشارك في المفاوضات التجارية العالمية. إن تحقيق هذا الهدف ليس بالأمر السهل، والبداية المناسبة هي عن طريق دعم جميع المساهمات الإيجابية لتخطي الصعوبات البيروقراطية والقوى المتخلفة التي تعيق إنشاء سوق عربية حرة للتجارة.

إن العنصر الأساسي لتنسيق المواقف وبلورة برنامج عمل مشترك للتنمية الاقتصادية هو تبني مقاربة متطورة تجاه سياسة التجارة الخارجية والعولمة بشكل عام. كما إن الرفض الساذج لتحرير التجارة قد ولى. في الاتجاه المقابل، فإن النظام التجاري الحالي مشبع بالانحياز ضد البلدان النامية. ولكن هذا النظام يتضمن بعض آليات التصحيح الذاتي من خلال إعادة التفاوض حول المشاكل والصعوبات. على العرب بالتضامن مع الشعوب الأخرى استغلال هذه الآليات عند الضرورة.

إن دور المجتمع المدني في مختلف البلاد العربية مطلوب بإلحاح، حيث يجب على المجتمعات المدنية العربية متضامنة أن تمهد الطريق لمقاربة أكثر فعالية تحقق التنمية وتوجد علاقات تجارية عالمية متوازنة.

ملاحظات:

١. كلمة السيد مايك موور، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، ألقيت في اجتماع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الرفيع المستوى للبلاد العربية، نشرة منظمة التجارة العالمية، جنيف، ٢٠-٢١ حزيران ٢٠٠١.

٢. مركز الجنوب، مساهمة في النقاش، اجتماع الأمم المتحدة الخاص بالألفية، الصفحة الإلكترونية لمركز الجنوب.

٣. مايكل فلشمان، مأزق منظمة التجارة العالمية في سياتل، أبرز الأمور المتعلقة بانعدام المساواة في نظام التجارة العالمي، الإنعاش الأفريقي، الجزء ١٣، رقم ٤، ١٩٩٩.

٤. نيكولس س.هويكنز وسعد أ.إبراهيم، المجتمع العربي، القاهرة، مطبعة الجامعة الأميركية في القاهرة ١٩٧٧، ص٣٠-٣١.

٥. ج.أ.هارتشورن، تجارة النفط: السياسات والآفاق، كامبردج، مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٩٣، ص٢١.

٦. سكرتارية الجامعة العربية ومؤسسات عربية أخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٠، الجدول ١، ص١٣٨.

٧. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير إحصاءات التجارة والتنمية ١٩٩٥، نيويورك، الجدول ١/٩-١/١٠، ص٢٤-٢٥.

٨. إبراهيم العيساوي، التنمية في عالم متغير، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٠، ص٤٧.

٩. البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية ٢٠٠٠، الجدول ٣، ص٣١٦.

١٠. سكرتارية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية ٢٠٠١، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١، ص٣٥-٣٧. يشير التقرير إلى أنه بالرغم من الزيادة الاسمية لا تزال أسعار النفط منخفضة بالقيمة الحقيقية، حيث يبلغ متوسط سعر البرميل في العام ٢٠٠٠ ثلث سعره في العام ١٩٨٠ و٢٠٪ أقل من العام ١٩٧٤، ص٣٦.

١١. منظمة التجارة العالمية، التجارة والاستثمار الخارجي المباشر، نشرة منظمة التجارة العالمية، الصفحة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية.

١٢. منظمة التجارة العالمية، المناطقية والنظام التجاري العالمي، جنيف ١٩٩٥، وانظر أيضاً:

١٣. ج.دو ملو وبناغريا أ، الاندماج المناطقي: القديم والجديد، البنك الدولي، واشنطن د.س، ١٩٩٣.

١٤. منتدى البحث الاقتصادي (للبلدان العربية إيران وتركيا)، الأنماط الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، القاهرة ١٩٩٨، ص٦١-٦٢.

١٥. يتوافق جميع الباحثين الاقتصاديين على هذه النقطة، وللأمثلة على وجهات نظر الباحثين المصريين على هذه النقطة انظر: كلية العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة القاهرة، المؤتمر السنوي العاشر للبحث السياسي، مصر ونظام المشاريع المناطقي الجديد في المنطقة، ٧-٩ كانون الأول، ١٩٩٦.

١٦. تقرير البعثة الأوروبية إلى المجلس والبرلمان الأوروبي، تشرين الأول ١٩٩٤، مذكرة ٩٤، ٤٢٧.

١٧. الشاذلي الاياري، «آفاق الاندماج في منطقة البحر المتوسط: البديل الأوروبي»، مركز دراسات الوحدة العربية، الوطن العربي ومشاريع الاندماج البديلة، بيروت، ١٩٩٧، ص٥٨٢.

١٨. هيفاء أ.جواد، العلاقات الأوروبية العربية: دراسة في الدبلوماسية الجماعية (قراءة)، مطبعة أيثاكا، ١٩٩٢، ص١٨٩.

١٩. راشد البراوي وم.حمزة أليش، التنمية الاقتصادية في مصر في الزمن الحديث، القاهرة، مطبعة النهضة، ١٩٥٤، ص١٩٧-١٩٨. يفسر رضوان ومابرو بلغة شعرية «النضال من أجل الأجنحة الحنونة للحماية» من قبل الصناعيين المصريين، س.رضوان ور.مابرو، التصنيع في مصر ١٩٣٩-١٩٧٣، الترجمة العربية، القاهرة، السلطة المصرية للكتاب، ١٩٨١، ص٩١.

٢٠. إيهاب دسوقي، «دور القطاع الأهلي في إدارة الدولة والشؤون الاجتماعية في طبعة سلوى جمعة»، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، كلية العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص٩٩-١٤٠.

٢١. جمال بيومي، «خيارات مصر والمنطقة العربية بين الاندماج المناطقي والارتباط مع الاقتصاد العالمي»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الأنماط الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٠، القاهرة، مطبعة الأهرام ٢٠٠١، ص٢٩-٥٩.

٢٢. الوفد، ٢٠٠٠/٦/١٥.

٢٣. عبد الرحمن عقل، صحيفة الأهرام، ٢٠٠١/٨/١٣.

٢٤. صحيفة الأهرام، ٢٠٠١/٦/٢٨.

٢٥. صحفية الأهرام، ١٩٩٧/٤/٦.

٢٦. عزام محجوب، «تعليق»، في مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق، ص٦٠٣-٦١٥.

٢٧. صحيفة الحياة، ١٩٩٦/٣/٢٠. تقرير عن حلقة دراسية عقدت في غرفة التجارة الإنكليزية - العربية في لندن حول اتفاقية المغرب مع الاتحاد الأوروبي.

٢٨. أحمد هاني، «تعليق»، في مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق، ص٥٩٩.

ملحق

جدول رقم ١

بعض مؤشرات النمو لعدد من الدول العربية ١٩٨٠-١٩٩٨

	الاستثمار الداخلي الإجمالي		الادخار الاجمالي		صادرات السلع والخدمات		توازن الموارد	
	١٩٨٠	١٩٩٨	١٩٨٠	١٩٩٨	١٩٨٠	١٩٩٨	١٩٨٠	١٩٩٨
الأردن	٢٧	٢٧	-٨	٦	-٤	٥	-٤٤	-٢١
تونس	٢٩	٢٥	٢٤	٢٤	٤٠	٤٢	-٥	-٢
الجزائر	٢٩	٢٧	٤٣	٢٤	٣٤	٢٩	٤	٦
سوريا	٢٨	٢٩	١٠	١٨	١٨	٢٩	-١٧	-١١
مصر	٢٨	١٩	١٥	١٠	٢١	١٧	-١٢	-٩
اليمن	-	٢٢	-	٤	-	٤٥	-	-١٥
الكويت	١٤	١٢	٥٨	٢٥	٧٨	٥٢	٤٤	١٢
لبنان	٠	٢٨	٠	-١٢	٠	١١	٠	-٤٠
المغرب	٢٤	٢٢	١٤	١٨	١٧	٢٨	-١٠	-٢
السعودية العربية	٢٢	٢٠	٦٢	٣٥	٧١	٤٥	-٤١	١٤

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية العالمي ١٩٩٩/٢٠٠٠، جدول رقم ١٣، ص٢٥٤-٢٥٦ - بالنسخة العربية.

جدول رقم ٢

نمو الناتج في بعض البلاد العربية

	متوسط معدل النمو في الناتج المحلي القائم	
	١٩٨٠-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩٨
الجزائر	٢.٧	١.٢
مصر	٥.٤	٤.٢
العراق	-٦.٨	
الأردن	٢.٥	٥.٤
الكويت	١.٣	٠
لبنان	٠	٧.٧
ليبيا	-٥.٧	٠
المغرب	-٠.١	٥.٧
عمان	٨.٤	٥.٩
السعودية	٠	١.٦
السودان	٠.٤	٨
سوريا	١.٥	٥.٩
تونس	٣.٣	٤.٤
الإمارات العربية المتحدة	-٢.١	٢.٩
اليمن	٠	٣.٨

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية ٢٠٠١، جدول رقم ٤.١ ص١٨٣-١٨٤.

جدول رقم ٣
صادرات وواردات العالم العربي (مليارات الدولارات ١٩٩٣-١٩٩٩)

		١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
البحرين	صادرات	٢٣٧٦	١٣٤٧	١٥٧٣	١٤٦٠	٢٧٨٠	٢٧٥٠	٦٨٧٦
	واردات	٤٣١٦	٣٧٦٢	٣٧١٦	٤٠٩٣	٤١٧٥	٢٨٣١	٢٨٠١
الكويت	صادرات	٨٩٨٢	٩٥٧٦	١٢٩٤٤	١٣٦٤٣	١٤٣٨٠	٨٩١٥	١٠١٤٣
	واردات	٧٠٣٧	٦٧٢٦	٧٧٧١	٨٣٧٤	٨٢١٤	٨٦١٧	٧٦١٦
عمان	صادرات	٥٣٠٥	٥٤١٩	٥٩٦٥	٧٢٣٥	٧٤٨٨	٥٣٧٥	٧٠٩٤
	واردات	٤١١٦	٣٩١٥	٤٣٥٣	٤٦٠٥	٥٠٣١	٥٦٨٢	٤٦٧٤
قطر	صادرات	٣٣٢٥	٢٩٣٣	٣٦٨٠	٤٤٧٠	٥٥٨١	٤٩٤٧	٦١٣٢
	واردات	١٨٩١	١٩٤٦	١٩٢٩	٢٤٠٣	٢٨٧٢	٣٧١٧	٢٧٨١
السعودية	صادرات	٤٢٣٥٧	٤٢٥٨٤	٥٠٠٠٥	٦٠٦٩٧	٦٠٦٥٠	٣٨٧٢٧	٤٧٣٣٤
	واردات	٢٨٢٠٢	٢٣٣٤٣	٢٧٤٤٩	٢٧٧٦٤	٢٨٤٨٥	٣٠٠١٢	٢٨٠٣١
الإمارات	صادرات	٢١٤٣٦	٢١٥٣٤	٢٤٠٧٥	٢٧٦٨٣	٣١٢٤٤	٢٥٨٠٦	٢٨٣٩١
	واردات	١٩٥٢٠	٢١٠٢٤	٢٠٩٨٤	٢٢٦٣٨	٢٣٩٧٠	٢٤٧٢٨	٣٣٠٤٠
العراق	صادرات	٤٧١	٣٨٤	٤٢٥	٥٠٣	٢٣٤٨	٤٦٤٠	٨٧٣٨
	واردات	٥٣٣	٤٩٩	٦٦٥	٥٦٧	٩١٧	١٤٣١	١٥١٣
ليبيا	صادرات	٧٥٤٠	٧٨٦٦	٨٤٩٧	١٠١١٨	٩٥٦٠	٦٠٣٢	٧٩٢١
	واردات	٥٥٥٠	٤١٥٨	٤٩٢٠	٥١٠٦	٥٣٥٨	٥٦٠٠	٤٣٩٤
الجزائر	صادرات	١٠٠٩٨	٨٥٩١	٩٣٥٧	١١٠٩٩	١٣٨٩٤	١٠٩٥٦	١٢٢٦٤
	واردات	٨٧٦١	٩٥٧٠	١٠٧٨٢	٩١٠٦	٨٦٨٨	٩٨٣٤	٩٦٧٣
مصر	صادرات	٣١١٠	٣٤٤٨	٣٤٤١	٣٥٣٤	٣٩٠٨	٣١٩٥	٣٥٣٥
	واردات	٨١٨٨	٩٤٥٢	١١٧٣٥	١٣٠١٥	١٣١٦٨	١٦٤٧٩	١٥٩٦٢
الأردن	صادرات	١٠٤٠	١١٥١	١٤٤٢	١٤٦٦	١٢١٠	١٣٠٨	١٣٥٣
	واردات	٣٦٢١	٣٣٩١	٣٦٦٠	٤٢٩٣	٣٧٨٦	٤٠١١	٣٧٩١
لبنان	صادرات	٦٣٦	٦٩٣	٧٣٩	٧٠٥	١١٥٣	٧١١	٧٣٨
	واردات	٤٥٧٢	٥٤١٤	٦٦٧٠	٧٥٦٠	٧٤٥٦	٧٠٦٠	٥٧٣٠
سوريا	صادرات	٣١٥٠	٣٣١٤	٣٩٧٠	٧٥٣٥	٧٣٨٦	٢٨٨٠	٣٦٤٠
	واردات	٤١٤٣	٥٢٥١	٤٧٠٩	٥٣٣٢	٤٠٢٨	٣٩٨٥	٥٣٣٧
اليمن	صادرات	٣٧١	٩٣٢	١٩٤٣	٣٤١٣	٢٤٩٧	١٤٩٧	١٩٦٥
	واردات	٢٨٦٢	٢٠٩٤	١٥٧٨	١٨٥٢	١٨٠٧	٢١٦٧	٢٥٨٧
المغرب	صادرات	٣٨٠٣	٤٢٣٩	٤٩٥١	٥١٢٨	٥١٢٧	٤٦٣٤	٨٠٦٨
	واردات	٦٨٥٨	٨٠٦٣	٩٥٠٣	٩٣٠٥	٨٩٤٦	٨٤٢٧	١١٧٤٠
تونس	صادرات	٣٨٠٤	٤٦٤٣	٥٧٨٥	٥٥١٩	٥٧٦٤	٥٧٨٤	٧٣٦٧
	واردات	٦٢١٣	٦٥٧١	٨٠٣٢	٧٧٤٩	٨٩٤٤	٨٤٠٢	١٠١٩٥
السودان	صادرات	٣٥٢	٤٤٥	٥٣٠	٤٨٠	٤٧٨	٥٣٨	٧٠٠
	واردات	١١٥٢	١١١٧	١٢٣٣	١٢٦٨	١٤٧٧	١٦٠٩	١٤٧٧
الصومال	صادرات	١٢١	١٤٣	١٧١	١٩٢	١٥٧	١٢٨	١١٩
	واردات	٢٩٢	٢٩٦	٢٤٥	٢٧٨	٢٨٩	٢٤٦	٢٨٥
موريتانيا	صادرات	٢٤٥	٢٥٩	٣٣٢	٣٠٦	٣١٣	٣١٤	٢٩٧
	واردات	٣٤٧	٣٣٥	٣٦٥	٣٩٧	٣٤٢	٣٤٢	٣٥٠
جيبوتي	صادرات	١١٥	١٢٧	٠٩٥	١١٦	١٠٢	١٢٥	١٤٠
	واردات	٤٦٣	٣٧١	٤١٣	٣٨١	٣٨٦	٥٦٠	٥٩٧

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. دليل إحصاءات التجارة العالمية والتنمية ٢٠٠٠. نيويورك. جدول رقم ١-١ و١-٢.

جدول رقم ٤-١
البنية السلعية للتجارة العربية (نسبة مئوية)

	الصادرات العربية الإجمالية				الواردات العربية الإجمالية			
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
مأكولات ومشروبات	٣.٧	٣.٨	٤	٣.٩	١٥.٥	١٥.٤	١٤.٨	١٥
مواد خام	٢	٢.٤	٢.٥	٢.٤	٥.٨	٦.٩	٦.٨	٦.١
وقود أحفوري	٧١.٦	٦٩.٧	٦٣.٢	٦٨	٤.٧	٤.٦	٣	٤.٢
كيماويات	٤.٧	٥.٢	٦.٢	٥.٣	٨.٤	٨.١	٧.٦	٨.٢
آليات ومعدات نقل	٤.٧	٣.٦	٥	٣.٨	٣٣.٣	٣٣.١	٣٤.٩	٣٤
سلع مصنعة	١٤	١٤.٦	١٩.٣	١٥.٩	٢٩.٨	٣٠	٣٠.٢	٣٠.٢
متفرقات	٠.٨	٠.٧	١	٠.٧	٣.٥	١.٩	٢.٦	٢.٣

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٠. جدول رقم ٣ ص١٤٠

جدول رقم ٤-٢
البنية السلعية للتجارة بين البلدان العربية ١٩٩٨

	الصادرات بين البلدان العربية		الواردات بين البلدان العربية	
	بملايين الدولارات	نسبة مئوية	بملايين الدولارات	نسبة مئوية
مأكولات ومشروبات	١٧٩٤.١	١٣	١٧٥٩.١	١٣.٩
مواد خام ووقود أحفوري	٧٥٩١.٩	٥٥	٦٦٨٩.٦	٥٣
كيماويات	٢٢٠٨.١	١٦	٢١٣٦	١٦.٩
آليات ومعدات نقل	٦٩٠	٥	٥٠٥.٦	٤
سلع مصنعة	١٥١٨	١١	١٥٣٣.٤	١٢.٢
متفرقات	١٣٨٠٢.١	١٠٠	١٢٦٣٣.٧	١٠٠

المصدر السابق نفسه جدول رقم ٦ ص١٤٤.

جدول رقم ٥

نمو تجارة السلع وشروط التجارة (المتوسط السنوي للنمو - نسبة مئوية)

	حجم التصدير (٪)		حجم الاستيراد (٪)		حجم التصدير (٪)		حجم الاستيراد (٪)		نسبة أسعار التصدير من أسعار الاستيراد	
متوسط الفترة	١٩٨٠-٩٠	١٩٩٠-٩٧	١٩٨٠-٩٠	١٩٩٠-٩٧	١٩٨٠-٩٠	١٩٩٠-٩٧	١٩٨٠-٩٧	١٩٩٠-٩٧	١٩٩٠	١٩٩٧
الجزائر	٤	٢.٤	-٤.٨	٠.٦	-٣.٩	٠.٢	-٢.٩	٠.٧	١٢٧	١١٩
مصر	١.٨	-٠.٧	-٢.٧	٥.١	-٣.٧	٤.٣	١.٤	٧.٨	٨٢	٩٦
العراق	١.٧	-١٠.٩	-١٢	-١٦.٨	-٤.٥	-١٣	-٩.٩	-١٤.٧	١٠١٢	١١٢
الأردن	١.٨	٥.٥	-٤.٤	٥.٩	٦.١	٩.٣	١.٩	٧.٩	٨٥	٩٩
الكويت	-٣	٢٢.٩	-٦.٣	١١.٦	-٧.٥	٢٧	-٤.١	١٠.١	٩١	١١١
لبنان	-٣.٦	٥.٤	-٧.٤	١٣.٤	٨.٩	-٥.٥	١٦.٧	٥.٨	٨٤	٩٤
ليبيا	٠.٤	-٥.٨	-٦.٣	-٥.١	-٧	-٤	-٤	-١	١٤٥	١٢٨
المغرب	٤.٥	١٠.٥	٤.١	٦.١	٦.٣	٩.٣	٣.٧	٦.٣	١٠٤	١٠٠
عمان	٦.٧	٤.٦	-١.٧	٣.٧	٥.٣	٦.١	٦.٢	٥.٤	١١٢	١٢٩
السعودية	-٦.٣	٤.١	-٨.٤	-٣.٤	-١٣.٤	٤.٣	-٦.١	٠.٣	١٦٩	١٣٤
السودان	-٣	١٤.٤	-٧.٧	١٣.٣	٢.٦	١٠.٩	-٦.٤	١٣.٦	١٢٣	٩٩
سوريا	٦.٦	١.١	-١١.٧	٨.١	٢.٤	٠.٨	-٨.٥	١٠.٢	١٣٢	٩٣
تونس	٥	٥.١	١.٧	٣.٨	٣.٦	٧.٨	٢.٧	٦.٤	١٠٣	١٠٥
الإمارات	٨.٥	٣.٥	١.٣	٨.٤	-١.١	٢.٨	٠.٧	١٢.٦	١٧٢	١٢٨

المصدر: البنك الدولي. مؤشرات التنمية العالمية ٢٠٠١. جدول رقم ٤-٤، ص١٩٥-١٩٦.

جدول رقم ٦

اتجاهات التجارة العربية (نسبة مئوية)

المنطقة	الصادرات					الواردات				
	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الدول العربية	٩.١	٨.٧	٩.١	١٠.١	٨.٧	٨.٣	٨.٦	٩	٨.٥	٨.٤
الولايات المتحدة	٩.٧	٩.١	٩.٦	١٠.٥	١٠	١٢	١٣	١٣	١٢.٨	١٣.٢
اليابان	١٧.٨	١٨.١	١٨.٦	١٦.٨	١٨.٤	٦	٦.٢	٦.٩	٧.٨	٨.٢
الاتحاد الأوروبي	٢٨	٣٦.٨	٣٥.٥	٢٧.٣	٢٧.٢	٤٣	٤١.٢	٤٠	٣٨.٥	٣٩.٢
جنوب شرق آسيا	٩.٦	١١.٢	١٢	١١.٣	١٢.١	٥.٥	٥.٤	٥.٨	٥.٦	٥.٧
بقية العالم	٢٥.٨	٢٦.١	٢٥.٢	٢٤	٢٣.٦	٢٦.١	٢٥.٣	٢٥.٤	٢٧.١	٢٥.٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٠. جدول رقم ٢ ص١٣٥.

جدول رقم ٧-١

قيمة ونمو التجارة بين البلدان العربية

	القيمة بملايين الدولارات				نسبة التغير السنوي (٪)			
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
إجمالي التجارة	٢٧.١	٢٨.٣	٣٦.٤	٢٧.١	٤.٥	-٦.٨	٢.٧
الصادرات (فوب)	١٤.٧	١٥.٧	١٣.٨	١٤.٢	٦.٧	-١١.٩	٢.٩
الواردات (سيف)	١٢.٤	١٢.٧	١٢.٦	١٢.٩	١.٩	-٠.٤	٢.٤

المصدر: سكرتاريا الجامعة العربية وغيرها، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٠، جدول رقم ٤، ص١٤٢.

جدول رقم ٧-٢

حصة التجارة بين البلدان العربية من إجمالي التجارة العربية (نسبة مئوية)

	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
نسبة التجارة بين البلدان العربية من إجمالي الصادرات	٨.٧٠	٩.٠٥	١٠.١٥	٨.٧٢
نسبة التجارة بين البلدان العربية من إجمالي الواردات	٨.٩٢	٨.٩١	٨.١٩	٨.٥٢

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٠، جدول رقم ٥ ص١٤٣

جدول رقم ٨

تصنيف البلدان العربية المدينة بحسب عبء الدين - ١٩٩٧

المجموعات والدول	نسبة إجمالي الدين من الناتج المحلي القائم	نسبة إجمالي الدين من الصادرات	نسبة عبء الدين من عوائد الصادرات
المجموعة الأولى		أقل من ٥٠٪	
لبنان	١٦.٢	٨٢.٣	٢٠.٧
عمان	٢٢.٧	٤٤.٨	٥.٤
مصر	٣٧.٣	١٦٥.٣	٨
جيبوتي	٤٣.٢	١٢٧.٢	٣.٨
المجموعة الثانية		أقل من ١٠٠٪	
المغرب	٥٧	١٦٧.٢	٢٧.٦
تونس	٥١.٨	١١٩.٧	١٨.٢
الجزائر	٦٤.٦	١٩٠.٦	٢٤.٤
اليمن	٦٦.٦	١٠٣.٦	٢.٣
الأردن	٩٣.٧	١٧١.١	١٤.٧
المجموعة الثالثة		أكثر من ١٠٠٪	
سوريا	١٢٥.٦	٣٤٣.١	٧
السودان	١٩١.٤	١٨٠٢	.
موريتانيا	٢٣٤.٩	٥٥٣	٢٢.١
الصومال	٢١١٤.١	١٤٤.٦	.
كافة الدول المدينة	٦١.١	١٩٤.٢	١٥.٤

المصدر: سكرتاريا الجامعة العربية وغيرها. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٠. جدول رقم ١. ص١٢٧.

جدول رقم ٩

أهمية التجارة في اقتصاديات بعض الدول العربية

	تجارة السلع كنسبة مئوية من الناتج المحلي القائم بحسب تعادل القوة الشرائية		النمو الحقيقي للتجارة ناقص النمو في إجمالي الناتج القومي
	١٩٨٨	١٩٩٨	نسبة التغير خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٨ (٪)
الجزائر	١٣.٢	١٦.٤	-١
مصر	١١.١	١٠.٢	-٠.٧
العراق	-	-	-
الأردن	٤١.٧	٣٤.١	٤.٩
الكويت	-	-	-
لبنان	-	-	-
ليبيا	-	-	-
المغرب	١٢.٩	١٨.١	٢.٦
عمان	-	-	-
السعودية	٣١.٣	٣١.٩	-
السودان	٦.٥	٥.٩	-
سوريا	١١.٤	١٤.٩	٠.٩
تونس	٢١	٢٧	٠.٧
الإمارات	٧٣.٥	١١٤.٣	-
اليمن	٣٦.٣	٣١	٠.١
معدل الشريحة العليا من الدول المتوسطة الدخل	١٣.٢	٢٢.١	
معدل الشريحة الدنيا من الدول المنخفضة الدخل	١٠.٧	١٥.٧	

المصدر: البنك الدولي. مؤشرات التنمية العالمية ٢٠٠٠. واشنطن د.س.. ٢٠٠٠. جدول رقم ٦-١ ص٣١٦.

البعد التنموي لنظام التجارة المتعدد الأطراف (الملخص التنفيذي)

مارتن كور

إذا كانت التجارة ليست هدفا بحد ذاته بل وسيلة لتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة، وطنيا وعالميا، فلا فإذن من إعادة توجيه النظام التجاري العالمي الحالي نحو خدمة سد احتياجات الناس في كل العالم. يحاول هذا التقرير معاينة النظام الحالي ومفاعيله كما يحاول تقديم بعض الاقتراحات لتحسينه في هذا الاتجاه.

بالنسبة للبلدان النامية، يجب النظر إلى التجارة الخارجية بأنها العنصر الأساسي في استراتيجية متكاملة من أجل تحقيق نمو مستدام وتنمية بشرية. كما يجب على التجارة المساهمة في توليد فرص العمل، وفي سد الاحتياجات المتعلقة بالغذاء، والصحة، والتعليم في إطار يضمن استدامة البيئة. أما على المستوى العالمي، فعلى التجارة الاهتمام بحاجات البلدان الأقل نموا والبلدان النامية عبر إجراءات وقوانين عملية تساهم في تحسين شروط التبادل التجاري، وتعزز قدرات هذه البلدان التجارية وتساند ميزان المدفوعات لديها. والاهم من ذلك كله، يجب النظر إلى السياسات التجارية بأنها مشروطة بالأوضاع الخاصة لكل بلد بحسب مستوى التنمية فيه، فاعتماد وصفة واحدة وتعميمها على البلدان كافة قد يكون عديم الفائدة، لا بل مؤذياً.

في الوقت الحالي، تتعرض البلدان النامية إلى ضغط مستمر من جبهتين: ١) تحرير سريع للاستيراد (بحسب شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقوانين منظمة التجارة العالمية). ٢) عائدات تصدير غير مضمونة (وخاصة في حالات ضعف القدرة على العرض وتدهور شروط التبادل التجاري. تنبثق هذه الضغوط من أجل تحرير الاستيراد من النظرية السائدة في التبادل التجاري، والتي تقول بان تحرير الاستيراد سوف يؤدى إلى تخفيض الأسعار وزيادة فعالية الاقتصاد المحلي، ويستفيد منه بالتالي المستهلك والمنتج على حد سواء. ولكن الدليل العملي أظهر عدم وجود علاقة مباشرة بين تحرير الاستيراد والأداء الاقتصادي العام معبرا عنه بنمو الناتج المحلي القائم، وذلك يعود إلى ضرورة توفير عوامل عديدة أخرى للاستفادة من تحرير الاستيراد. تتضمن هذه العوامل: مستويات المنافسة واستقرار الاقتصاد الماكروي، وفرص كافية للصادرات تضمن دخول الأسواق، بالإضافة إلى القدرات البشرية والمؤسساتية والإنتاجية ونوعية الحكم.

أما عائدات التصدير غير المضمونة، فهي نتيجة لانعدام البنية التحتية التكنولوجية والمادية الضرورية لتصبح البلدان النامية قادرة على المنافسة في التصدير بالإضافة إلى شروط التبادل التجاري غير المستقرة والمتدهورة. فصادرات البلدان النامية تتركز في المواد الأولية التي تدنت أسعارها عالميا، وتدنت معها بالتالي شروط التبادل التجاري. بناء عليه، فإن زيادة عائدات التصدير تعتمد على إعادة توجيه قطاع التصدير نحو خدمات وصناعات ذات قيمة مضافة بموازاة العمل على تعزيز قدرة هذه القطاعات على المنافسة. ولكن تحقيق هذه الأهداف يعيقه وجود الحواجز الجمركية وغير الجمركية على دخول أسواق البلدان المتقدمة، وبالأخص على القطاعات التي تحظى البلدان النامية فيها بميزات تفاضلية.

أما حالياً، فالبلدان النامية لا تستطيع توسيع صادراتها في الوقت الذي يطلب فيه منها زيادة الاستيراد، ونتيجة لذلك تعاني العديد من هذه الدول من تزايد العجز التجاري. لذلك لا بد من إعادة تصميم النظام التجاري المتعدد الأطراف ليساعد هذه البلدان على بناء قدراتها الاقتصادية لمصلحة التنمية البشرية - عن طريق تنظيم العلاقات التجارية من خلال قوانين متوازنة مصممة لتخدم مصالح البلدان النامية، وضمان أسعار ثابتة وشروط تبادل تجاري عادلة لمنتجات البلدان النامية، ومنع الممارسات الاحتكارية للشركات العملاقة، وتعزيز المنافسة، والسماح بالمعاملة التفضيلية للبلدان بحسب مستويات التنمية الاقتصادية.

نظرة عامة إلى تطور النظام التجاري تظهر أن التصنيع والنمو الاقتصادي السريع في البلدان المتقدمة جاء نتيجة حماية أسواقهم المحلية، مع إن ذلك لا يعني إن الحماية قد تؤدي بالضرورة إلى النمو أو التصنيع. فتاريخ منظمة الغات وخليفتها منظمة التجارة العالمية، مليء بالأمثلة التي تظهر معارضة الدول التجارية الكبرى لإفادة البلدان النامية من النظام

التجاري وكيف إن قوانين النظام كانت دائما تتقولب لتخدم مصالح الحماية في هذه البلدان، اللاعب الأساسي في المنظمة. لقد ظل قطاعا الزراعة والمنسوجات خارج قوانين الغات، لعقود عديدة، وذلك بإصرار من البلدان المتقدمة؛ حتى بعد جولة الأورغواي (والتي كان من المفترض أن تحرر تجارة هذين القطاعين) بقيت أسواق البلدان المتقدمة تحظى بحماية مرتفعة. وبالتالي لم تستطع البلدان النامية الحصول على حصتها الضعيفة أصلا من منافع النظام التجاري كون منتوجاتها الأساسية والقابلة للتصدير تواجه العديد من القيود تمنعها من دخول أسواق البلدان المتقدمة.

إن أهداف منظمة التجارة العالمية، كما جاءت في افتتاحية اتفاقية الغات، تتضمن: رفع مستوى المعيشة، ضمان العمل للجميع، وزيادة حجم الدخل الحقيقي والطلب الفعال وتطوير استخدام الموارد العالمية، وتوسيع الإنتاج وتبادل السلع. فالنظام مبني على تعميم مبدأ الدولة الأكثر رعاية في العالم، وهذا يعني أن المنافع التي يستفيد منها أي شريك تجاري يجب تعميمها لكافة الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، مما يضمن أن يتشارك الأعضاء جميعهم المنافع كافة. وتسمح الإجراءات الحمائية واحتياطي ميزان المدفوعات للأعضاء بالحد من الاستيراد وبالتالي مشاركة عبء الإعفاء مع دول أخرى. كما يوفر النظام الحماية من الإجراءات المقيدة للتجارة الأحادية الجانب، بالإضافة إلى أن آلية فض النزاعات هي على قدر جيد من الفعالية. ولكن النظام أيضاً مبني على مبدأ المعاملة بالمثل الذي لا يناسب البلدان ذات القدرات المحدودة وغير المتجانسة. بالرغم من أنه كان من المتوقع أن تتراكم المنافع في البلدان النامية من جراء زيادة القدرة على دخول الأسواق، وخاصة فيما يتعلق بالقطاعات الأكثر أهمية لتحقيق التنمية في هذه البلدان مثل الزراعة والمنسوجات والملبوسات، ولكن بعد مرور خمس سنوات على إنشاء منظمة التجارة العالمية، لا تزال الكثير من هذه المنافع حلم صعب التحقيق. فالمجال لدخول قطاعي الزراعة والأقمشة التابع للبلدان المتقدمة لا يزال محدودا، والقدرة على العرض في البلدان النامية أيضاً ضعيفة، بالإضافة إلى تدني أسعار السلع الذي أثر سلبا على الصادرات.

تواجه البلدان النامية أنواع متعددة من المشاكل في نظام منظمة التجارة العالمية. أولاً، إن بعض الخصائص البنيوية للنظام وللاتفاقيات القائمة غير متوازنة لخدمة مصالح هذه البلدان. ثانياً، لم تستفد البلدان النامية من المنافع المتوقعة، والسبب الرئيسي وراء ذلك هو أن البلدان المتقدمة لم تنفذ التزاماتها (على سبيل المثال، فتح أسواقها لقطاعي المنسوجات والزراعة، أو توفير المعاملة الخاصة والتفضيلية). ثالثاً، إن البلدان النامية تواجه مشاكل متعددة في محاولاتها لتطبيق التزاماتها في ظل هذه القوانين. رابعاً، إن البلدان النامية تتعرض لضغط قوي من أجل القبول بالالتزامات الجديدة التي تقترحها البلدان المتقدمة تحت عنوان مسائل جديدة وفتح جولة جديدة من المفاوضات. خامساً، إن عمليات اتخاذ القرار غير شفافة بمعظم الأوقات مما يجعل مشاركة البلدان النامية بفعالية أمرا صعبا. وفيما يلي ملخص لبعض هذه المسائل:

تحسين الهيكلية الأساسية: يتطلب معالجة هذه المشاكل إيجاد نظام فعال يأخذ بعين الاعتبار القدرات المختلفة للفئات للدول الأعضاء حسب مرحلة التنمية التي يمر فيها كل بلد، بحيث تأتي النتيجة توزيعا متساويا للمنافع. وفي ظل الهيكلية غير الملائمة والقائمة على أتساس مبدأ المعاملة بالمثل، يجب القيام ببعض التحسينات البنيوية لمعالجة مشكلة انعدام التوازن العام، والاختلافات الهيكلية للتعويض عن العقبات التي تواجهها البلدان النامية في نظام منظمة التجارة العالمية.

إن موضوع توفير المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية يجب أن تتم من خلال تعهدات ملزمة بدلا من البنود الحالية التي تقول ببذل «أفضل المساعي». كما يجب أن يتم الموافقة رسميا بان تتعهد البلدان النامية بالتزامات أقل وذات مستوى أدنى من تلك التي تلتزمها البلدان المتقدمة. بالتالي فإن المعاملة التفضيلية والأكثر رعاية للبلدان النامية يجب أن تطبق في مستويات الالتزامات المطلوبة منها وأن لا تقتصر على السماح بمهل زمنية أطول، كما هو الحال في الوقت الراهن. يجب أن لا يفرض على البلدان النامية أن تحجم عن تطبيق السياسات أو الإجراءات التي تدعم التطوير التكنولوجي وتنويع الإنتاج والصادرات. كما على البلدان المتقدمة القيام بإجراءات ملموسة لدعم الاستيراد من البلدان النامية.

الرسوم الجمركية: على البلدان النامية تحسين أدوات سياستها التجارية لدعم نمو قطاعات محددة كجزء من عملية

ديناميكية، مما يتطلب المرونة في زيادة أو تخفيض الرسوم. فالأجراء الحالي لزيادة الرسوم فوق المستوى الملزم مربك ويجب أن يكون اكثر سلاسة وسهولة. فيما يتعلق بالصناعات الجديدة، يجب أن يسمح للبلدان بزيادة الرسوم لفترة محددة من أجل تعزيز هذه الصناعة. كما يجب تغيير وسيلة موازنة الأرباح والخسائر في المفاوضات المتعلقة بالرسوم، على سبيل المثال عدم تقييم العرض المقدم من بلد نامي على أساس الوضع التجاري الحالي فقط بل على أساس الأبعاد المستقبلية للبلدان المتقدمة عندما سيسهم نمو البلدان النامية بتوسيع أسواقها.

المنسوجات والزراعة: يشكل هذان القطاعان أهمية كبرى في البلدان النامية المصدرة، ولكن كلاهما معرض لقيود الاستيراد من قبل البلدان المتقدمة. فيما يتعلق بالمنسوجات، وبالرغم من أن البلدان المتقدمة في جولة الأورغواي وافقت على إلغاء الكوتا (نظام الحصص) تدريجيا على مدى عشر سنوات حتى كانون الثاني ٢٠٠٥، قام معظمهم بالاحتفاظ بالكوتا (نظام الحصص) حتى بعد مرور ست سنوات على التطبيق. لقد تم تجنب تبني تحرير حقيقي للتجارة من قبل آلية «تحرير» المنتجات التي لم تكن مقيدة بالسابق. وقد عزز ذلك الشكوك في مدى التزام البلدان المتقدمة بموعد عام ٢٠٠٥. كما ورد اقتراح أن يتم تحرير ٥٠٪ من واردات المنتجات التي كانت تخضع لقيود محددة من الكوتا بحلول ١ كانون الثاني ٢٠٠٢.

أما في حالة الزراعة، فالقوانين غير متوازنة، حيث سمحت منظمة التجارة العالمية للبلدان المتقدمة بالاستمرار في الحفاظ على درجات عالية من الحماية من خلال رسوم جمركية مرتفعة على العديد من المنتجات، ومن خلال استمرار الدعم المحلي (لقد ارتفع إجمالي مبلغ الدعم في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نتيجة زيادة أنماط الدعم المسموح بها والتي تعوض انخفاض الدعم على المنتجات الخاضعة للنظام) من خلال استمرار الدعم المرتفع على الصادرات. تفرض العديد من البلدان النامية رسوم منخفضة على الزراعة (بعضها بسبب التخفيضات الناتجة عن سياسات التكيف الهيكلي)، وتعتمد مستويات متدنية من الدعم. بالتالي فالبلدان النامية الآن لا تستطيع زيادة مستويات الرسوم الملزمة أو مستويات الدعم (باستثناء الدول الأقل نموا) بل على العكس، من المتوقع أن تقوم بتخفيضها اكثر مما يشكل تهديدا حقيقيا للمزارعين الصغار في هذه البلاد يزيد المخاوف على الأمن الغذائي. أظهرت دراسة أجرتها منظمة الزارعة والأغذية شملت ١٤ بلدا ناميا، أن تحرير القطاع الزراعي أدى إلى ارتفاع فاتورة استيراد الغذاء، وتدني الإنتاج المحلي للمنتجات التي تواجه منافسة الاستيراد الأدنى ثمنا بالإضافة إلى توجه عام نحو دمج المزارع وتهجير عمالة المزارعين. فالوعود لتقديم مساعدة غذائية لشبكة البلدان النامية المستوردة للغذاء لم يتم إيفائها. وبالتالي شهدت هذه البلدان زيادة حقيقية في فاتورة الاستيراد. ومن أجل تعديل الوضع القائم، يجب تقليص وسائل الدعم المرتفعة والرسوم على الزراعة في البلدان المتقدمة بشكل جوهري في الوقت عينه يجب أن تتمتع البلدان النامية بمرونة أكبر لتوفير متطلبات الأمن الغذائي، وحماية سبل العيش في الريف والعمل على الحد من الفقر. يجب إعفاء الإنتاج الغذائي للاستهلاك المحلي في البلدان النامية (بالإضافة إلى منتجات المزارعين الصغار غير التجارية) من شروط الاتفاقية المتعلقة بتحرير الاستيراد والدعم المحلي. كما يجب أن تتمكن البلدان النامية من استخدام الإجراءات الوقائية، سواء تم ترسيمها أم لا. كما يجب وضع اتفاقية خاصة تهدف إلى مساعدة البلدان المستوردة للغذاء.

الدعم: يوجد عدم توازن في التعامل مع الدعم. فالدعم المستخدم بتوسع أكبر في البلدان المتقدمة (على سبيل المثال الأبحاث من أجل التنمية والتأقلم البيئي) غير متأثر كليا ومحصن ضد أي إجراء مضاد، بينما الدعم المستخدم عادة في البلدان النامية (للتطوير الصناعي، تنويع النشاط الاقتصادي، التنمية التكنولوجية، الخ) فهو عرضة للإجراءات التأديبية. بينما يجب اعتبار الدعم من النوع المستخدم في البلدان النامية على انه وسيلة للتنمية أكثر منه لتشويه التنافس التجاري. وبالتالي يجب إعفائه من الرسوم التعويضية وغيرها من أشكال الإجراءات المضادة.

المعايير: تستخدم المعايير الدولية لتحديد الإجراءات المسموح بها والتي يمكن للدول استخدامها في ظل الاتفاقيات المتعلقة بالحواجز التقنية للتجارة والتدابير المتعلقة بصحة الإنسان

والحيوان والنبات. بالرغم من أن على البلدان النامية التقيد بهذه المعايير. فهي لا تستطيع المشاركة في وضعها ضمن المؤسسات المعنية بوضعها بسبب انعدام الخبرات والموارد المطلوبة للقيام بذلك. وبالتالي، فإن هذه المعايير وضعت بغض النظر عن وضع البلدان النامية مما يؤثر على قدرتها على دخول الأسواق. يجب وضع قانون يشترط مشاركة عدد معين من البلدان النامية على الأقل في عملية وضع المعايير الجديدة.

احتياطي ميزان المدفوعات: يجيز البند ١٨ب من اتفاقية الغات (الاتفاق العام للتعرفات الجمركية والتجارة) في عام ١٩٩٤ للبلدان النامية أخذ تدابير مقيدة للاستيراد في حال واجهت مشاكل في ميزان المدفوعات. ولكن أسلوب التعامل وبعض القرارات الجديدة جعلت من هذه العملية أقل فعالية ومنفعة. وبالتالي أصبحت الوسيلة المهمة للحد من انعدام التوازن في النظام شبه معطلة. ويتزايد اعتماد منظمة التجارة العالمية على تقارير صندوق النقد الدولي لتحديد ما إذا كان ميزان المدفوعات يعاني من مشاكل. فصندوق النقد الدولي يعتمد في تقريره على تدفق الأموال القصير الأمد وغير الأكيد (على سبيل المثال محفظة الاستثمار) والادخار غير المؤكد عند تقييمه لأوضاع البلاد فيما يتعلق بمدخراتها الأجنبية، وبالتالي يغالي في تقييم مستوى البلاد، مما يجعل المعيار أساسا لتقرير مدى وجود مشاكل في احتياطي ميزان المدفوعات معيار خاطئا. ويتطلب اتخاذ أحد القرارات المتعلقة بحل النزاعات في البلدان النامية إعطاء الأولوية للقرارات المتعلقة بالرسوم على إجراءات ضبط الاستيراد المباشر. وقد قلص ذلك من قدرة البلدان النامية في التعامل مع هذه المشاكل بفعالية وسرعة. ولكن الحل لتصحيح هذه المشاكل يتضمن أن تحدد القوانين وجود مشاكل في ميزان المدفوعات على أساس الادخار والتدفق الطويل الأمد والثابت فقط، وان تقيم مدخرات البلدان النامية من التبادل الخارجي على أساس البرامج التنموية المستقبلية بدلا من الأنماط السابقة. كما يجب أن يقوم المجلس الأعلى بتحديد وجود مشاكل في احتياطي ميزان المدفوعات أم لا، على أساس توصيات لجنة ميزان المدفوعات، وباستخدام تقرير صندوق النقد الدولي كمرجع فقط. كما يجب تدعيم القوانين القديمة (المصممة فقط للتعامل مع المشاكل الآنية في احتياطي ميزان المدفوعات) بقوانين جديدة تساعد عل حل المشاكل الهيكلية أيضاً.

الخدمات: كون قطاع الخدمات في البلدان المتقدمة يتمتع بقدرات أعلى من مثيله في البلدان النامية. جاء تحرير الخدمات في الاتفاق العام لتجارة الخدمات لصالح البلدان المتقدمة. فمشاريع الخدمات في البلدان النامية تعاني من انعدام القدرة على العرض وبالتالي الاستفادة من تحرير أسواق البلدان المتقدمة. وفي المجالات التي تتميز بها البلدان النامية (على سبيل المثال حركة اليد العاملة) لم تكن البلدان المتقدمة مستعدة للتعهد بتحرير أسواقها. بالرغم من انه يسمح للبلدان النامية بتحرير بعض القطاعات والمعاملات في ظل الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، لم يتم تحديد كيف يمكن تحقيق ذلك عمليا. أظهرت المفاوضات حول الخدمات المالية أن البلدان المتقدمة أصرت على مستويات أعلى من الالتزام من قبل البلدان النامية. إن نقص المعلومات المتعلقة بتجارة الخدمات يحول دون تقييم آثار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات وتحرير الخدمات (فيما يتعلق بالأرباح والخسائر لكل بلد وللبلدان النامية مجتمعة). مشاكل أخرى تواجهها البلدان النامية تتضمن قيود العرض، وقيود تصدير الخدمات لأسواق البلدان المتقدمة. بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها البلدان النامية من خلال محاولات البلدان المتقدمة تغيير البنية الأساسية للاتفاقية العامة لتجارة الخدمات. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن هناك مخاوف عامة من أن هذه الاتفاقية قد تؤثر على مستوى الخدمات الاجتماعية ودرجة التقديمات المتوفرة لعامة الناس.

يجب اتخاذ الإجراءات الضرورية للتعامل مع هذه المشاكل. يجب حل مشكلة النقص في المعلومات وعلى البلدان النامية عدم التقيد بالتزامات جديدة. كما على البلدان المتقدمة القيام بخطوات فعالة لتشجيع استيراد الخدمات من البلدان النامية. تتضمن هذه الخطوات تحفز الشركات المحلية لاستيراد الخدمات من البلدان النامية. والاحتفاظ بجزء من هذه الخدمات المستوردة من البلدان النامية للاستخدام الحكومي. كما على الأعضاء كافة الاتفاق حول إجراءات عملية ومهل زمنية محددة لتحرير حركة اليد العاملة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة. كما يجب الإبقاء على البنود المتعلقة بالمرونة في اختيار القطاعات ومستويات السرعة في إجراءات التحرير في

البلدان النامية. بالإضافة إلى انه خلال المناقشات المتعلقة بتطوير قوانين جديدة (بما فيها القوانين المحلية)، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن لا تؤثر المرونة المتوفرة للحكومات في وضع قوانينها المحلية الخاصة وسياساتها سلبا عليها. وأخيراً، يجب توضيح طبيعة الاستثناءات في الخدمات الحكومية بالإضافة إلى تقييم مدى المرونة التي تتمتع بها الحكومات عند وضع السياسات الوطنية المتعلقة بالخدمات الأساسية.

حقوق الملكية الفكرية: تفرض اتفاقية الجوانب التجارية لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية معايير مرتفعة المستويات على كافة الأعضاء. ولكن هذه المقاربة الموحدة لجميع الأعضاء تميل لصالح من يملك التكنولوجيا وليس من يستخدمها أو من يستهلكها. إن حصة البلدان النامية في ملكية براءات الاختراع عالميا قليلة جدا وبالتالي يستفيد من امتلاك حقوق الملكية الفكرية الشركات والمؤسسات الكبرى في البلدان المتقدمة يشكل ربح إضافي ناتج عن القدرة على رفع الأسعار. إن منح هذا الحق الاحتكاري لمن يملكون حقوق الملكية الفكرية قد حد من المنافسة ومكنهم من رفع الأسعار إلى مستويات باهظة جدا أحيانا. بوجود اتفاقية الجوانب التجارية لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية، لا يمكن للبلدان الأعضاء إعفاء الدواء من براءة الاختراع، في حين العديد من الدول لم تكن تطلب براءة الاختراع على قطاع الدواء قبل الاتفاقية. فالأسعار المرتفعة لبعض الأدوية والتي ضمتها الاتفاقية قد فاقمت من مأساة الشعوب وخاصة فيما يتعلق بأدوية فيروس نقص المناعة (الإيدز). كما أن المعايير العالية لنظام حقوق الملكية الفكرية يجعل من استخدام التكنولوجيا ذات براءة الاختراع من قبل الشركات المحلية في البلدان النامية أمرا صعبا ومكلفا. إضافة إلى ذلك، تفرض اتفاقية الجوانب التجارية لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية على الدول الأعضاء السماح بإصدار براءات الاختراع لبعض أشكال الحياة وأساليب المعيشة. بالإضافة إلى فرض حقوق الملكية الفكرية على تنوع النباتات. لقد أدى ذلك إلى انتشار القرصنة البيولوجية، حيث تقوم الشركات العاملة في البلدان المتقدمة بإصدار براءات اختراع للثروة البيولوجية والمعرفة المحلية للبلدان النامية. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن الوعد بنقل التكنولوجيا إلى البلدان الفقيرة بقي طي الأدراج.

المطلوب اتخاذ العديد من الإجراءات لجعل اتفاقية الجوانب التجارية لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية أكثر توازنا فيما يتعلق بقوانينها وأساليب تطبيقها. ويجب السماح للبلدان النامية بالاستفادة إلى أقصى الحدود من المرونة المتوفرة في الاتفاقية. يجب السماح لها بالاختيار بين بدائل متعددة لسن التشريعات، دون أن تكون هذه الدول عرضة لضغوطات أو تأثيرات خارجية. عند مراجعة البند رقم ٣-٢٧ب من اتفاقية الجوانب التجارية لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية، تظهر ضرورة إلغاء التمييز المفتعل بين الكائنات الحية والعمليات البيولوجية التي يمكن استثنائها من براءات الاختراع وتلك التي لا يمكن استثنائها. وأحد الطرق لتنفيذ ذلك، كما اقترح الفريق الأفريقي في منظمة التجارة العالمية، هو الاتفاق على أن جميع الكائنات الحية وأعضائها وجميع العمليات البيولوجية لا يمكن إدراجها ضمن براءات الاختراع. من الضروري أن يتم تحديد إن لا شيء في هذه الاتفاقية يمنع الأعضاء من اتخاذ تدابير مرتبطة بالصحة العامة، بما فيها الترخيص الإجباري والاستيراد الموازي. التي تجعل الدواء متوفرا للجميع وبأسعار مدروسة. يجب جعل الأهداف المتعلقة بالاتفاقية والتقديمات المتعلقة بنقل التكنولوجيا (بما فيها البنود ٧، ٨ و٢-٦٦) إجبارية ووضعها موضع التنفيذ. يجب أيضاً منح البلدان النامية المرونة لإعفاء بعض المنتجات والقطاعات من اتفاقية الجوانب التجارية لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية على أساس المنفعة العامة والحاجة التي تحقيق أهداف التنمية. وأخيراً من المهم على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إعادة النظر حول مدى أهلية منظمة التجارة العالمية للبت في اتفاقية الجوانب التجارية لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية، والتي هي في الأساس وسيلة للحماية، وهو أمر طرحه العديد من الاقتصاديين البارزين في قضايا التجارة.

تدابير الاستثمار: في ظل اتفاقية تدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة، أصبحت الحكومات مقيدة في تبني إجراءات تفرض على المستثمرين أو تشجعهم على استخدام المواد المحلية أو الحد من الاستيراد، بحيث يناقض ذلك مبدأ المعاملة الوطنية بحسب اتفاقية الغات. تضم لائحة الإجراءات الممنوعة سياسة المحتوى المحلي (والتي استطاعت البلدان النامية من خلالها من زيادة

استخدام المواد المحلية وتحسين الروابط مع الاقتصاد المحلي)، وموازنة التبادل الأجنبي (الذي يهدف إلى تقليص مشاكل ميزان المدفوعات). فاقم تطبيق اتفاقية تدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة من المشاكل في العديد من البلدان النامية، حيث طلب بعضهم تمديد المهل الانتقالية. لتصحيح هذه المشاكل، يجب منح البلدان النامية فرصة أخرى لإنجاز التدابير الحالية للاستثمار المرتبطة بالتجارة؛ كما يجب تمديد المهل الانتقالية في البلدان النامية بحسب حاجاتها التنموية؛ وأخيراً من الضروري التمييز بأن العديد من الإجراءات الاستثمارية مطلوبة لتخدم الأهداف التنموية وعليه يجب إعفاء الدول النامية من قوانين الاتفاقية. خلال المراجعة القادمة للاتفاقية، يجب الأخذ بعين الاعتبار العروض المقترحة، وعدم تمديد اللائحة التوضيحية، ولا محاولة توسيع الاتفاقية لتشمل كافة قوانين الاستثمار بحد ذاتها.

التجارة والبيئة: برز اهتمام عام بالآثار السلبية للتجارة على البيئة والحاجة إلى تجنب استخدام المسائل البيئية كأساس للحمائية غير العادلة ضد منتجات البلدان النامية. فالتجارة العالمية وتحرير التجارة، كلاهما يساهمان في التدهور البيئي. ولكن عند معالجة هذه المسألة، يجب عدم معاقبة البلدان النامية ومنتجاتها. فالمفاهيم مثل عمليات ووسائل الإنتاج، والكلفة البيئية والإغراق البيئي، هي مفاهيم معقدة ومتشابكة، وفي حال تطبيقها في إطار منظمة التجارة العالمية قد تشكل تبريرا للحماية ضد منتجات البلدان النامية والتي تملك مواصفات بيئية متدنية فيما يتعلق بعمليات الإنتاج. مناقشة الأمور المعقدة حول الرابط بين المعايير البيئية، عمليات ووسائل الإنتاج والتجارة، يجب أن تتم خارج منظمة التجارة العالمية (في منتدى شبيه بمركز التنمية المستدامة)، كما يجب تطبيق مبدأ برنامج الأمم المتحدة UNCED حول «المسؤولية مشتركة ولكن مختلفة».

إن مناقشة المسائل البيئية يجب أن تتم في منتديات مثل مركز التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما يجب معالجة المسائل التي تتطلب وضع قوانين من خلال الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف. كما يجب المباشرة في النقاش لتوضيح العلاقة بين الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية، على أساس أن لا تشكل منظمة التجارة العالمية عائقا ضد تنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف التي تم الاتفاق عليها على أساس بيئي محض. على البلدان أيضاً عدم إساءة استخدام مبدأ التجارة الحرة «أو استغلال» قوانين منظمة التجارة العالمية لردع محاولات الآخرين في فرض الاتفاقيات البيئية الموضوعة على أسس بيئية محضة. يجب المباشرة في النقاش داخل منظمة التجارة العالمية على أساس أولوية تأثيرات اتفاقية الجوانب التجارية لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية على البيئة والتنمية المستدامة. وأخيراً يجب إيلاء مسألة المنتجات الممنوعة محلياً اهتماماً إضافياً.

مسائل جديدة وجولة مفاوضات جديدة: اقترحت البلدان النامية بأن يتم توسيع ميثاق منظمة التجارة العالمية خلال المفاوضات للتأسيس لاتفاقيات متعددة الأطراف تشمل مسائل جديدة. المجموعة الأولى من هذه المسائل تتضمن قوانين الاستثمار، سياسة التنافس، والمشتريات الحكومية. تتشارك هذه المسائل الثلاث بمحور واحد وهو: توسيع حقوق الشركات الأجنبية في الاستثمار وتوسيع فرصها في دخول أسواق البلدان النامية ووضع حد للسياسات الحكومية التي تعمل على تشجيع الشركات المحلية والاقتصاد الوطني. قوانين الاستثمار المقترحة سوف تضع الحكومات تحت ضغط اكبر من أجل تحرير الاستثمارات الأجنبية وتوسيع مستوى التحرر وضبط «شروط الأداء»: والسماح بتدفق داخلي وخارجي لأموال المستثمرين الأجانب: وحماية حقوق المستثمرين على سبيل المثال من خلال معايير صارمة للتعويض على «مصادرة الملكية». القوانين المقترحة للمنافسة تتطلب من الأعضاء التأسيس لقانون وسياسة تتعلق بالمنافسة. في هذا الإطار، تم اقتراح أن يطبق مبدأ عدم التمييز في منظمة التجارة العالمية بحيث تستطيع المنتجات والشركات الأجنبية المنافسة بحرية في الأسواق المحلية على أساس «المساواة في الفرص». وبالتالي تمنع السياسات والممارسات (بما فيها تلك المتعلقة بالقطاع الخاص) التي تعطي الأولوية للمنتجات المحلية. كما تم اقتراح أن تدرج سياسات المشتريات الحكومية (والمعفية حالياً من قوانين منظمة التجارة العالمية) تحت قوانين النظام المتعلقة بالمعاملة الوطنية وغير التمييزية، على أساس أن تقوم الحكومات بفتح تجارة المشتريات لديها للأجانب بحيث يتم حظر الممارسات الحالية

والتي تفضل التجارة مع المنتجين الوطنيين. سوف يتبع هذه الخطوة الخطيرة (التي لا تحظى بالشعبية الكافية في البلدان النامية)، اتفاقية تتعلق بالشفافية في المشتريات الحكومية. عرض آخر تم اقتراحه يتعلق بتنظيم جولة جديدة حول تخفيض التعرفة على الصناعة.

المجموعة الثانية من المسائل تتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية، المرتبطة بمفهوم الإغراق الاجتماعي والبيئي. لقد قاومت البلدان النامية المحاولات الحثيثة للعديد من البلدان المتقدمة لوضع هذه المسائل قيد البحث في منظمة التجارة العالمية، خوفا من أن يتم استخدامها كوسيلة حمائية ضد منتجاتها.

اقترحت البلدان المتقدمة أن تشكل المسائل الجديدة (المجموعة الأولى على الأقل) محور مناقشات الجولة القادمة من المفاوضات والمفترض إطلاقها خلال المؤتمر الوزاري في الدوحة. لكن العديد من البلدان النامية عارضت هذا الاقتراح (أو أشارت بعدم قدرتها على الموافقة) مشيرة إلى النقاط التالية: ١) المسائل الجديدة تهدد بتقليص خياراتها التنموية؛ ٢) سوف يساهم العديد من هذه المسائل بتوسيع ميثاق منظمة التجارة العالمية ليشمل مجالات غير متعلقة بالتجارة، وبالتالي تشويه النظام التجاري؛ ٣) يجب أن تركز منظمة التجارة العالمية على مشاكل التطبيق في الاتفاقيات الحالية بدلا من إطلاق مجالات جديدة. تجعل هذه المسائل جميعها من إطلاق جولة جديدة وشاملة من المفاوضات تتضمن المسائل الجديدة المقترحة أمرا غير ملائما، على الأقل في هذه المرحلة من تطور منظمة التجارة العالمية.

آليات تسوية النزاعات: تشكل آلية تسوية النزاعات الذراع القوي في النظام لقدرته على منح الحماية للشريك التجاري الضعيف، مع العلم أن البلدان الضعيفة لا تستفيد عمليا من هذه الآلية. إن الوسائل المعتمدة لفرض الحقوق والواجبات من خلال اتخاذ إجراءات انتقامية ضد البلدان المخالفة هي غير عملية للبلدان النامية في كثير من الأحيان بسبب التبعات السياسية والاقتصادية للإجراءات الانتقامية، مما يجعل الدول الضعيفة تتردد في اتخاذ إجراءات انتقامية ضد الدول القوية. أضف إلى ذلك ارتفاع كلفة رفع النزاع ومتابعته خلال فريق المحلفين والهيئة الاستئنافية يزيد من تردد البلدان النامية في القيام بذلك. كما أن التأخر في تسوية النزاعات وعدم كفاية الحل ليس دائما من صالح البلدان النامية.

يظهر أيضاً أن فريق المحلفين والهيئة الاستئنافية ملتزمة بتحليل القوانين وبالتالي انتقال السلطة من العضو التشريعي في منظمة التجارة العالمية. كما أن التحاليل والتفسيرات راكمت من التزامات البلدان النامية وقلصت من حقوقهم. بالرغم من أن القانون يؤكد على إن توصيات وقوانين فريق المحلفين والهيئة الاستشارية لا يمكنها زيادة أو إلغاء الحقوق والالتزامات في الاتفاقيات، وان الحق في التفسير الملزم هو فقط في يد المؤتمر الوزاري والمجلس العام. كما أن المقاربة التشريعية لتسوية النزاعات التجارية لها تبعاتها السلبية، حيث المطلوب توفر إجماع عام (من قبل أعضاء جهاز تسوية النزاعات) لرفض تقرير فريق المحلفين أو الهيئة الاستشارية، ولكن من الناحية العملية تتم الموافقة على قرارات فريق المحلفين والهيئة الاستشارية أوتوماتيكياً. بالإضافة إلى ذلك تقوم سكرتارية منظمة التجارة العالمية بلعب دور واسع وغير ملائم في توجيه عملية تسوية النزاعات، الأمر الذي يطرح علامة استفهام حول مدى حيادية نظام تسوية النزاعات.

تبرز الحاجة إلى إجراء تعديلات جذرية هنا. كما يجب وضع آلية قانونية تسمح باتخاذ إجراء مشترك من قبل جميع الأعضاء ضد الدولة المخطئة في حال قامت إحدى الدول النامية بتقديم شكوى ويتم تطبيق إجراءات تأديبية ضد إحدى الدول المتقدمة. بالإضافة إلى ذلك وعندما يتم دعم موقف البلدان النامية ضد إحدى الدول النامية، يجب أن يتم تعويض الدولة النامية عن كلفة متابعة القضية والدفاع عنها، وعلى الحل أن يكون استعادي بحيث يصبح فعالا لحظة اتخاذ الإجراءات. وأخيراً يجب منع البلدان من سن تشريعات تسمح باتخاذ إجراءات أحادية الجانب في المجالات التجارية التي تغطيها منظمة التجارة العالمية، كما يجب عدم السماح للبلدان بالتهديد بالانتقام أو بنشر لائحة بالمنتجات التي يمكن المضاربة عليها والتي يبلغ الأذى المترتب عليها أضعاف الأذى التجاري المعترف به. وقد تم استخدام ذلك بالفعل كوسيلة ضغط على بعض البلدان.

لتصحيح المشاكل البنيوية في نظام تسوية النزاعات، تم اقتراح ما يلي: على منظمة التجارة العالمية أن تقوم بالتالي: التمييز

على المستوى المؤسسي والهيكلي بين سكرتاريا منظمة التجارة العالمية وعمل فريق المحلفين والهيئة الاستئنافية (والذي يمكن إنجازه من خلال بيروقراطية مستقلة): فرض قيود على الدور الخفي لسكرتارية منظمة التجارة العالمية (على السكرتارية أن تقوم بدورها على العلن وبحضور جميع الأفرقاء المعنيون بالخلاف)؛ على أعضاء الهيئة الاستئنافية الأخذ بالنصيحة القانونية من مرافعات الفرقاء فيما يتعلق بالقانون وليس من السكرتارية؛ على القوانين أن تكون إلزامية لكافة الأطراف عن طريق أسلوب الإجماع السلبي القائم حالياً، ولا يمكنها أن تصبح نموذجا له سلطة يمكن تطبيقها في المستقبل إلا في حال تم تبني هذا التحليل والموافقة عليه في عملية مستقلة في المجلس العام ومن خلال إجماع إيجابي؛ كما على المجلس العام إعطاء تعليماته بان لا يقوم فريق المحلفين والهيئة الاستئنافية بإجراء تحاليل ضخمة.

الشفافية والمشاركة في منظمة التجارة العالمية: أدت القدرات غير المتساوية للبلدان النامية إلى وجود درجات غير متساوية في المشاركة، وهي مشكلة تفاقمت بسبب انعدام الشفافية في العمليات الأساسية لمنظمة التجارة العالمية. بالرغم من اعتماد قانون «بلد واحد وصوت واحد»، لكن عمليا فقط قلة قليلة جدا من البلدان هي التي تهيمن على صنع القرارات الهامة، عن طريق استخدام تقنيات مثل «اجتماعات الغرفة الخضراء غير الرسمية» لاتخاذ القرارات ضمن مجموعة صغيرة من الأعضاء ومن ثم تعميمها على الأعضاء الآخرين. إن توفر الإجماع العام يتم عادة عند اقتراحه من قبل اللاعبين الأساسين وليس من قبل البلدان النامية. على منظمة التجارة العالمية أن تطور وسائل نقاش وآليات صنع القرار بحيث تكون أكثر مشاركة وشفافية يتمكن من خلالها جميع الأعضاء من المشاركة. كما يجب وقف إجراءات صنع القرار والممارسات غير الشفافة خاصة قبل وخلال المؤتمر الوزاري. ويجب أيضاً تعديل نظام اتخاذ القرارات وثقافته، على اجتماعات منظمة التجارة العالمية أن تدار على أساس المشاركة الكاملة بحيث يعطى كل بلد الحق بالتواجد وبتقديم الاقتراحات. كما على سكرتارية المنظمة أن تلتزم بالحياد وان يكون حيادها معلنا. بالإضافة إلى ذلك على النظام أن يأخذ بعين الاعتبار أن غالبية الأعضاء هم من البلدان النامية ويجب منحهم الإمكانيات الكافية والإجراءات الملائمة ليتمكنوا من التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم. أما فيما يتعلق بالشفافية الخارجية، من الضروري السماح لمجموعات المواطنين من متابعة ما يجري داخل منظمة التجارة العالمية وفتح الأقنية لسماع أصواتهم.

المسائل التجارية التي لا تتضمنها منظمة التجارة العالمية: تبرز العديد من المسائل المتعلقة بالتجارة التي تشكل مصدر اهتمام العديد من البلدان النامية، ولكن لم يتم إدخالها ضمن اهتمامات منظمة التجارة العالمية، وهي تتضمن التالي:

قدرة العرض الضعيفة: لم تستفد العديد من البلدان النامية من منافع التجارة بسبب قدراتها الضعيفة أو غير الكافية في الإنتاج التسويق والتصدير. وهكذا حتى في حال توفر الأسواق، فإن محدات العرض تحول دون الاستفادة من ذلك. بناء عليه يجب وضع برنامج منسق من قبل المنظمات المختلفة لتعزيز قدرات هذه البلاد على العرض.

تصحيح شروط التبادل التجاري المتدهورة: لقد أدى هذا التدني المستمر في أسعار السلع، وخاصة فيما يتعلق بأسعار الصناعات إلى اتجاه نحو تدهور شروط التبادل التجاري في العديد من البلدان النامية. ارتفعت الخسائر في الدخل بشكل ملحوظ: على سبيل المثال بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٩ عانت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء من تدهور تجارتها بنسبة ٢٨٪، مما أدى إلى خسائر في الدخل بقيمة ٥٦ بليون دولار أميركي (١٥-١٦٪ من الناتج المحلي القائم) في الأعوام ١٩٨٦-١٩٨٩. تشكل هذه المسألة محور الاهتمام التجاري الوحيد والأكثر أهمية للعديد من البلدان النامية. بالرغم من اعتبارها مسألة تمتعت بأولوية عالية في السابق، وخاصة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فقد تم إهمالها خلال السنوات القليلة الماضية. كما أن التعاون العالمي بدأ يذوي (على سبيل المثال من خلال اتفاقيات السلع المنتج-المستهلك).

من الضروري اتخاذ إجراءات عالمية جديدة. يجب على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والصندوق المشترك للسلع مراجعة تجربة اتفاقية السلع والبحث عن إمكانية إنعاش مثل

هذه الاتفاقيات. إحدى الاحتمالات تتضمن البدء بجولة جديدة من اتفاقيات السلع التي تهدف إلى ترشيد عرض المواد الخام (مع لحظ الحاجة إلى تقليص هدر المصادر الطبيعية غير القابلة للتجدد) وضمانة أسعار عادلة ومرتفعة تعكس قيمتها البيئية والاجتماعية. في ظل غياب تعاون مشترك بين المنتج والمستهلك، يجب على منتجي السلع المصدرة اخذ المبادرة لترشيد عرضهم العالمي ليصبح اكثر ملائمة مع الطلب العالمي. مثال جيد على المنافع التي يمكن للمنتجين تحصيلها في حال تعزيز التعاون فيما بينهم هو الارتفاع الحديث في أسعار النفط نتيجة تحسين التنسيق بين البلدان المنتجة لهذه المادة.

نحو نظام تجاري يحقق التنمية البشرية: في الختام، يحاول هذا التقرير عرض بعض الاقتراحات حول الجوانب الهيكلية من النظام التجاري العالمي، مع الإشارة إلى الاتجاهات طويلة الأمد في النظام وتوجهاته.

تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في النموذج المهيمن من السياسة التجارية. بدلا من التصرف على أساس الفرضية القائلة بأن التحرير السريع له منافعه على البلدان النامية، يجب التركيز اكثر على نوعية التحرير وزمنه وتتابعه وآفاقه وعلى الحاجة إلى تهيئة الظروف لجعله أكثر نجاحا. فإذا لم تتوفر شروط النجاح فإن تحرير الاستيراد قد يسبب العديد من المشاكل. بناء عليه المطلوب إعطاء البلدان النامية هامش الحرية والمرونة الضروري لاتخاذ خيارات استراتيجية فيما يتعلق بالسياسات التجارية وغيرها من السياسات المرتبطة بها. يجب أن تنعكس هذه الحاجة إلى المرونة في قوانين وأعمال منظمة التجارة العالمية، وكذلك على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أيضاً مراجعة شروطهم فيما يتعلق بالتجارة. وفي الوقت نفسه الذي تمنح فيه البلدان النامية درجات اكبر من المرونة، على البلدان المتقدمة تحرير مجالات التصدير التي تحظى باهتمام البلدان النامية بسرعة أكبر، كون البلدان المتقدمة تملك القدرة على إعادة بناء اقتصادياتها وكونها أيضاً ولزمن طويل مضى منعت، بشكل غير عادل، البلدان النامية من دخول أسواقها وخاصة في تجارة المنسوجات والمنتجات الزراعية وبعض السلع الصناعية. على المرحلة القادمة من تحرير النظام التجاري أن تركز على البلدان المتقدمة. أضف إلى ذلك انه عندما تقوم البلدان المتقدمة بفتح أسواقها للبلدان النامية، ستحصل تلك الأخيرة على فرص اكبر لتوسيع عائدات صادراتها وبالتالي بناء قدراتها المستقبلية لضمان نجاح تحرير الاستيراد.

كما تبرز الحاجة إلى إعادة توجيه منظمة التجارة العالمية نحو تحقيق التنمية كأولوية أولى بما يتوافق مع أهداف اتفاقية مراكش للتنمية المستدامة. وبما أن التحرير هو الوسيلة وليس الغاية، يصبح من الضروري أن تكون التنمية هي المبدأ الموجه لعمل منظمة التجارة العالمية، وان تكون قوانينها وعملياتها مصممة لدفع التنمية. يتطلب ذلك إعادة نظر جذرية في ميثاق منظمة التجارة العالمية، بحيث يؤخذ بالاعتبار مدى ملائمة أي اقتراح أو سياسة أو قانون داخل منظمة التجارة العالمية لتحقيق التنمية بدلا من تشويهها. كون التنمية هي الهدف الأول، وتقليص سلبيات التجارة هي الوسيلة، يجب إعطاء الأولوية لتجنب تشويه التنمية على تجنب تشويه التجارة. مع العلم أن بعض إجراءات تشويه التجارة قد تكون مطلوبة لتحقيق الأهداف التنموية، كما أن تجنب القوانين والإجراءات والمقاربات المشوهة للتنمية لا بد أن تكون محور الاهتمام الأول والرئيسي لمنظمة التجارة العالمية. إن غاية البلدان النامية هو الوصول إلى التحرير الملائم بدلا من التحرير الأشمل. وبالتالي يجب مراجعة قوانين منظمة التجارة العالمية وتجنب تلك التي تعمل على تشويه التنمية، وإعفاء البلدان النامية من تلك القوانين التي تمنعهم من تحقيق أهدافهم التنموية.

تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في ميثاق منظمة التجارة العالمية: من خلال: أولا، عدم شمول المسائل غير المتعلقة بالتجارة بنطاق عملها. ثانيا، مراجعة المسائل المطروحة حالياً في منظمة التجارة العالمية وتحديد مدى أهلية المنظمة للبت فيها. مثال على ذلك، من الضروري إعادة النظر في تحويل اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية إلى خارج منظمة التجارة العالمية. كما من الضروري التفكير بأنه من المناسب أكثر بأن تعمل الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات كنظام حماية فعال وخاص بمؤسسته بحد ذاته الخاصة خارج إطار منظمة التجارة العالمية. ثالثا، توفير مساحة للإصلاح والتعديل داخل النطاق التقليدي لمنظمة التجارة العالمية. بالإضافة إلى المطالبة بمقاربة تحرير أكثر واقعية فيما يتعلق بالبلدان النامية. تبرز الحاجة أيضاً إلى إلغاء انعدام التوازن البارز في الاتفاقيات

المتعلقة بالسلع. وتصمم إعادة التوازن بأسلوب يلبي حاجات البلدان النامية ويكون اكثر انسجاما مع واقع عمليات التحرير والتنمية. مع هذه التغيرات، يمكن لمنظمة التجارة العالمية أن تقوم بدور أفضل في تصميم قوانين عادلة للتجارة والمحافظة عليها وبالتالي المساهمة في تشكيل نظام تجاري متوازن يسهم بتعزيز التنمية.

للمنظمات الأخرى أيضاً دورها الهام في النظام التجاري. يجب النظر إلى عملية إصلاح منظمة التجارة العالمية بأنها المكون الرئيسي في نظام التجارة العالمي، بالتعاون والتزامن مع غيرها من المنظمات داخل إطار النظام التجاري. فالعديد من المسائل التجارية الحساسة يمكن معالجتها من قبل منظمات أخرى، والتي يجب أن تحظى بالدعم وتوفر لها الموارد والآليات لتنفيذ مهامها بفعالية. كما يجب إعادة إنعاش مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل أداء دوره بشكل أفضل، والذي يتضمن: مساعدة البلدان النامية لبناء قدراتها الإنتاجية والتجارية؛ وضمان أسعار ومكاسب معقولة للبلدان النامية والمنتجة للسلع؛ وتوجيه الممارسات التجارية المقيدة التي تقوم بها بعض الشركات الكبرى؛ وأخيراً تعزيز نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والعمل على تطويرها.

ضرورة إجراء إصلاحات مكملة في النظام المالي العالمي، فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية الأخرى والمرتبطة بالظروف اللازمة لخدمة التنمية. على النظام أن يتعامل مع حاجات البلدان النامية من أجل التوصل إلى نظام تبادل تجاري وشروط تجارة عادلة ومستقرة، مع تجنب حدوث مشاكل في ميزان المدفوعات، وتقليص الدين، وتوفير نظام أكثر استقرارا لتدفق رأس المال، واستقرار أسعار الصرف، وتأمين التمويل اللازم لتحقيق التنمية.

يجب التعامل مع المسائل الأخرى التي تؤثر بالتجارة وتتأثر بها (بما فيها المسائل البيئية، الاجتماعية، الثقافية وحقوق الإنسان) ضمن المنظمات الخاصة بها: على سبيل المثال برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمواضيع البيئية، ومركز التنمية المستدامة، ومنظمة الصحة العالمية للمسائل الصحية، ومنظمة العمل الدولية للأمور التي تتعلق بالعمالة وحقوق العمال، وبعثة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لكل ما يتعلق بحقوق الإنسان. على هذه المؤسسات مراقبة وتقييم كيف يمكن للعمليات التجارية أن تؤثر على برامج عملها وبالتالي اقتراح الإجراءات المناسبة للتعامل مع هذه المشاكل عند الضرورة.

فيما يتعلق بنظام إدارة النظام التجاري من الضروري تصميم إطار عملي ومفاهيمي يتم خلاله توضيح أدوار المؤسسات المختلفة بهدف إعادة توجيه التجارة العالمية نحو التنمية البشرية. يمكن تنسيق عمل هذه المؤسسات تحت مظلة الأمم المتحدة، وبالتحديد المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو أحد أقسامه، أو أحد الأقسام الجديدة التي تعمل تحت إدارته.

وأخيراً، من الضروري أن يتمتع نظام إدارة النظام التجاري بالانفتاح والشفافية في عملياته بحيث تكون اكثر تشاركية وديمقراطية لكي تتمكن البلدان النامية من المشاركة الكاملة في القرارات. كما على حلقات النقاش، بالمبدأ، أن تكون مفتوحة للمنظمات غير الحكومية وان يتمكن عموم الناس من متابعة ما يدور وتوفير الأقنية التي يمكن لهم التعبير عن آرائهم من خلالها.

تطبيق الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية
بعض الملاحظات على أهم المسائل والمواضيع التي تهمّ البلدان النامية

تانغ كزيابنغ[1]

أ . لمحة عامة

خلال الدورة الثانية للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية (WTO) الذي عُقد في جنيف في آيار/مايو ١٩٩٨، اتفق الوزراء على ما يلي:

إنّ تطبيق اتفاق منظمة التجارة العالمية والقرارات الوزارية ضروري للمحافظة على مصداقية نظام التجارة المتعددة الأطراف ومن أجل المحافظة على الدفع اللازم لتوسيع آفاق التجارة العالمية. لذا، علينا خلال اجتماعنا المقبل في الدورة الثالثة، متابعة تقييمنا لتطبيق الاتفاقات المنفردة ومدى تحقيقها للأهداف المرجوّة، على أن يشمل هذا التقييم، من بين أمور أخرى، المشاكل التي نواجهها خلال التطبيق وتأثيرها بالتالي على التجارة والتنمية المتوقعة للدول الأطراف. ونريد أن نؤكد من جديد التزامنا باحترام الجداول الزمنية لعمليات المراجعة والمفاوضات وغيرها من الخطوات التي اتفقنا عليها سابقاً.

خلال الفترة التحضيرية عام ١٩٩٩ والتي سبقت انعقاد الدورة الثالثة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في مدينة سياتل (الولايات المتحدة)، كرّست البلدان النامية وقتاً وجهداً طائلين، عملاً بالمهمة أعلاه، لطرح مشاكلها والمواضيع التي تهمها في سياق تطبيق اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف (MTAs) التي أدرجت و/أو وردت في الفقرتين ٢١ و٢٢ من مسودة النص الوزاري بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

إثر نكسة المؤتمر الوزاري للمنظمة في سياتل، ظهر اعتراف شامل بالمسائل والمواضيع التي تهمّ البلدان النامية والتي برزت من خلال تجربة تطبيق الاتفاقات المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية. إضافة إلى الاعتراف بالحاجة إلى معالجة هذه المسائل والمواضيع من أجل استيعاب تأثيرها على التجارة والتنمية في تلك البلدان. لكن في السنتين الماضيتين، كانت أكثر العناوين الشائكة خلال المناقشات في منظمة التجارة العالمية تلك المتعلقة بتوقيت وكيفية معالجة هذه المشاكل والمواضيع التي تهم البلدان النامية من حيث التطبيق.

في موازاة إطلاق المفاوضات التي نصّت عليها الاتفاقات حول الخدمات والزراعة بموجب جدول أعمال مدمج لجولة الأورغواي، تم أيضاً، خلال اجتماع المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٠، اعتماد برنامج لمعالجة تلك المسائل والمواضيع المتعلقة بالتطبيق. وعملاً بالبرنامج، عقدت الدورة الخاصة للمجلس العام للمنظمة سلسلة من جولات النقاش والبحث، الرسمية وغير الرسمية، لدرس الاقتراحات حول التطبيق: لا سيما المسائل والمواضيع التي تهم الأطراف والتي تستوجب تحركاً ومفاوضات سريعة كما ورد في الفقرتين ٢١ و٢٢ من مسودة النص الوزاري بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (وثيقة منظمة التجارة العالمية: .Job (99)5868/Rev.1) رغم إحراز بعض التقدم حول الآلية الواجب اعتمادها في الكثير من الحالات، إلا أن المجلس العام للمنظمة أحال مشاكل التطبيق الهامة إلى الهيئات التابعة له لبدء مناقشة سُبُل تحسين الأحكام التي تتضمّن التزامات أو معايير ملتبسة وصولاً إلى أفضل التدابير.

نجد في الفقرة ٢١ من مسودة النص الوزاري بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ ٥٤ نقطة تتعلق بالمسائل والمواضيع البارزة الخاصة بالتطبيق والتي يسري عليها ١٣ اتفاقاً تجارياً متعدد الأطراف أو موضاعاً. لكن بعد عدة أشهر من المناقشات، حققت الدورة الخاصة للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بعض التقدم في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بشأن ٢٠ من أصل ٥٤ نقطة نصت عليها الفقرة ٢١ أعلاه وتتعلق بالآلية أكثر منها بالمضمون[2]. علماً أن النقاش استثنى خمسة مواضيع (هي مكافحة إغراق الأسواق والأنسجة والنواحي التجارية للتدابير الاستثمارية/TRIMs وأحكام ميزان المدفوعات والمعاملة الخاصة والتفاضلية).

اعتمدت الدورة الخاصة للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المنعقدة بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ قراراً يتعلق بسبعة اتفاقات تجارية متعددة الأطراف أو تغطي ٧ نقاط من أصل ٥٤ نقطة. حملت اثنتان منها فقط قرارين هادفين: يقضي الأول بتصحيح خطأ السهو عن ذكر الهندوراس في الملحق السابع (ب)

للاتفاق حول عمليات الدعم والتدابير التعويضية (ASCVM) ؛ والثاني هو قرار حول نظم الحصص التعريفية في الزراعة[3]. أما النقاط السبع الباقية، فخمسة منها كانت مجرد إحالات على الهيئات التابعة واثنتان مناشدة لمنظمات دولية أخرى.

تطرّقت مناقشات الدورات الخاصة للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية إلى العديد من المسائل المتعلقة بالتطبيق التي طرحت للبحث في المفاوضات اللاحقة، كما ورد في الفقرة ٢٢ من مسودة النص الوزاري بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

ب . المواقف:

لقد أصبح التحرك من أجل التطبيق عنصراً هاماً استعداداً لمؤتمر الدوحة الوزاري. وقد شددت عدة بلدان نامية على ضرورة اعتبار مثل هذا التحرك شرطاً لازماً مسبقاً لموافقتها على المشاركة في جولة جديدة من المفاوضات حول التجارة العالمية. من جهة أخرى، اعتمدت البلدان المتقدمة العظمى عامة موقفاً يقضي بإدخال بعض التعديلات على الاقتراحات بشأن التطبيق في نص الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف وفي تشريعاتها الوطنية، وذلك في إطار رزمة تفاوضيّة أوسع.

خلال اجتماع الدورة الخاصة للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بتاريخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠١، اعتبر رئيس المجلس العام أنّ «المشهد العام» للمسائل والمخاوف البارزة حول التطبيق «ملتبس بعض الشيء». «لقد تم تحقيق تقدم ملحوظ في بعض الحالات»، إما من خلال مشاوراتي أو من خلال الهيئات التابعة. لكن التقدم لا زال بعيد المنال في حالات كثيرة أخرى، رغم نجاحنا في توضيح المسائل المطروحة توضيحاً مفيداً.

في حزيران/يونيو ٢٠٠١، وزّعت مجموعة من ٧ بلدان متقدمة ونامية (الأرجنتين، المغرب، نيوزيلندا، النروج، سويسرا، تايلاند، الأورغواي) وثيقة. وكان الهدف من وثيقة مجموعة السبعة هذه هو التوصل إلى حل وسط من خلال تحديد المسائل التي تحتاج إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن: والمسائل التي تم حلها أو توضيحها أو تبدو أقلّ إلحاحاً نسبياً؛ والمسائل المُحالة على الهيئات التابعة ليُعاد بحثها؛ وغيرها من المسائل العالقة.

في ٢٠ تموز/يوليو ٢٠٠١، ألقى رئيس المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية كلمة في جلسة خاصة بالتطبيق، اقترح فيها، بناء على استشارات أجراها هو والمدير العام مع الوفود بشأن وثيقة مجموعة السبعة، طرح ٨ مسائل تتعلق بالولوج إلى الأسواق والتدابير الصحية وحول صحة النباتات (SPS) والتقييم الجمركي وعمليات الدعم والمعاملة الخاصة والتفاضلية على الهيئات التابعة لترفع، بعد دراستها، تقريراً إلى المجلس العام في مهلة أقصاها ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

في ٢٤ تموز/يوليو ٢٠٠١، جاء في تقرير المدير العام ورئيس المجلس العام حول الوضع الحالي للأعمال التحضيرية للدورة الرابعة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية:

«... لا زالت الوفود تتمسّك بعدد من وجهات النظر حول بعض المخاوف البارزة المتعلقة بالتطبيق. ولم يحقق حتى الآن أي تقدم يذكر باتجاه توافق الآراء في بعض المواضيع الهامة. هذا بالإضافة إلى وجود تباين في وجهات النظر بشأن الجدوى الفنية للقرارات في بعض المواضيع، ومدى حاجة بعض الاقتراحات إلى تعديل التشريعات الوطنية أو الاتفاقات القائمة نفسها، وإمكانية بحث هذه المسائل كما يجب في مفاوضات أوسع».

في ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠١، تطرّق رئيس المجلس العام، في كلمة ألقاها أمام الاجتماع غير الرسمي للمجلس العام حول آليات مراجعة التطبيق، إلى نتائج المشاورات التي أجراها السيد رودريغيز، نائب المدير العام، مع عدد من الوفود. وأشار إلى التوصل إلى تفاهم بين عدد من الوفود حول بعض المواضيع التي يمكن إحالتها على الهيئات التابعة لترفع، بعد دراستها، تقريراً إلى المجلس العام في مهلة أقصاها ٣٠ أيلول/سبتمبر، مع إمكانية اعتمادها بموجب قرارات مسبقة. وقد تشمل هذه الأخيرة:

(١) الطلب إلى رئاسة اللجنة المختصة بالولوج إلى الأسواق إجراء مشاورات حول معنى المموّن الأساسي؛

(٢) الطلب إلى رئاسة اللجنة المختصة بالتقييم الجمركي لإجراء مشاورات حول المعلومات الخاصة بقيم التصدير؛

(٣) الطلب إلى رئاسة اللجنة المختصة بعمليات الدعم والتدابير التعويضيّة إجراء مشاورات من أجل مراجعة إجراءات التحقيق لمباشرة التدابير التعويضيّة؛

(٤) الطلب إلى اللجنة المختصة بالتجارة والتنمية مراجعة أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية.

أما الاقتراحات التي يمكن اتخاذ قرارات مسبقة بشأنها، فقد أشار إلى ٤ مسائل هي:

- التأكيد مجدداً أنّ المادة ١٨ من اتفاق الغات للعام ١٩٩٤ هي

حكم خاص ينص على معاملة تفاضلية للبلدان النامية وأنّ اللجوء إليها يجب أن يكون أقل كلفة من المادة ١٢ من اتفاق الغات للعام ١٩٩٤.

- الاتفاق على مراجعة تشغيل وتطبيق الاتفاق حول التدابير الصحية وحول صحة النباتات مرة كل أربعة سنوات.
- التأكيد على المقاربة الخاصة بالمساعدة الفنية التي تقوم اللجنة المختصة بالحواجز الفنية أمام التجارة (TBT) بإعدادها، مما يعكس نتائج مراجعة عمل ثلاث سنوات في هذا المجال، وتكليفها بمتابعة هذا العمل.
- الاتفاق على إعادة إدراج أحد الأطراف في الملحق ٧ من الاتفاق حول عمليات الدعم والتدابير التعويضية (ASCVM) في حال انخفض مجدداً إجمالي الناتج القومي للفرد الواحد لديه دون ١٠٠٠ دولار أميركي.

من الخطوات الإيجابية والصائبة، قرار مجلس تجارة السلع في منظمة التجارة العالمية الصادر بتاريخ ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠١، إثر مشاورات مكثّفة، والذي يقضي بتمديد المرحلة الانتقالية لاتفاق النواحي التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPs) بموجب المادة ١:٥ من اتفاق (TRIMs) لكل من الأرجنتين وكولومبيا وماليزيا والمكسيك وباكستان والفليبين ورومانيا مدة سنتين (مع مفعول رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠؛ أي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١) قابلة للتمديد لمدة أقصاها سنتين بناء على طلب الدول الأطراف وبموجب معايير معينة (كطرح خطة وقف تدريجي لاتفاق (TRIMs) [٤]. في موازاة ذلك، اتُفق أيضاً على متابعة إيلاء اهتمام إيجابي بالمصاعب التي قد تعترض طريق البلدان النامية الأطراف مستقبلاً وتأمين معاملة متساوية كما جاء في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية[٥].

بالنظر إلى طلب تايلاند بتمديد المرحلة الانتقالية لاتفاق (TRIMs) التي تمت بعد انقضاء مدة المرحلة الانتقالية من خمس سنوات، طرح مجلس التجارة والسلع على المجلس العام، في نفس الاجتماع، طلب تايلاند لاستثنائها بموجب نفس الشروط السارية على البلدان الآنفة الذكر. وفي ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠١، وافق المجلس العام على طلب تايلاند باستثنائها[٦].

ج. بعض الملاحظات العامة

لكل بلد تصوّره الخاص لمشاكل التطبيق. ويمكن تصنيف المسائل والمواضيع التي تهم البلدان النامية، من منظارها الخاص، بشأن التطبيق ضمن فئات عريضة: (١) المشاكل التي تواجهها البلدان النامية في مجال تطبيق الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف؛ (٢) المشاكل الناجمة عن سوء تطبيق الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف من قبل البلدان المتقدمة.

١) المشاكل التي تواجهها البلدان النامية في مجال تطبيق الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف:

■ نظراً إلى نتائج جولة الأورغواي التي استجابت بنوع خاص إلى مخاوف البلدان المتقدمة واهتماماتها، هناك اعتراف بوجود خلل وشوائب في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنّ بعض هذه الاتفاقات ولّدت مخاوف جديّة بالنسبة إلى البلدان النامية. منها مثلاً عدم تقاسم مكاسب حماية الملكية الفكرية بموجب اتفاق (TRIPs)، بالتساوي بين حاملي حقوق ملكية فكرية (المبتكرين/المالكين) والمستخدمين (المستهلكين). وتعتبر البلدان النامية أنّ حماية حقوق الملكية الفكرية لا يجب فقط أن تشجع الابتكار والتنمية التكنولوجية، بل أن تؤدي أيضاً إلى تحقيق أهداف السياسات العامة والاجتماعية. ويبدو أنّ قواعد الاتفاق حول عمليات الدعم والتدابير التعويضية (ASCM)، لا سيما تلك المتعلقة بالدعم غير دعم الصادرات، متحيّزة ضدّ البلدان النامية كون الدعم الذي تلجأ إليه البلدان النامية من أجل تطوير الصناعة والزراعة لديها وتشويعهما والارتقاء بهما موجباً لإقامة دعوى.

■ فيما تعطي الاتفاقات حول الزراعة والأنسجة مرونة أكبر للبلدان المتقدمة، تقيّد الاتفاقات حول تدابير الدعم والتعويض واتفاقات (TRIMs) و(TRIPs) البلدان النامية. فتجد هذه الأخيرة صعوبات كثيرة عند تطبيق تعهّداتها بموجب تلك الاتفاقات. فرغم ما قيل مثلاً من أنّ اتفاق (TRIMs) لم تتعدَ الموجبات المنصوص عليها في الغات ١٩٤٧ في المادتين ٤:٣ و١:١١، إلا أن الكثير من البلدان النامية ترى أنّ الاتفاق لا يخدم مصالحها التنموية؛ والسبب في ذلك هو اعتبار سياساتها التي تشجع السلع المحلية على حساب السلع المستوردة من أجل تعزيز التصنيع وبناء القدرة المحلية (كما فعل العديد من البلدان المتقدمة أو البلدان الحديثة التصنيع (أو الاقتصاديات الحديثة التصنيع) في الماضي) غير

منسجمة مع قواعد التجارة المتعددة الأطراف. وقد طلب عدد من البلدان النامية تمديد المراحل الانتقالية بموجب اتفاقات ((TRIMs، بما أنّ المهل المقررة لا تكفيها للتكيّف. فقد شعرت أنّ شرط الإشعار لمرة واحدة كما نصّ عليه اتفاق ((TRIMs وفترة التسعين يوماً غير منطقيين وقصيرين جداً كي تتمكن من تحقيق هذين الشرطين. وذهب بعضها إلى حد القول إنه لا يمكن حلّ بعض حالات الخلل والشوائب من خلال تمديد المراحل الانتقالية فقط، نظراً إلى تكررها. من هنا الحاجة إلى رؤية تنموية بعيدة الأمد، ترتكز إلى مرونة في السياسة، رغم وجود بُعد زمني لها، من أجل مواجهة الخلل البنيوي الأساسي في اقتصاديات البلدان النامية.

■ دفعت تجربة التطبيق، لا سيما تطبيق اتفاقات ((TRIMs و((TRIPs وتدابير الدعم والتعويض وهيئة حلّ النزاعات، العديد من البلدان النامية إلى اعتبار بعض أحكام تلك الاتفاقات وقرارات الخبراء منافية لمصالحها، إذ إنها تتجاهل الفوارق البنيوية الواضحة بين البلدان وتهدف إلى المحافظة على هوة التصنيع بينها وبين البلدان المتقدمة. وشعرت البلدان النامية في بعض الحالات أنّ ضغطاً يمارس عليها كي تطبّق تلك الاتفاقات مع تخطي حدود الموجبات والالتزامات التي تعهّدت بها بموجب تلك الاتفاقات، مثل إلزامية منح الشهادات. من الأمثلة الكثيرة، النزاعات المتعلقة بالسيارات الإندونيسية حول تدابير تتعلق بالاستثمار في التجارة والشكوى التي رفعتها الولايات المتحدة ضد البرازيل حول تدابير خاصة بحماية براءات الاختراع.

■ تعذّر على العديد من البلدان النامية احترام الكثير من الموجبات الإجرائية (بما في ذلك شروط الإشعار) والتنفيذيّة في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، وذلك بسبب القيود المؤسساتية التي فرضتها حكوماتها وضعف الموارد المالية والبشرية. وهي ترى أنّ المراحل الانتقالية التي لحظتها بعض الاتفاقات غير واقعية وأنّ العبء المالي التي تواجهه إداراتها، إلى جانب الانعكاسات الاقتصادية لتكيّف المنتجين المحليين مع القواعد الجديدة، ثقيل جداً. فالاتفاقات حول التدابير الصحية وحول صحة النباتات والحواجز الفنية أمام التجارة و((TRIPs والتقييم الجمركي والحماية المشروطة (مكافحة إغراق الأسواق/التعويض/التدابير الوقائية) حمّلت مثلاً البلدان النامية عبأً يقضي بالتزامها بممارسات ومعايير وقواعد سبق أن استعملتها نوعاً ما البلدان المتقدمة وقامت هي بوضعها.

■ عانت العديد من البلدان النامية، للسبب نفسه، من صعوبات في استخدام الاتفاق حول تدابير الدعم والتعويض لحماية مصالحها في الحالات التي تضررت فيها صناعتها أو تجارتها جرّاء برامج الدعم من قبل شركائها التجاريين. لا سيما البلدان المتقدمة التي تملك الموارد الكافية لدعم الصناعة والتجارة لديها. بعبارة أخرى، تفتقر البلدان النامية عامةً إلى القدرة (أو إمكانية) مواجهة ممارسات الآخرين غير العادلة لا سيما في مجال الدعم[٧]. نتيجة لذلك، لم تتمكن أي من البلدان النامية في السنوات الست الماضية من إعطاء أي إشعار مضاد بشأن تدابير اعتمدها عضو آخر ولها نفس مفعول الدعم لكن لم يرسل إشعار بها عملاً بالمادة ١:١٦ من الغات ١٩٩٤ والمادة ١:٢٥ من الاتفاق حول تدابير الدعم والتعويض[٨].

(٢) المشاكل الناجمة عن سوء تطبيق الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف من قبل البلدان المتقدمة:

■ تتمحور أبرز مخاوف العديد من البلدان النامية في مجال تطبيق الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية حول عدم إحراز التقدم المرجو باتجاه تحرير القطاعات التي تهمها. في هذا الإطار، لم تثر أية اتفاقات عدداً كبيراً من المخاوف كما فعل الاتفاق حول الأنسجة والملابس (ATC) نظراً إلى أهمية تجارة الأنسجة والملابس بالنسبة إلى البلدان النامية (التي تتراوح بين ٢٠ و٦٠٪ من صادراتها من المنتوجات المصنعة). إلا أن تطبيق الاتفاق حول الأنسجة والملابس فشل حتى الآن في تلبية توقعاتها المشروعة: فبعد ست سنوات على دخوله حيّز التنفيذ، لم يُترجم بعد الالتزام بتحرير الحصص تدريجياً على أرض الواقع. فلم يُزل بالتالي إلاّ القليل من القيود المفروضة على الحصص، فيما بقي القسم الأكبر منها قائماً.

■ أدّى الدعم المحلي المكثّف (بحدود مليار دولار أميركي في اليوم تقريباً عام ١٩٩٩ بحسب تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) ودعم الصادرات الزراعية من قبل بعض البلدان

المتقدمة إلى اختلال كبير في حقوق وموجبات العديد من البلدان النامية بموجب الاتفاق حول الزراعة. وهذا ناجم بشكل أساسي عن عدم خفض أو إلغاء الدعم للصادرات بالشكل المطلوب من قبل البلدان المتقدمة وعن عدم التوصل إلى أو الاتفاق على فرض ضوابط متعددة الأطراف على الائتمانات الخاصة بالصادرات. وقد أظهرت آخر الأرقام ارتفاعاً في اللجوء إلى دعم الصادرات في العالم واستحوذت البلدان المتقدمة (لا سيما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) على القسم الأكبر منها. كما ارتفع، بدل أن ينخفض، في السنوات الأخيرة، الدعم الزراعي من قبل بعض البلدان المتقدمة الكبرى للمزارعين فيها لبعض المنتجات (مثل القطن والصويا). مما أدى إلى انخفاض الأسعار العالمية لهذه المنتوجات وتراجعت إمكانية ولوج صادرات البلدان النامية إلى الأسواق.

■ في ما يتعلّق بالقواعد، ازدادت مخاوف العديد من البلدان النامية بسبب ازدياد اللجوء إلى تدابير مكافحة إغراق الأسواق. فعدم دقة الضوابط جعلت مشاكل التطبيق ناجمة عن كون البلدان المستوردة تسمح للمشتكين المحليين باستخدام كامل المرونة التي نصت عليها الوثيقة الملحقة، رغم عدم دقة الأحكام الواردة فيها والتباسها. أكثر مما هي نتيجة التجاهل الصارخ للموجبات التي نصت عليها الوثيقة الملحقة. إن الدرجة العالية لتعقيد قواعد وإجراءات مكافحة إغراق الأسواق تزيد من إثقال كاهل البلدان النامية والشركات الصغيرة فيها. مما يؤدي إلى حالة عدم استقرار وثقة في أسواق بلدان نامية كثيرة تستهدفها تدابير مكافحة إغراق الأسواق بشكل أساسي. علماً أنّ التبعات السلبية عليها قد تكون في الواقع أكبر بكثير ولا تنحصر فقط بالمجال التجاري، بما أنّ بدء أي تحقيق لمكافحة إغراق الأسواق قد يؤثر مباشرة على التدفق التجاري وقد يدفع المستوردين إلى البحث عن مصادر تموين بديلة. وحتى في حال عدم فرض رسوم نهائية، فإن مجرد بدء التحقيقات يرتّب أعباء كبيرة على الأطراف المعنية، لا سيما في البلدان النامية. ويبدو في بعض الحالات أنّ واضعي العرائض يبدؤون تحركهم أو يهددون ببدئه لمجرد مضايقة المستوردين.

■ في موازاة ذلك، لم تتبلور بعد عملياً توقعات البلدان النامية من المكاسب التي قد تجنيها من أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية. ومن هذه الأحكام ما جاء في المادة ٤ من الاتفاق العام للتجارة في الخدمات (GATS) وتلك المتعلقة بنقل التكنولوجيا في اتفاق (TRIPs).

■ تطلب أحكام الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف ذات الصلة البلدان المتقدمة بتأمين المساعدة الفنية والتعاون اللازمين والمعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية، بهدف مساعدة هذه البلدان على إرساء نظم متطورة في مجالات التدابير الصحية وحول صحة النباتات والحواجز الفنية أمام التجارة والتقييم الجمركي. لكن كونها غير ملزِمة، لم تعمد البلدان المتقدمة إلى تطبيقها بشكل فعّال أو هادف حتى الآن.

هذا بالإضافة إلى عدد من المجالات التي تهمّ البلدان النامية، لم تحترم بعد المهل النهائية للتحرك فيها كما حددها الجدول الزمني المدمج لمنظمة التجارة العالمية. منها مثلاً المفاوضات بشأن تسوية تهدف إلى الحد من الائتمانات للصادرات الزراعية وبند وقائي طارئ في الغاتس واستكمال المفاوضات حول قواعد المنشأ وتدابير لتجنّب التحايل في مجال مكافحة إغراق الأسواق. في المقابل، أبرمت اتفاقات جديدة تهمّ البلدان المتقدمة، بعد وقت قصير على دخول الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف المبرمة في إطار منظمة التجارة العالمية حيّز التنفيذ، حول الخدمات المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية.

د. أبرز المسائل المتعلقة بالتطبيق ومخاوف البلدان النامية والتحرّك الإضافي المطلوب:

إثر لقاءاتنا مع وفود البلدان النامية إلى جنيف والبعثات الميدانية ومن خلال مشاركتنا في عدد من الاجتماعات/الندوات/ورش العمل في جنيف وخارجها واتصالاتنا بمنظمات غير حكومية من الشمال ومن الجنوب ومع مجموعات الأعمال المحلية، لا سيما ما قمنا به مؤخراً مع اتفاق التجارة الحرة (FTA)، تبيّن لنا أنّ أبرز المسائل المتعلقة بالتطبيق ومخاوف البلدان النامية التي تستدعي تحركاً ومفاوضات فورية كما جاء في و/أو عكسته الفقرتان ٢١ و٢٢ من مسودة النص الوزاري بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ هي:

(١) تحسين شروط الولوج إلى الأسواق وضمانها

عند اختتام جولة الأورغواي عام ١٩٩٤، قُدّرت المكاسب الناجمة عن رزمة تحرير التجارة إثر الجولة بحوالي ٢٠٠ أو ٥٠٠ مليار دولار أميركي. إلا أن توازن هذه الرزمة قد اختلّ كثيراً لغير صالح البلدان النامية، بعد ست سنوات على تطبيق الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف: حتى أنّ حصة العديد منها من التجارة العالمية تراجعت بدل أن تزداد. هذا ما أشار إليه الأسبوع الماضي عدد من ممثلي اتفاق التجارة الحرة الأوروبيين، على اعتبار أنّ تراجع حصة بلدان نامية كثيرة من التجارة العالمية، لا سيما البلدان الأقل تقدماً والبلدان الأفريقية، جاء بشكل أساسي نتيجة الصعوبات التي واجهتها لاحترام هذه الاتفاقات مثل الحواجز الفنية أمام التجارة والتدابير الصحية وحول صحة النباتات وقواعد المنشأ (التفاضلي وغير التفاضلي منها). ويرى ممثلو اتفاق التجارة الحرة أنّه يمكن تسهيل صادرات تلك البلدان النامية إذا تمّ تبسيط المعاملات التي فرضتها تلك الاتفاقات. لكن هذا يفرض على البلدان المتقدمة تأمين مساعدة فنية للبلدان النامية والتعاون معها لمساعدتها على المشاركة في عملية وضع المعايير على المستوى الدولي واحترام تلك المعايير والقواعد والشروط بموجب اتفاقات محددة. وخلال التحضير للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٩ في مدينة سياتل، اقترحت العديد من البلدان النامية:

■ جعل الأحكام التي تخصّ المساعدة الفنية والتعاون بموجب الاتفاقات حول التدابير الصحية وحول صحة النباتات والحواجز الفنية أمام التجارة إلزامية (أو إجبارية)؛

■ إعطاء مهلة زمنية من ١٢ شهراً على الأقلّ اعتباراً من تاريخ الإشعار لاحترام التدابير الصحية وحول صحة النباتات الجديدة بشان منتوجات البلدان النامية؛

■ ضمان وجود البلدان على مختلف مستويات التنمية ومن كافة المناطق الجغرافية في جميع مراحل وضع المعايير؛

■ تمكين البلدان النامية من الدخول اتفاقات تكافؤ حول التدابير الصحية وحول صحة النباتات؛

■ إبرام اتفاقات اعتراف متبادل (MRA) شفافة، تكون مفتوحة أمام جميع الأطراف الراغبة في الانضمام إليها في مرحلة لاحقة؛

■ إيجاد وسائل تضمن مشاركة البلدان النامية مشاركة فعالة في وضع المعايير الفنية من قبل المنظمات الدولية لوضع المعايير؛

■ مراجعة التعريف المعتمد للمعيار الدولي والمبدأ التوجيهي والتوصية من أجل التمييز بين المعايير الدولية الإلزامية والمبادئ التوجيهية/التوصيات الدولية الاختيارية.

علّق ممثلو اتفاق التجارة الحرة الأوروبيون أهمية بالغة على تحرير التجارة في قطاع الأنسجة والملابس وأعربوا عن خيبة أملهم من الوتيرة الحالية لعملية الدمج في الاتفاق حول الأنسجة والملابس. فهذه بنظرهم مسألة مفصلية لعملية بناء الثقة (أو المصداقية) في نظام التجارة المتعدد الأطراف. وأشاروا في هذا الإطار إلى أنّ صانعي السياسات في أوروبا وأميركا الشمالية يفتقرون إلى الإرادة السياسية لإطلاق عملية التكييف الهيكلي اللازم والاستعداد لتحرير التجارة في قطاع الأنسجة. وقد ناشدت البلدان النامية، في اقتراحاتها التي رفعتها إلى مؤتمر سياتل، البلدان المتقدمة الممتنعة من أجل:

■ ضمان تحرير ٥٠٪ على الأقل من إجمالي حجم الصادرات للعام ١٩٩٠ من المنتوجات التي كانت خاضعة لحصص معينة، مع بداية المرحلة التالية من تطبيق الاتفاق حول الأنسجة والملابس في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢؛

■ اعتماد مبدأ «النمو تلوى النمو» في المرحلة ٣ قبل الموعد المحدد له؛

■ زيادة معدل نمو الحصص لصغار المونين بشكل ملحوظ؛

■ اعتماد المنهجية المعمول بها في الاتحاد الأوروبي لتطبيق مبدأ «النمو تلوى النمو» لصغار الممولين وتوسيع هذه المعاملة لتشمل أيضاً البلدان الأقل تقدماً؛

■ زيادة جميع معدلات النمو التي تقلّ عن ٦٪ إلى ٦٪.

إنّ تحسين شروط ولوج البلدان النامية إلى الأسواق يتوقف أيضاً على اللجوء إلى دعم الصادرات الزراعية، لا سيما من قبل البلدان المتقدمة الكبرى ضمن الحدود القصوى التي جرى التفاوض بشأنها في جولة الأورغواي. في هذا الإطار، لا بد للبلدان النامية من تفعيل مشاركتها في المفاوضات المطلوبة حالياً حول الزراعة بهدف الحد من وقع الصادرات المدعومة على التجارة والإنتاج المحلي، بما أنّ السياسة التجارية في القطاع الزراعي في العديد من البلدان النامية أكثر تحرراً منها

في البلدان المتقدمة. يمكن بالتالي، من هذا المنظار فقط، تحسين شروط الولوج إلى الأسواق بالنسبة إلى صادرات المنتوجات الزراعية من البلدان النامية وضمانها. وقد تقدمت البلدان النامية بالاقتراحات التالية بشأن الولوج إلى الأسواق في القطاع الزراعي:

- تأمين المرونة الكافية للبلدان النامية التي تطغى فيها الاقتصاديات الزراعية الريفية في العلبة الخضراء لتمكينها من التغلّب على مخاوفها في المجالات غير التجارية، كالأمن الغذائي والاستخدام الريفي؛
- جعل إدارة حصص المعدلات التعريفية شفافة ومنصفة وغير تمييزية لتمكين المصدّرين الجدد/الصغار في البلدان النامية من الولوج إلى الأسواق؛
- تقديم إشعارات للجنة الزراعية مرفقة بتفاصيل حول المبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة بتخصيص حصص المعدلات التعريفية.

في ما خصّ التجارة في قطاع الخدمات، ورغم تحقيق البلدان المتقدمة مكاسب من حيث الولوج إلى الأسواق في القطاعات التي تهمها كالخدمات المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية، لم يحقق الكثير في المجالات التي تهمّ البلدان النامية كتنقل الأشخاص. وقد اقترحت البلدان النامية في هذا الخصوص:

- احترام البلدان المتقدمة كافة تعهداتها الخاصة بالنسق ٤ (تنقل الأشخاص)؛
- اعتماد آلية مراقبة وإشعار لضمان تطبيق فعّال للمادة ٤ من «الغاتس» (حول تفعيل مشاركة البلدان النامية).

(٢) تحسين القواعد وتوضيحها

يفترض أيضاً تحسين ولوج البلدان النامية إلى الأسواق وضمانه تحسين القواعد وتوضيحها وتحديدها بشكل أفضل لضمان المزيد من الدقة وقابلية التنبؤ بها والأمان، خاصة في مجالي الأنسجة والملابس. أشارت العديد من البلدان في اقتراحاتها للعام ١٩٩٩، وكذلك مؤخراً ممثلو اتفاق التجارة الحرة، إلى أنّ أي تحرير فعال وهادِف لقطاع الأنسجة لن يتحقق من دون تحسين القواعد وتوضيحها وتحديدها بشكل أفضل في مجالات أخرى كمكافحة إغراق الأسواق وقواعد المنشأ. إن مخاوفها مشروعة في هذا السياق كون تجاربها السابقة في مجال التطبيق أدّت إلى اعتماد قواعد منشأ اعتباطية، مما انعكس سلباً على التخفيضات في الحصص وأدى إلى ازدياد وتكرار اللجوء إلى تدابير لمكافحة إغراق الأسواق بالنسبة إلى العديد من الواردات النسيجية التي كانت خاضعة أصلاً لقيود على الحصص (خطر مزدوج). فتقدمت البلدان النامية بالاقتراحات التالية في هذا الخصوص:

- يتعيّن على مجلس تجارة السلع بحث أي تغيّر يطرأ على قواعد المنشأ نظراً إلى تأثيره على ولوج الأنسجة المصدرة من البلدان النامية إلى الأسواق، قبل تطبيقه؛
- لا يجدر تطبيق أي تدبير لمكافحة إغراق الأسواق في مهلة سنتين بعد دمج قطاع الأنسجة والملابس بأكمله في الغات؛
- لا يجب بدء أي تحقيق لفترة ٣٦٥ يوماً اعتباراً من تاريخ وضع اللمسات الأخيرة على التحقيق السابق حول نفس المنتوج؛
- جعل قاعدة الرسم الأقلّ إلزامية؛
- توضيح المادة ٢،٢ من الوثيقة الملحقة للقيام بالمقارنات اللازمة بشأن هامش إغراق الأسواق؛
- تطبيق أحكام المادة ١٥ وجعلها إلزامية؛
- رفع الهامش الأدنى لإغراق الأسواق من ٢٪ إلى ٥٪ بالنسبة إلى البلدان النامية؛
- تطبيق الهامش الأدنى المقترح لإغراق الأسواق والبالغ ٥٪ ليس فقط في الحالات المستجدة بل أيضاً في حالات التسديد والمراجعة؛
- رفع أحجام الواردات الصغيرة من ٣٪ الآن إلى ٥٪ بالنسبة إلى الواردات من البلدان النامية؛
- توضيح المادة ٥،٨ من الوثيقة الملحقة في ما يتعلق بالإطار الزمني الواجب اعتماده لتحديد حجم الواردات المُغرِقة؛
- زيادة الكميات الأساسية (أو المبيعات ما دون سعر الإنتاج) من عتبة ٢٠٪ حالياً إلى ٤٠٪ على الأقل؛
- تضمين المادة ٢،٤،١ من الوثيقة الملحقة تفاصيل حول كيفية التعامل مع التقلبات في معدلات الصرف الأجنبية خلال عملية إغراق الأسواق؛
- تضمين المادة ٣ من الوثيقة الملحقة حكماً مفصلاً يحدد كيفية تحديد الإعاقة المادية لإنشاء صناعة محلية كما جاء في الملاحظة ٩ في أسفل الصفحة:

- يجب إدخال التعديلات اللازمة على المادة ١٧ من الوثيقة الملحقة بحيث يطبّق معيار المراجعة العام المنصوص عليه في آلية منظمة التجارة العالمية لحل النزاعات، بالتساوي على كافة النزاعات في مجال مكافحة إغراق الأسواق.

رغم أهمية النظام المرتكز إلى قواعد محددة في نظام التجارة المتعددة الأطراف، يبقى أبرز تخوّف لدى البلدان النامية بشأن تطبيق المعاملة الخاصة والتفاضلية الافتقار إلى الوضوح حول كيفية تطبيق مختلف أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية الواردة في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف. تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى القرارات التي اتخذها مؤخراً الخبراء حول رسوم مكافحة إغراق الأسواق التي فرضها الاتحاد الأوروبي على البياضات القطنية المستوردة من الهند. وقد خلُص الخبراء فيها إلى أنّ تصرّف الاتحاد الأوروبي كان متعارضاً مع موجباته التي نصت عليها المادة ١٥ من الوثيقة الملحقة (أي حكم المعاملة الخاصة والتفاضلية) بعدما عجز عن التوصل إلى حلول بنّاءة قبل فرض رسوم مكافحة إغراق الأسواق. وهو ما اعتبره الكثير من المراقبين خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح من أجل توضيح أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية الواردة في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف. وقد اقترحت البلدان النامية في هذا الخصوص:

- تحويل جميع أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية إلى تعهّدات ملموسة، لا سيما لمواجهة القيود المفروضة في مجال التموين في البلدان النامية.

(٣) الجهود اللازمة للقضاء على اللامساواة والخلل الناجم عن الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف

هناك خلل واضح في أحكام بعض الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، خاصة في (ASCM) و(TRIPs) و(TRIMs).

ثمة إجماع واسع الآن على اعتبار اتفاق (TRIPs) اتفاقاً تشوبه اختلالات كبيرة. فرغم المكاسب المرتقبة على المدى البعيد نتيجة تشجيعه للاستثمارات الأجنبية وإعطائه حوافز للاختراعات المحلية، فإن الأكلاف الفورية للالتزام بالاتفاق ولتنفيذه مرتفعة جداً. لدرجة أنّ تأثيرها على ارتفاع أسعار المواد الصيدلية والبرامج ونقل التكنولوجيا أصبح الشغل الشاغل للعديد من البلدان النامية وللمجتمع المحلي وأدىّ إلى توتر بين بلدان (TNCs) وحكومات بلدان نامية كثيرة بسبب التشدد في قوانين منح البراءات لحماية حاملي حقوق الملكية الفكرية. كما أن هذه الاتفاق لم يؤمن الحماية المطلوبة في المجالات التي تهمّ البلدان النامية بنوع خاص، أي حماية المعرفة التقليدية في مجال الطب مثلاً. فاقترحت البلدان النامية في هذا الخصوص:

- على ضوء أحكام المادتين ٢٣ و٢٤ من اتفاق (TRIPs)، تأمين حماية إضافية للإشارات الجغرافية كي لا تقتصر على النبيذ والمشروبات الروحية؛
- فهم جيد في هذه الأثناء لوجوب عدم منح براءات تتعارض والمادة ١٥ من (CBD)؛
- يجب تعديل الفقرة ٢ من المادة ٦٤ بحيث يكون من الواضح أنّ الفقرتين الفرعيتين (ب) و(ت) من المادة ٢٣ من الغات ١٩٩٤ لا تنطبقان على اتفاق (TRIPs)؛
- تكون مدة تطبيق أحكام المادة ٢٧،٣(ب) خمس سنوات اعتباراً من تاريخ استكمال المراجعة؛
- تشمل لائحة المواد القابلة للحصول على براءة في المادة ٢٧،٣(ب) من اتفاق (TRIPs) لائحة بالعقاقير الأساسية من منظمة التجارة العالمية.
- يجب وضع المادتين ٧ و٨ من اتفاق (TRIPs) حيز التنفيذ من خلال تسهيل نقل التكنولوجيا وفق شروط عادلة ومفيدة للطرفين.
- يجب تعديل المادة ٢٧،٣ (ب) على ضوء أحكام «معاهدة التنوّع البيولوجي» و«المبادرة الدولية».

كان الهدف من إبرام الاتفاقات حول تدابير الدعم والتعويض و(TRIPs) القضاء على كل التأثيرات المشوّهة للتجارة. إلا أنها لم تأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى تعزيز التنمية الصناعية والاستخدام من خلال المضمون المحلي ومستلزمات التصدير ودعم التصدير وتنويع الإنتاج. . الخ، على غرار البلدان المتقدمة في بداية و/أو خلال الفترة السابقة لجولة الأورغواي من قبل البلدان الحديثة التصنيع (أو الاقتصاديات الحديثة التصنيع). وتسعى العديد من البلدان النامية من خلال الاقتراحات التي قدمتها عام ١٩٩٩، إلى مراجعة هذه الاتفاقات من وجهة نظر تنموية.

- تمدد المرحلة الانتقالية المنصوص عليها في المادة ٥،٢ من

اتفاق (TRIMs) بقدر ما تقتضيه حاجاتها التنموية:

- تحصل البلدان النامية على فرصة أخرى للإشعار بتدابير (TRIMs) القائمة، والتي يحق لها بعد ذلك بالاحتفاظ بها حتى انتهاء المرحلة الانتقالية الجديدة:
- تعدل أحكام المادة ٥،٣ من اتفاق (TRIMs) بالشكل المناسب وتصبح إلزامية:
- تعفى البلدان النامية من الضوابط المفروضة على تطبيق شرط المضمون المحلي من خلال إدراج حكم تنفيذي في المادتين ٢ و٤ من اتفاق (TRIMs) في هذا الخصوص:
- يوسّع نطاق المادة ١:٨ من الاتفاق حول تدابير الدعم والتعويض حول الدعم غير الموجب لإقامة دعوى لتشمل عمليات الدعم المنصوص عليها في المادة ١:٣ من الاتفاق عندما تقدم البلدان النامية الأطراف هذا الدعم:
- لا تعتبر الائتمانات التي تعطيها البلدان النامية للصادرات دعماً طالما أنّ معدلاتها تفوق معدل ليبور:
- تحصر أي رسوم تعويضية بالقيمة التي يتخطى فيها الدعم المستوى الأدنى:
- يفرض الحظر على استعمال الدعم للصادرات بموجب المادة ٦:٢٧ من اتفاق (ASCM) على البلدان النامية فقط في حال بقي مستوى صادراتها لمنتوج معين أعلى من ٣،٢٥٪ من التجارة العالمية مدة خمس سنوات دون انقطاع:
- تعطى معدلات إجمالية وعامة لتحويل معدل الرسوم في حالة البلدان النامية، مع أنّ الوحدات الفردية قد تعجز عن تحديد مصدر مدخلاتها:
- يسمح للبلدان النامية إلغاء المفعول التصاعدي للأكلاف في مجال الضرائب:
- تعدّل المادة ٩:١١ من اتفاق (ASCM) لتقديم عطاءات إضافية للبلدان النامية، مع توقف التحقيق في أي دعم فوراً عندما يكون الدعم المقدم من البلد النامي المعني أقلّ من ٢،٥٪:
- يجب زيادة المستوى الأدنى الحالي البالغ ٣٪ الذي يمكن دونه عدم فرض رسوم تعويضية على البلدان النامية (المادة ١١:٢٧):
- يجب تضمين المادة ٣:٢٧ توضيحاً بأنها تطبّق بمعزل عن الأحكام الواردة في أي اتفاق آخر:
- يجب توسيع تعريف المدخلات المستهلكة في عملية الإنتاج (الملاحظة ٦١ في أسفل الصفحة) لتشمل كل المدخلات، وليس فقط المادي منها، التي قد تدخل في تحديد السعر النهائي لكلفة المنتوج المصدّر:
- يعدّل الملحق ١ لاتفاق (ASCM) لإعطاء البلدان النامية المرونة اللازمة لتمويل المصدرين لديها، بما يناسب أهدافها التنموية.

ملاحظات:

١- من أمانة سرّ مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (UNCTAD) إن وجهات النظر الواردة في هذه الوثيقة تعبّر عن رأي مؤلفها ولا تعكس إطلاقاً وجهة نظر أمانة سرّ الأنكتاد. ويودّ المؤلف أن يشكر السيد موراي جيبس والسيد مرسيل نمفوا لملاحظاتهما القيّمة.

٢- أحرز تقدم في المجالات التالية: التدابير الصحية وحول صحة النباتات (SPS) (النقاط ٢ و٣ و٥): الحواجز الفنية أمام التجارة (TBT) (النقطتان١ و٢): الزراعة (النقاط ٣ و٤ و٥ و٦): التقييم الجمركي (النقاط ١ و٢ و٣ و٤): قواعد المنشأ (النقطة ١): الدعم (النقطة ٤): الخدمات (النقطتان ١ و٢) والنواحي التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPs) (النقاط ٢ و٣ و٤).

٣- راجع وثيقة منظمة التجارة العالمية JOB (٠٠)/٨٢٠٥/Rev.٢ (٨٢٣٤)، تاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٤- راجع وثائق منظمة التجارة العالمية G/L/064 حتى ٤٦٦ بتاريخ ٧ آب/أغسطس ٢٠٠١.

٥- جع وثيقة منظمة التجارة العالمية G/C/M/??? (لم تحدد بعد).

٦- راجع وثيقة منظمة التجارة العالمية WT/L/014 بتاريخ ٧ آب/أغسطس ٢٠٠١.

٧- تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنّ حكومة الولايات المتحدة عمدت، من أجل ضمان تطبيق صارم للاتفاق حول عمليات الدعم والتدابير التعويضية (ASCVM)، إلى إنشاء مكتب تنفيذ الدعم (SEO) الذي يتولى النظر في الشكاوى والمخاوف المتعلقة بالدعم التي يثيرها المصدّرون فيها ومراقبة ممارسات الدعم الخارجية لتحديد مدى إعاقتها للصادرات الأميركية أو عدم مراعاتها الاتفاق حول عمليات الدعم والتدابير التعويضية (ASCM).

٨- تحتاج إلى تحديث.

الزراعة العربية في ظلّ العولمة: القيود والإمكانات

جاد إسحق ونادين هساسيان
معهد الأبحاث التطبيقية - القدس
شارع كاريتاس، بيت لحم
فلسطين

مقدمة:

تشكل منظمة التجارة العالمية (WTO) وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي ثالوث مؤسسات العولمة التي تعمل على تسهيل قيام اقتصاد عالمي مستقلّ. وتسعى منظمة التجارة العالمية، من خلال إجراء مفاوضات متعددة الأطراف، تهدف إلى تنظيم العلاقات التجارية بين مختلف البلدان، إلى تشجيع التجارة الحرة بعيداً عن السياسات التجارية الحمائيّة القديمة. وتحاول هذه الوثيقة تسليط الضوء على حالة البلدان النامية بعد جولة الأورغواي وإظهار الأسس النظرية للتجارة وانعكاساتها على الزراعة في العالم العربي. كما سنستعرض أبرز القيود التي تواجه الزراعة العربية. وتتوصل الوثيقة في النهاية، على ضوء تلك القيود، إلى بعض الخلاصات حول الوقع المحتمل لمنظمة التجارة العالمية على الزراعة العربية وتقترح استراتيجيات لمواجهة تحديات المستقبل.

١- التوجهات العالمية والمسائل التي تهمّ الزراعة:

رغم ازدياد الوعي حول إدارة الموارد الطبيعية وارتفاع الإنتاج الغذائي خلال التسعينات، لم تختفِ بعد مشاكل الأمن الغذائي وتدهور البيئة والفقر. وفي ظل اتساع الابتكارات التكنولوجية ووسائل الإنتاج الفعالة، ازدادت الإمدادات الغذائية بأسعار رخيصة، مهدِّئة بالتالي المخاوف حيال تسارع معدلات النمو السكاني حول العالم. إلا أن انخفاض الأسعار يحمل أيضاً في طياته تهديدات اقتصادية بالنسبة إلى الزراعات الصغيرة الحجم الناشئة في البلدان النامية، نظراً إلى عجزها عن مواكبة المنافسة الحادة.

لعلّ أهم مقاربة تستدعي حلاً سريعاً هي سبب وجود هذا العدد الكبير من الفقراء والجياع رغم النمو الهائل للإنتاج العالمي. يفيد مديرو المهام في الفصول ١٠ و١٢ و١٤ من جدول الأعمال ٢١ ((21 Agenda أنّ نحو ٧٩٠ مليون شخص يعانون سوء التغذية في العالم مع تراجع في مداخيلهم، لا سيما في المناطق الريفية في أفريقيا. وقد حظيت هذه المسائل بأهمية بالغة في جداول الأعمال العالمية لكنها لم تلقَ جميعها حلولاً حتى الآن.

أولى صانعو السياسات الزراعة اهتماماً كبيراً كونها تشكل مصدراً للدخل وللغذاء في آن معاً في العديد من البلدان. مما يفسر الجدل الاقتصادي والسياسي القائم حول المسائل المحيطة بالإنتاج الزراعي وبالتجارة. هذا ما يتبيّن لنا من خلال استعراض تاريخ المفاوضات المتعددة الأطراف التي تعنى بالمخاوف الزراعية في العديد من البلدان.

١-١ الاتفاق حول الزراعة (AoA) في جولة الأورغواي

إنّ الاتفاق حول الزراعة الذي تم التوصل إليه في جولة الأورغواي هو أول اتفاق دولي من نوعه، لا سيما بعد استثناء الزراعة من المفاوضات الدولية منذ توقيع الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) عام ١٩٤٧ الهادف إلى تنظيم التجارة الدولية. وقد استثنيت مسألة التجارة في القطاع الزراعي من الغات لأسباب تتعلق بالأمن الغذائي وتراجع الإنتاج الزراعي نتيجة توسع الاقتصاد التحويلي. فتمت ممارسة ضغوطات اجتماعية وسياسية من أجل إعادة إحياء القطاع الزراعي وحمايته من الأسواق الدولية المنافسة. وكنتيجة لهذه الجهود، لقيت التجارة في القطاع الزراعي معاملة خاصة وأعفيت من أبرز قواعد الغات. هذا ما يتضح من النقاط التالية الواردة في قواعد الغات:

- يجوز اللجوء إلى فرض قيود كميّة على الواردات، وهي قيود محظورة على كافة السلع الأساسية الأخرى، بالنسبة إلى السلع الزراعية الأساسية، شرط أن يخضع إنتاج السلعة الأساسية المعنية أيضاً لبعض القيود أو لتثبيت سعرها المحلي أو لسياسات دعم الأسعار.
- سُمح صراحة باللجوء إلى دعم الصادرات الزراعية، شرط تأمين حصص «منصفة» من الأسواق؛ لكن عمليات دعم الصادرات الزراعية تفاقمت نظراً إلى صعوبة تحديد معنى «منصفة».
- لم يتطرّق صراحة صانعو السياسات الراغبون في حماية القطاع

الزراعي إلى أليات أخرى لحماية الزراعة، مثل عمليات الاقتطاع والدعم المحلي المختلفة على الواردات[1].

أعطى إعفاء التجارة في القطاع الزراعي من شروط الغات الضوء الأخضر لرفع مستويات الحماية الدولية للزراعة، لا سيما في الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية. وقد اعتمدت الحكومة الأميركية سياسة تقضي بدعم الصادرات للمحافظة على حصتها من التجارة في القطاع الزراعي. بينما شهدت بلدان أخرى، تعوّل على تصدير المنتوجات الزراعية، تراجعاً في حصصها من السوق، رغبة منها أو بسبب عجزها عن دعم صادراتها الزراعية كما فعل الأميركيون.

فتمحور بالتالي ٦٠٪ من النزاعات التجارية المطروحة على الغات حول الزراعة. كما أن السياسات الحمائية التي مارستها البلدان المتقدمة شوّهت أسواق الأغذية العالمية وخفضت أسعار السلع الزراعية إلى حدود متدنية جداً وغير تنافسيّة.

ساهمت عوامل اقتصادية، إلى جانب العوامل السياسية، في دمج التجارة في القطاع الزراعي في إطار الغات؛ منها مسائل الميزة المقارنة وعدم استقرار الأسواق العالمية كما ذكر سابقاً وتأثير السياسات الحمائيّة.

باختصار، أدّى التدخل الحكومي من أجل حماية القطاع الزراعي إلى فائض في الإنتاج الزراعي الذي يُباع في الأسواق العالمية؛ ما أدى إلى انهيار الأسعار العالمية وحوّل الحوافز للإنتاج عن الميزة المقارنة. أثّرت هذه التدابير الحمائية أيضاً سلباً على المزارعين في البلدان النامية، حيث فرضت الأسعار العالمية المنخفضة سعراً منخفضاً اصطناعياً للمنتوجات المحلية، ما أضرّ بالمزارعين المحليين. ويفسّر هذا أيضاً سبب تعويل الكثير من البلدان النامية على المنتوجات الزراعية الرخيصة المستوردة لضمان بقائها.

تشكل كل هذه العوامل مجتمعة القوى الكامنة وراء دمج التجارة في القطاع الزراعي في جولة الأورغواي عام ١٩٨٦. وكان الهدف الأساسي من دمج التجارة في القطاع الزراعي تحريرها من خلال التعاطي مع مسائل «ولوج الواردات إلى الأسواق وتنافس الصادرات ضمن قواعد الغات وضوابطها المتشددة والفعالة»[2].

أما الأطراف المعنية في الجولة فهي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجموعة «كيرنز» (Cairns Group) التي تضمّ بلداناً متقدمة وأخرى نامية) والتي أبدت جميعها اهتماماً في تحرير التجارة. وأبدت الولايات المتحدة رغبتها في زيادة تحرير التجارة من أجل تخفيض الحمائية الصارمة التي فرضها الاتحاد الأوروبي على قطاعه الزراعي؛ بينما أراد الاتحاد الأوروبي حل نزاعاته السياسية مع الولايات المتحدة حول المسألة نفسها. وأعربت بلدان نامية أخرى استثنيت من الجولة عن قلقها بشأن مفعول تحرير التجارة على كلفة الأغذية المستوردة. ومن المسلّم به أنّ مخاوف البلدان المتقدمة هي التي طغت على الجولة.

لكن لا بد من الإشارة إلى مطالبة البلدان النامية بمعاملة خاصة وتفاضلية في إطار الجولة، كون الزراعة تشكل أبرز عوامل تنمية اقتصادياتها؛ مما يعني عدم إقحام قواعد الغات المعدّلة لتحرير التجارة في هذا الموضوع. فمنح الاتفاق حول الزراعة الذي تم التوصل إليه مرونة معينة في مدى التخفيضات الآيلة إلى دعم القطاع الزراعي في البلدان النامية وحمايته وأعطاها مهلة زمنية أكبر لتعديل سياساتها، كما جاء في الاتفاق.

ركّز الاتفاق الذي يهدف إلى كبح السياسات التي تشوّه الإنتاج والتجارة العالمية في القطاع الزراعي، على ثلاثة مجالات أساسية هي: الولوج إلى الأسواق (المادة ٤)، الالتزامات بالدعم المحلي (المادة ٦)، والالتزامات بدعم الصادرات (المادة ٩). وقُسّم كل مجال منها إلى سياسات فرعية في محاولة للتوصل إلى حلول عملية للتجارة في القطاع الزراعي.

لن تخوض هذه الوثيقة في تفاصيل القواعد التي تم التوصل إليها. إلا أننا نشير إلى إرفاق الجداول الزمنية الوطنية بتعهّدات كميّة لكل منها. وقد جاءت بعض الإعفاءات نتيجة المفاوضات بشأن بعض المحاصيل والظروف التي مكّنت عدداً من البلدان من التوصل إلى حل وسط حول التنازلات التعريفية؛ لا سيما بالنسبة إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. أما الاتفاق حول الزراعة، فتضمّن عدة أحكام هي بمثابة آلية وقائيّة لكن مختلفة لكل من البلدان النامية والبلدان الأقل تقدماً.

أنشئت بعد ذلك منظمة التجارة العالمية في موازاة استمرار المحادثات في جولة الأورغواي التي شكّلت إطاراً مؤسساتياً لمراقبة تطبيق شروط الاتفاقات المعقودة. كما تولت منظمة التجارة العالمية تنظيم العلاقات التجارية بين البلدان الأعضاء من خلال مفاوضات متعددة الأطراف حول الاتفاقات المنصوص عليها في القرار النهائي.

تعمل منظمة التجارة العالمية منذ نشأتها تحت شعار عدم التمييز ضماناً للعدالة في العلاقات التجارية من أجل حماية جميع البلدان

من نزوات الأقوياء الفردية[3]. وتدعو منظمة التجارة العالمية مختلف البلدان إلى الانضمام إليها، مع التشديد على أهمية الانفتاح وهو أمر جيد كونه يشجّع المنافسة ويخفّض الأسعار ويزيد الخيارات، بالإضافة إلى تحسين فرص المصدرين للولوج إلى الأسواق؛ مما يؤدي إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا الجديدة المرافقة لها[4].

تبدو مبادئ التجارة الحرة التي اعتمدتها منظمة التجارة العالمية جذّابة جداً بالنسبة إلى العالم العربي، لا سيما البلدان النامية الصغيرة التي تعوّل على التصدير والبلدان المصدّرة للنفط والطامحة إلى تنويع صادراتها. وتستند منظمة التجارة العالمية على الوقائع والأرقام لتثبت أنّ إجمالي الناتج للفرد الواحد تراجع بنسبة ١،١٪ في التسعينات في البلدان النامية غير المشمولة بالعولمة وارتفع بنسبة ٥،١٪ في تلك المشمولة بالعولمة. مما يعني أنّ التجارة تؤدي إلى الرفاهية وتحفّز النمو الاقتصادي وتقلّص الفقر وتحسّن نوعية الحياة.

لكن قسماً من المجتمع الدولي يشعر بخيبة أمل كبيرة حيال أداء منظمة التجارة العالمية وانعكاساته على النواحي البيئية والزراعية والاجتماعية في العديد من البلدان، لا سيما في البلدان النامية والأقلّ تقدماً. وهو ما يتضح بشكل جلي بفعل تأثيرات العولمة على حقوقها في مجالي الزراعة والأغذية. وتلقي بلدان عديدة اللوم على جولة الأورغواي وتطبيقاتها في مجال التجارة بسبب تدهور حالة المزارعين وتبعيّتهم. من المفيد جداً مناقشة هذه المواضيع كي نتمكن من تحديد الوقع المحتمل لمنظمة التجارة العالمية على الإنتاج الزراعي وأنماط التجارة في البلدان العربية.

١-٢ انعكاسات الاتفاق حول الزراعة في جولة الأورغواي

أعربت معظم البلدان النامية عن استيائها من كونها خسرت في جولة الأورغواي بدل أن تكسب منها. وبحسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، فإن ٧٠٪ من أرباح جولة الأورغواي، في الفترة الممتدة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٤، ستؤول إلى البلدان المتقدمة، ومعظم ما تبقى منها إلى بعض البلدان النامية الموجهة نحو التصدير، في ظلّ النظام الذي أرسته منظمة التجارة العالمية.

وتعارض العديد من البلدان النامية إجراء جولة جديدة حول التجارة لأنها ترى فيها جدولاً زمنياً لتحرير التجارة، يتعلق بالأخص بفتح الاقتصاديات المتقدمة لدخول الشركات الشمالية ما عبر الوطنية. وتتمحور المسائل الجديدة التي طرحتها البلدان المتقدمة على جدول البحث في جولة جديدة حول سياسة الاستثمار وسياسة المنافسة وسياسة المشتريات الحكومية ومعايير العمل والمعايير البيئية. أما معايير العمل والمعايير البيئية المعتمدة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، فتتخوف البلدان النامية من أن يكون الهدف منها فرض حواجز أمام دخول الواردات من البلدان النامية[5]. كما تتذمر بلدان نامية كثيرة من فرض تعريفات مرتفعة وغيرها من الحواجز التجارية التي فرضتها البلدان المتقدمة على صادراتها. هذا بالإضافة إلى سرعة زوال الحواجز أمام الواردات في البلدان المتقدمة، لدرجة أنّها قد تفقد معاملتها التفاضلية.

وجد العديد من المنتجين الزراعيين أنفسهم في البلدان النامية أمام منافسة حادة من المنتجين في البلدان الصناعية، نظراً إلى الزوال النسبي للحواجز التجارية. في موازاة ذلك، كان على البلدان النامية مواجهة تراجع خدمات المساندة والدعم للتكييفات الهيكلية وتحرير التجارة. فأثقلت كل هذه الأعباء كاهل المزارعين الفقراء والصغار في المناطق الريفية، بينما أفادت منها المؤسسات الكبرى والشركات التي شهدت تكاملاً رأسياً[6].

رفع الاتحاد الأوروبي صادراته من المنتوجات الزراعية بعد تطبيق الاتفاق حول الزراعة من ٤٦،٧ مليار دولار أميركي عام ١٩٩٥ إلى ٥٤،٦ مليار دولار أميركي عام ١٩٩٧. أما الصادرات الزراعية الأميركية، فازدادت من ٤٣ مليار دولار أميركي عام ١٩٩٤ إلى ٥٩،٨ مليار دولار أميركي عام ١٩٩٦. من جهة أخرى، تأثرت بلدان العالم الثالث سلباً في ظل ظهور منحى عام باتجاه تمركز الأراضي وتهميش صغار المزارعين وازدياد عدم حيازة الأراضي والبطالة والفقر[7].

يؤدي تحرير التجارة في القطاع الزراعي إلى تحولات مهمة في الإنتاج الزراعي، مما يؤدي إلى تغيّر الأعباء البيئية في مجال الزراعة. فلا عجب أن يكون تسارع معدلات نزع الأشجار إحدى أبرز إفرازات جولة الأورغواي. وهذه هي تحديداً حال البلدان النامية بما أنّ أنظمتها تعوّل كثيراً على تنظيف الأراضي من دون الإفراط في استعمال المواد الكيمائية[8].

إلى ذلك، يشجّع تحرير التجارة قيام مشاريع أعمال زراعية

وشركات زراعية كيمائية ما عبر وطنية. وقد برز دور هذا النوع من الشركات بوضوح منذ الثورة الخضراء، حيث ازداد بشكل ملحوظ تأثيرها على الزراعة في بلدان العالم الثالث. ولا ينطبق على الثورة الخضراء أي مقياس من الناحية التكنولوجية بما أنّ فعالية تطبيقها متساوية بين المزارع الكبيرة والصغيرة؛ لكن الوضع مختلف على الصعيد الاجتماعي. فعندما تكون كلفة الاستثمار في عوامل إنتاج كثيف رأس المال رخيصةً مقارنة مع اليد العاملة، يتقبّل المزارع عندها بسهولة أكبر فكرة الاستعانة بالتكنولوجيا. إلا أن كلفة هذه المدخلات من المعدات أعلى بالنسبة إلى صغار المزارعين مقارنة مع كبار المزارعين. فيستمر بالتالي المزارع الصغير في الإنتاج على أساس اقتصاد كثيف اليد العاملة، بينما يلجأ المزارع الأكبر والأغنى إلى التكنولوجيا لزيادة إنتاجيته ومداخيله. أخيراً، أدت الثورة الخضراء في البلدان النامية إلى اتساع الفوارق في المداخيل بين الأغنياء والفقراء.

في المقابل، تستفيد اليوم شركات الأعمال الزراعية والشركات الزراعية والكيمائية من التطورات التي سجّلت مؤخراً في مجال التكنولوجيا البيولوجية لزيادة اعتماد المزارعين الكائنات المعدّلة جينياً (GMOs) وغيرها من المدخلات الزراعية. إن هذه البذور العالية التكنولوجيا التي تملكها شركات معينة وتركز على مدى تحمّلها مبيدات الأعشاب ومقاومتها للحشرات، تفرض على المزارعين صفقة إجمالية أكثر اجتذاباً من الثورة الخضراء. فلا يعود أمام المزارعين من خيار سوى شراء مبيدات حشرات تنتجها نفس الشركات التي باعتهم البذور. فبذور«Terminator» مثلاً تفقد قدرتها على التنبيت مما يحول دون تخزينها لإعادة زرعها ويضطر المزارعون إلى شراء بذور جديدة في كل موسم زراعي[٩]. لم يتضح بعد المفعول الجانبي للمنتوجات المصنوعة من كائنات معدلة جينياً، إن على المنتج أو على المستهلك، لا سيما لجهة المشاكل الصحية التي قد تتسبب بها تلك الكائنات المعدّلة. تضاف إليها مخاوف أخرى للبلدان النامية حول اضطرارها إلى استعمال أنواع جديدة من التكنولوجيا البيولوجية كي تتمكن من إنتاج منتوجات معدّلة جينياً محلياً يمكن بيعها في الخارج، بدل الاكتفاء باستهلاك تلك المستوردة من بلدان الشمال[١٠]. إنّ تمركز ملكية صناعة البذور في حقبة عولمة الزراعة، إلى جانب فرض حقوق ملكية فكرية في مجال الزراعة وتكنولوجيا الهندسة الوراثية لبعض الشركات الكبرى، يساهم في زيادة كلفة الإنتاج بالنسبة إلى صغار المزارعين ويزيد الضغوطات البيئية والاجتماعية[١١]. كلها عوامل تؤدي إلى تفاقم مسألة الأمن الغذائي في البلدان النامية والأقل تقدماً.

يتطرّق الاتفاق حول التجارة بشكل غير مباشر إلى مسائل الأمن الغذائي في البنود المتعلقة بالتدابير الخاصة والتفاضلية، مشيراً إلى أنّ برامج إصلاح التجارة في القطاع الزراعي ستنعكس حتماً سلباً على البلدان الأقل تقدماً والبلدان النامية المستوردة للأغذية الصافية. لذا، تضمّن الاتفاق أحكاماً تتعلق بالمساعدة الغذائية للنظر في الطلب إلى المؤسسات المالية الدولية، عند الحاجة، تقديم مساعدة مالية وفنية من أجل تحسين الإنتاج الزراعي وتمويل بعض الواردات الغذائية. اتُخذت هذه التدابير للتخفيف من حدة المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي المحتمل وتعزيز بناء قدرة المنتجين الزراعيين في البلدان النامية من أجل زيادة قدراتهم الإنتاجية. إلا أن بعض العوائق الفنية قد برزت فحدّت من إمكانية تطبيق التدابير الآنفة. ولا زال على الاتفاق تحديد المستفيدين الواجب مراقبتهم وآلية تدخّل للمساعدة وطبيعة المساعدة المقدّمة وتقييم مدى ملاءمة الآليات القائمة وشروط الاستفادة منها[١٢].

نتيجة لازدياد تحرير التجارة عملاً بالاتفاقات المعقودة، يلاحظ وجود اختلافات مناطقية بين الإمدادات الغذائية المناسبة. ويؤثر تغير المناخ المحيط بالسياسة الخارجية على الأمن الغذائي والوطني، خاصة عندما لا تزداد مداخيل التبادلات الخارجية المتوقعة نتيجة تحرير التجارة بشكل كافٍ لتخطي مشاكل الأمن الغذائي. ونظراً إلى ارتفاع أسعار الحبوب إثر تطبيق الاتفاق وكون البلدان النامية تستحوذ على ٤٠٪ من الواردات العالمية، فهذا يعني أنّ توفر الغذاء سيتأثر سلباً في البلدان النامية؛ لا سيما عندما لا يتوقّع أن تجني تلك البلدان أرباحاً كافية من مداخيل صادراتها.

كما اعتُبر الاتفاق مسؤولاً عن ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية من ٥ إلى ٢٠٪ العام ٢٠٠٠. وكان متوقعاً أن ترتفع بحدود ١٠ مليارات دولار أميركي في البلدان ذات الدخل المحدود، حيث جاءت نسبة ١٤٪ من الارتفاع نتيجة تأثّر أسعار الأسواق العالمية بتطبيق الاتفاقية[١٣].

٢- لمحة عامة عن الإنتاج الزراعي ونمط التجارة في العالم العربي:

لطالما كانت واردات المنتوجات الزراعية أعلى من الصادرات أو في

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

موازاتها في العالم العربي. وقد ازدادت تبعيّة تلك البلدان للواردات الغذائية منذ السبعينات. ولا زالت هذه الظاهرة مستمرة رغم وجود أراضٍ زراعية شاسعة في العالم العربي. إلا أنها تفتقر إلى الاستثمار الصحيح فيها، حتى في ظلّ تراجع الأمن الغذائي الملحّ في المنطقة. أما أسباب سوء استخدام الأراضي، فهي قلة الرساميل والموارد البشرية والمهارات الفنية وعجز الهيكلية القائمة عن إدارة الاستثمارات الزراعية.

لقد أدّى ارتفاع أسعار الواردات العالمية للمنتوجات الزراعية وما رافقه من انخفاض في عائدات تصدير السلع الزراعية العربية إلى تفاقم ميزان التجارة العربي وعجز البلدان العربية عن استخدام عائدات الصادرات لتمويل الأنشطة الإنمائية لديها. ويشكل القطن والفاكهة والخضار أبرز الصادرات الزراعية للبلدان العربية (٧٠٪ منها)، بينما تشكل الحبوب والسكر والشاي والقهوة والزيوت النباتية الواردات الأساسية. يبدو إذاً أنّ البلدان العربية تعوّل كثيراً على السوق الخارجية لتأمين أغذيتها الأساسية، مما يعني أنّ ارتفاع الأسعار العالمية لتلك السلع وندرتها سيكونان لغير صالح البلدان العربية. فكما أسلفنا، انعكس الاتفاق حول التجارة على انخفاض مخزون الحبوب، بما أنّ البلدان المتقدمة تواجه خفضاً للدعم المخصص للصادرات وفرض تدابير لمراقبة الأسعار عملاً بأحكام الاتفاق.

يتعيّن على البلدان العربية، كي تتمكن من مواجهة رهان العولمة، اتباع سياسات معينة لتنمية قطاعها الزراعي ومواجهة مخاطر تراجع الأمن الغذائي. لا بد في هذا الإطار من تفعيل التعاون على المستوى الإقليمي للتعاطي مع مسائل الأمن الغذائي؛ علماً أن اعتماد سياسية موحّدة من شأنه تقليص الأكلاف الإجمالية. كما أن تشجيع التكامل الإقليمي سيساعد على إيجاد موارد إمداد جديدة من خلال قيام سوق إقليمية. لقد أنشأت البلدان العربية عدداً من الكيانات المشتركة لأغراض معيّنة. منها مثلاً المؤسسة العربية للاستثمار والتنمية الزراعية التي تأسست عام ١٩٧٥ من أجل تطبيق برنامج خاص بالتنمية الزراعية في السودان. إلا أن عدة عوامل حالت دون نجاح تلك البرامج. ومن العوامل التي أفشلت جميع المبادرات الإقليمية، عدم الاستفادة من التكنولوجيا ومناخات الاستثمار الصعبة سياسياً ومحاباة الأقارب والفساد.

لا زالت البلدان العربية عامة تواجه مشكلة نقص الأغذية، مما يزيد من تبعيّة العالم العربي للواردات الغذائية ويفاقم عبء الدين لديها البالغ نحو ٢٠٠ مليار دولار أميركي. ويمكن تفسير جزء من هذه التبعيّة المفرطة للواردات بتطبيق الاتفاق حول الزراعة وسياسات التحرير اللاحقة له. تضاف إلى ذلك عدم كفاءة السياسات الاقتصادية العربية التي تتجاهل القطاع الزراعي مما يحدّ من فعاليتها. هذا ما يؤكده إهمال ٨٠٪ من الأراضي العربية الصالحة للزراعة. من هنا ضرورة معالجة مسائل التحضّر والتصحّر والنمو السكاني عند وضع السياسات.

٢-١ لمحة عامة عن الأداء الزراعي في العالم العربي:

يتبيّن مما تقدّم أنّ هناك العديد من العوائق التي تمنع البلدان العربية من استعمال أراضيها الزراعية بشكل فعال، بغية تحقيق اكتفائها الذاتي واستقلاليتها. إلا أن تنمية القطاع الزراعي في العالم العربي يشكل أيضاً خطوة أساسية نحو الاكتفاء الذاتي.

ترتكز تنمية الزراعة في العالم العربي على التكنولوجيا وتوفر الأراضي القابلة للزراعة والموارد المائية. ويفرض نقص المياه والأراضي قيوداً مادية على الزراعة العربية. وقد أثّرت هذه القيود على مدى مساهمة الزراعة في اقتصاد البلدان العربية، نظراً إلى تراجع القطاع الزراعي مقارنة مع قطاعات أخرى، من حيث الاكتفاء الذاتي والاستخدام.

يورد الجدول (١) بعض الإحصاءات الزراعية في عدد من البلدان العربية لتكوين فكرة أولية عن حالة الزراعة وأدائها في العالم العربي.

الجدول ١: إحصاءات زراعية في عدد من البلدان العربية

البلد	١٩٩٥/٢٠٠٠ النمو السكاني (٪)	١٩٩٦ إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد	الأراضي الزراعية / للفرد (مليون دنم)	١٩٩٦ الاكتفاء الزراعي (٪)	ميزان الأبحاث الزراعية (مليون دولار)	١٩٩٦ المبادلات الزراعية (مليار دولار)	
						صادرات	واردات
الجزائر	٢,٣	١٥١٠	٢,٤	٦٨	١٣,٧	٠,١	٢,٧
ليبيا	٣,٣	٤٤٦٠	٣,٣	٦٣	١٣,١	٠,٠٥	١,٣
المغرب	١,٨	١٣٢٠	٣	٨٧	٤٠,٣	٠,٩	١,٧
تونس	١,٨	٢٠١٠	٤,٨	٨٣	١٥	٠,٣	٠,٨
مصر	١,٩	١٠٧٠	٠,٥	٧٨	٦٧,٦	٠,٥	٣,٩
السودان	٢,٢	٢٨٥	٣,٩	١١١	٣,١	٠,٦	٠,٣
العراق	٢,٨	١٢٨٠	٢,٢	٨٩	–	٠	١
الأردن	٣,٣	١٦٤٠	٠,٧	٥٥	٦,١	٠,٢	٠,٧
لبنان	١,٨	٤٣٦٠	٠,٩	٥٩	٣,٨	٠,١	١,٢
سوريا	٢,٥	١١٢٠	٢,٩	١٠٠	١٥,٣	٠,٨	٠,٨
فلسطين	٤	١٠٠٠	١	٨٥	–	–	–
البحرين	٢,٢	٧	٠,٦	١٤	٣,٣	٠	٠,٣
الكويت	٣	٢١١٠٠	٠,١	٢٧	–	٠,٠٣	١,١
عُمان	٤,٢	٤٧٠٠	٠,٣	٤٠	–	٠,٢	٠,٨
قطر	١,٨	١١٦٠٠	٠,٣	٤٠	–	٠,٠١	٠,٣
المملكة العربية السعودية	٣,٤	٧٣٠٠	١,٩	٧١	–	٠,٤	٤,٣
الإمارات العربية المتحدة	٢	١٦١٠٠	٠,٤	٢٩	–	٠,٧	٢,٤
اليمن	٣,٧	٣٤٠	٠,٩	٥٦	٦,١	٠,١	٠,٨

المصدر: المركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة، النظم الوطنية للأبحاث الزراعية في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا. حلب، سوريا، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

حقق العالم العربي، بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٦، تحسناً نسبياً في مجال التنمية الزراعية حيث ارتفع معدل الإنتاج بنسبة ٨٥٪ وبنسبة ١٤٪ للفرد الواحد. وكما يظهر في الجدول، يبدو أنّ السودان وسوريا تنتجان منتوجات زراعية تؤمن لهما الاكتفاء الذاتي حيث سجّل مؤشر الاكتفاء الذاتي الزراعي لديهما ١١١٪ و١٠٠٪ على التوالي، بينما لم تتعدّ المؤشرات في قطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة ١٩٪ و١٤٪ و٢٩٪ على التوالي. مما يعني أنّ البلدان التي تسجل مؤشرات اكتفاء ذاتي زراعي متدنية هي تلك التي تتعدى فيها الواردات الصادرات، نظراً إلى عجزها عن تلبية احتياجاتها الغذائية. وسجّلت سوريا والسودان ميزان واردات/صادرات زراعي وغذائي معقول في موازاة ارتفاع مؤشر الاكتفاء الذاتي الزراعي. أما مصر وتونس والمغرب، فتابعة في استهلاكها الغذائي، ولو بشكل محدود، كما تدلّ عليه معدلات صادراتها وواردات ومؤشرات اكتفائها الذاتي الزراعي. ويلاحظ عامة أنّ البلدان المصدّرة للنفط تسجل مؤشرات اكتفاء ذاتي زراعي متدنية وواردات زراعية وغذائية مرتفعة مقارنة مع الصادرات.

يتوقّع، في ظل تحرير التجارة وعولمتها، أن يرتفع أكثر معدل التبعية الزراعية في البلدان العربية، مما ينعكس ارتفاعاً في معدلات الواردات/الصادرات الزراعية والغذائية وانخفاضاً في مؤشرات الاكتفاء الذاتي الزراعي.

٢-٢ القيود المفروضة على الزراعة في العالم العربي:

يتعيّن على العالم العربي، إذا ما أراد التخفيف من تبعيّته الزراعية، تحديد العوائق التي تعترض التنمية والاستقلالية الزراعية. علماً أنّ الأرض والمياه يشكلان عنصرين أساسيين من

عناصر التنمية الزراعية في العالم عامة والعالم العربي خاصة. في ما يلي عرض مفصّل لكل من القيود المادية والمؤسساتية المفروضة على الزراعة في العالم العربي.

٢-٢-١ أزمة المياه في العالم العربي: المسائل العالقة[١]

إنّ منطقة الشرق الأوسط هي أكثر منطقة في العالم تفتقر إلى المياه وتعاني من توترات بسبب المياه. وهذه المنطقة التي يعيش فيها ٥٪ من سكان العالم لا تملك إلاّ ١٪ من مصادر المياه العذبة القابلة للتجدد. ولا يتعدى اليوم توفر المياه العذبة للفرد الواحد فيها ثلث ما كان عليه عام ١٩٦٠ (البنك الدولي، ١٩٩٦) حيث تراجع من ٣,٣٠٠ متر مكعّب للشخص الواحد عام ١٩٦٠ إلى أقلّ من ١,٢٥٠ متراً مكعباً عام ١٩٩٥. وهو أقل معدل توفر مياه للفرد الواحد في العالم. ويتوقع انخفاضه أكثر بحلول العام ٢٠٢٥ إلى ما دون معدل العام ١٩٩٥. لكن هذا المعدل (١,٢٥٠ متراً مكعباً)، على ضآلته، ملتبس بعض الشيء. فإذا ما استثنينا العراق وتركيا وإيران، لا تتعدى مستويات توفر المياه للفرد الواحد في جميع بلدان الشرق الأوسط ١,٢٥٠ متراً مكعباً. ولا يتعدى المعدل في بعض بلدان الخليج العربي وبالنسبة إلى الفلسطينيين ١٠٪ من المعدل المسجّل على مستوى المنطقة ككل؛ حتى لبنان الذي يملك ثروة مائية نسبية، لا يتعدى فيه معدل توفر المياه للفرد الواحد ١,٢٠٠ متر مكعب (الجدول ٢).

الجدول ٢: توفر المياه واستعمالها في البلدان العربية

البلد	الموارد المائية المتجددة سنوياً (مليون متر مكعب)	الكميات المجلوبة سنوياً (مليون متر مكعب)	نسبة إلى الموارد المائية المتجددة سنوياً	الموارد المائية المتجددة سنوياً للفرد الواحد ١٩٩٥ (متر مكعب)	استعمال المياه٪		
					المنزلي	الصناعي	الزراعي
الجزائر	١٨٤٠٠	٢٠٠٠	١٦	٦٥٥	٢٢	٤	٧٤
مصر	٥٨٠٠٠	٥٦٣٠٠	٩٧	١٠٠٥	٧	٥	٨٨
البحرين	غير متوفر	٢٠٠	غير متوفر	غير متوفر	٦٠	٣٦	٤
العراق	١٠٤٠٠٠	٤٣٩٠٠	٤٢	٤٩٥٢	٣	٥	٩٢
الأردن	٨٠٠	١٠٠٠	١٢٥	٢١٣	٢٠	٥	٧٥
الكويت	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	٦٤	٣٢	٤
لبنان	٤٨٠٠	٨٠٠	١٧	١٢٠٠	١١	٤	٨٥
ليبيا	٧٠٠	٣٨٠٠	٤٠٠	١٣٠	١٥	١٠	٧٥
المغرب	٣٠٠٠٠	١١٠٠٠	٣٧	١٠٨٣	٦	٣	٩١
عُمان	٢٠٠٠	١٣٠٠	٦٥	١٠٥٣	٣	٣	٩٤
قطر	٢٠٠	١٥٠	٧٥٠	غير متوفر	٣٦	٢٦	٣٨
المملكة العربية السعودية	٢٢٠٠	٣٦٠٠	١٦٤	١١٨	٤٥	٨	٤٧
سوريا	٥٥٠٠	٣٣٠٠	٦٠	٣٨٥	٧	١٠	٨٣
تونس	٤٤٠٠	٣٠٠٠	٦٨	٤٨٩	١٣	٧	٨٠
الإمارات العربية المتحدة	٣٠٠	٤٠٠	١٣٣	١٦٧	١١	٩	٨٠
اليمن	٣٠٠٠	٣٩٠٠	١٣٠	١٧٦	٥	٢	٩٣
فلسطين	١٠٠٠	٢٠٠	١٠٠	١٠٥	١٢	١٣	٧٥
إيران	١١٨٣٠٠	٤٦٥٠٠	٣٩	١٨٢٦	٤	٩	٨٧

المصدر: الموارد العالمية ١٩٩٢-١٩٩٣: معهد المحيط الهادئ للدراسات في مجال التنمية والبيئة والأمن، ستوكهولم، معهد البيئة وتقديرات البنك العالمي، ١٩٩٠-١٩٩٥.

إنّ النمو السكاني وتطوّر الصناعات هما المسؤولان عن ازدياد الطلب على المياه في كل أنحاء العالم. إلاّ أنهما لا يمثلان سوى وجهاً واحداً من أوجه المشكلة. فالندرة المادية، حتى في منطقة الشرق الأوسط، ليست وحدها السبب. بل يبدو أنّ ظروف الندرة الاقتصادية أكثر إلحاحاً: فرغم وجود ما يكفي من المياه لتلبية احتياجات المجتمع، إلا أن الحوافز قليلة لترشيد استعمالها بالشكل الأنسب. هناك عدة طرق لمواجهة النقص في المياه كزيادة الإمدادات وفعالية نظام توزيع المياه و/أو من خلال إدارة قضايا الصيانة والطلب. وهذه كلها عوامل برزت مؤخراً وهي أقل استعمالاً. لكنها تصبح يوماً بعد يوم أكثر إلحاحاً وارتباطاً باستخدام وسائل اقتصادية كأسعار الفعالية ونظم تحفيزية تراعي قضايا الصيانة. لكن هذه الوسائل لن تنجح ما لم يكن هناك فهم واضح لطريقة عملها وجدواها. إضافة إلى وجوب تأمين مناخ اقتصادي كلي يتناسب والفعالية المطلوبة على مستوى الاقتصاد الجزئي ويحترم مفهومي الإنصاف والعدالة.

مما يطرح سلسلة من أسئلة تحتاج إلى أجوبة واضحة ومقنعة.

هل تختلف المياه عن السلع الأساسية الأخرى؟ هل قيمتها لامحدودة و«روابط الماء أقوى من روابط الدم»؟ هل يمكن تحديد ثمن المياه تماماً كما يحدد سعر أي سلعة أساسية أخرى؟ هل يمكن المتاجرة بالمياه وتقاسمها؟ هل لا مفرّ من وقوع حروب المياه؟ هل يمكن التوصل إلى تسويات مقبولة بين الأطراف المعنية من كلا ضفتي النهر؟ كيف يكون التوزيع المنصف للموارد المشتركة؟ هذه بعض المواضيع الشائكة التي تطرحها المياه وتثير النعرات. ولا شك في أنّ هذه النعرات تبلغ ذروتها في منطقة الشرق الأوسط حيث تتفاقم ندرة المياه بفعل الشُبهات التاريخية وعدم توازن القوى واستغلال المزايا الاستراتيجية من قبل مختلف البلدان في المنطقة. ترتبط أزمة المياه في الشرق الأوسط إلى حدّ بعيد ببعض الخصائص العامة للمياه وميزاتها في هذه المنطقة بالذات: وترتبط بنوع خاص بهيكلية السلطة في نظام الدولة القائم في المنطقة.

في ما يلي أبرز الخصائص المميّزة للمياه التي تضاعف من حدة الأزمة ومن تعقيدها:

■ المياه مورد نادر، لا تكفي الكميات المتوفرة منها لتلبية الطلب عليها. وتبرز هذه الندرة بشكل صارخ أكثر في بعض المناطق المحددة وحتى في البلد نفسه. فلا عجب أن نرى مناطق وجماعات تنعم بمياه وفيرة بينما يعاني البعض الآخر من ندرتها أو غيابها كلياً. إلا أن مسألة الندرة تتعلق بالندرة النسبية وليس بالندرة المطلقة. فالندرة المادية تتفاقم بفل الندرة الاقتصادية إذ إن الأسعار الفعلية للمياه ما هي إلا جزء من سعر الندرة الحقيقي (السعر الافتراضي). فعندما تكون الأسعار ما دون أسعار الندرة، يظهر بسرعة الهدر أو الإفراط في استعمال المياه. والأمثلة كثيرة في الشرق الأوسط، لا سيما في إسرائيل حيث أدّت عمليات الدعم إلى قيام ثقافة هدر.

■ المياه مورد يصعب حصره ويمكن إعادة استعماله ويتم إمداده عشوائياً ويخضع إنتاجه لاقتصاديات الحجم. نجد في هذا الإطار العديد من الخصائص المشتركة بين المياه وأي مورد، ملكيّته مشتركة ويكاد يكون سلعة عامة. ولا يتعدى الإمداد الآمن للمياه في المنطقة ٥٪، علماً أنّ الإمداد الآمن هو إمكانية توفر المياه خلال ٩ من أصل ١٠ سنوات. هذا بالإضافة إلى عدم إعادة تدوير المياه وتفاوت هطول الأمطار أكثر منه في المناطق الأخرى.

■ المياه سلعة أساسية لا تتم المتاجرة بها ونادراً ما تُباع في سوق تنافسية. وهناك القليل فقط من أسواق المياه العلنية التي تخضع فيها المياه لقوى العرض والطلب. وبرزت مؤخراً في مناطق عدة من العالم أسواق لحقوق المياه، لا سيما في كولورادو وكاليفورنيا والأرجنتين. إلا أن معظمها خاضع للهيئات الوطنية وهي في معظمها حلول تجارية افتراضية. رغم عدم وجود الكثير من الأمثلة عن تجارة المياه على المستوى العالمي، إلاّ أنه من السهل تصور نظم على هذا النحو. فالمراجع كثيرة في هذا الخصوص وهي تساعد على تصميم أسواق فعالة.

■ تختلف عادة قيمة المياه عن السعر الذي كانت لتحصل عليه في سوق حرة وتنافسية. فغالباً ما تكون للمياه قيمة اجتماعية تفوق ما يكون المستهلكون على استعداد لدفعه ثمناً لها. وغالباً ما يعكس توزيع المياه السياسات والأولويات الوطنية والاجتماعية في مجالات الزراعة والبيئة والأمن القومي التي تتعدى مجرّد ضمان مصالح المزارعين الأفراد. وإذا ما استثنينا الاعتبارات الاجتماعية والسياسية، فإن هذا التفاوت في الأسعار، أي بين الأسعار الحالية وأسعار الندرة، يرتّب أعباء اجتماعية على الاقتصاد المحلي كما وعلى البلدان المجاورة أيضاً.

■ المياه سلعة أساسية لازمة لا بل حيوية. فالحلول البديلة قليلة إن

وُجدت. كما أنه من المتعارف عليه أنه مهما بلغت ندرة المياه، يحقّ لكل شخص بحد أدنى من منطلق احترام كرامة كل إنسان.

■ قلة من البلدان فقط تملك موارد مائية لها وحدها فقط، لا تشترك فيها مع بلدان أخرى. فغالباً ما تعبر المياه السطحية (الأنهر) عدة بلدان وتكون الطبقات الصخرية المائية مشتركة. فمصدر أكثر من ٨٥٪ من المياه المتوفرة في مختلف بلدان المنطقة يقع خارج حدودها الوطنية أو أنها مشتركة مع بلدان أخرى. ولا عجب ألا تكون هناك اتفاقات تقاسم مياه واضحة بين المعنيين من كلا ضفتي الأنهر وأن يكون التاريخ حافلاً بالنزاعات حول المياه. فالمياه جزء لا يتجزأ من مأساة الإنسان.

■ مع أنّ كمية الإمداد الإجمالي بالمياه قد تكون محدودة، لا توجد سوى بدائل قليلة عنها، هذا إن وُجدت: إذ هناك إمكانيات لبدائل مشتركة بين القطاعات أو المناطق. إضافة إلى عدد من الوسائل التكنولوجية ورزم الصيانة التي تساعد على ترشيد الطلب وتفعيل الاستعمال. ولعل جزءاً من أزمة ندرة المياه في المنطقة ناجم عن كون الزراعة تستخدم أكثر من ٧٠ إلى ٨٠٪ من إجمالي الإمدادات المحلية المتوفرة. مما يلغي حتماً احتياجات أخرى مع أنه يفسح المجال واسعاً أمام عمليات إعادة توزيع مشتركة بين القطاعات.

■ إلى جانب النقص في كمية المياه في المنطقة، تبدو المحافظة على نوعيتها مسألة أكثر إلحاحاً الآن. فسوريا مثلاً قلقة بشأن نوعية المياه المتبقية لديها بعد تنفيذ تركيا مشاريع الريّ ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول، أكثر مما تخيفها كمية المياه الإجمالية. كما يعلّق الخبراء أهمية متزايدة على التلوث وتسرب المياه المالحة كعاملين أساسيين في التخطيط للمستقبل.

■ لم يأتِ التوزيع الحالي لموارد المياه المشتركة في المنطقة نتيجة اتفاقات أو مفاوضات أو تسويات. بل إنه يعكس تفاوتاً في ميزان القوى الموجودة وقدرة القوي منها على فرض رغباته على الضعيف. فقد استطاعت تركيا وإسرائيل، مع أنّ أحدهما يقع في اتجاه مجرى النهر والثاني في عكس اتجاه مجراه، في الاستحواذ على واستخدام حصص من المياه تفوق أي نظام توزيع عقلاني يتماشى وأبسط القوانين الدولية التي ترعى موارد المياه عبر الحدود.

يغذي منبع نهر الأردن، الواقع شمال إسرائيل ومرتفعات الجولان المحتلة ولبنان، بحيرة طبريا: أما المياه السورية والأردنية (لا سيما نهر اليرموك) وينابيع الضفة الغربية وإسرائيل، فتغذي نهر الأردن ما دون بحيرة طبريا. وتشكل هذه العناصر بالإجمال حوض التصريف الدولي للأردن، وهي منطقة محددة المعالم طبيعياً لا يمكن تفريعها اصطناعياً. ونتيجة لاحتلال إسرائيل مرتفعات الجولان وسيطرتها على جنوب لبنان، أصبحت إسرائيل تسيطر على منبع نهر الأردن.

لا تمثل إسرائيل سوى ٣٪ من منطقة حوض نهر الأردن في حدودها ما قبل العام ١٩٦٧؛ لكنها تسيطر اليوم على معظم مياهه. وتجلب إسرائيل سنوياً ٧٠ إلى ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه من اليرموك و١٥٠ مليون متر مكعب من نهر طبريا إلى شبكة مياهها الوطنية (رادح، ١٩٩٢). فهبط بالتالي المنسوب السنوي لنهر الأردن في يومنا هذا إلى ١٥٢-٢٠٣ مليون متر مكعب فقط (سوفير، ١٩٩٤) بعدما كان متوسط منسوبه السنوي يسجل ١٢٥٠ مليون متر مكعب عام ١٩٥٣ عند جسر ألمبي (مين، ١٩٥٣).

٢-٢-٢ *الموارد من الأراضي*

يمكن إيجاز المشاكل التي تعاني منها الموارد من الأراضي على النحو التالي:

■ تدهور الأراضي؛

■ تآكل التربة؛

■ تسرّب زاحف للملوحة إلى التربة؛

■ التصحّر؛

■ فقدان القدرة على الاستدامة؛

■ ازدياد التجاوزات على الأراضي المحدودة المتوفرة لأغراض البناء؛

■ ضعف نظام المساحة؛

■ سوء تطبيق القوانين حول إدارة الأراضي؛

■ غياب التخطيط المتكامل لاستعمال الأراضي؛

■ تضارب آراء المؤسسات العامة حول المسائل المتعلقة بإدارة الأراضي؛

■ الافتقار إلى الخبرة اللازمة في مجال الإدارة المتكاملة للموارد من الأراضي؛

■ غياب نظام دعم للقرارات ووسائل للتخطيط من أجل إدارة سليمة للأراضي؛

- تفتيت ملكية الأراضي من خلال التوارث:
- ارتفاع كلفة المطالبة بالأراضي ومحدودية آليات التسليف:
- الافتقار إلى معلومات مادية وبيولوجية حول المراعي:
- غياب القوانين التي تسمح بمراقبة الرعي في المناطق العامة:
- حيازة الأراضي في المراعي والغابات:
- غياب المعرفة والفهم لديناميات التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية في المراعي:
- غياب القوانين التي تحدد الغابات الوطنية والمحميات الطبيعية وتحافظ عليها:
- غياب عمليات البحث والإحصاء والمراقبة للغابات والمناطق الطبيعية:

٢-٢-٣ الإنتاج الزراعي:

من القيود المفروضة على الإنتاج الزراعي:

- يؤدي صغر حجم المزارع إلى ارتفاع كلفة الإنتاج ومشاكل في التسويق وتعقيد عملية نشر المعرفة ونقل التكنولوجيا:
- كما يؤدي صغر حجم المزارع إلى صعوبة في توزيع المياه من الآبار والينابيع المشتركة:
- غياب جمعيات مزارعين فاعلة تسعى إلى تحسين الموارد المائية وخفض كلفة المدخلات وتحسين تسويق المخرجات:
- عدم كفاية وفعالية خدمات التوسّع الزراعي:
- عدم ملاءمة الأبحاث التطبيقية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببرامج التوسّع:
- عدم استفادة المزارعين كما يجب من التسليفات للإنتاج والتسويق:
- الافتقار إلى معلومات مساندة لعملية اتخاذ القرارات بشأن منتوجات أو تكنولوجيات بديلة أكثر ربحيّة:
- إمكانية محدودة للولوج إلى الأسواق البديلة وارتفاع كلفة معاملات التصدير:
- توفر محدود لأسواق تصريف الأغذية المحوّلة:
- انخفاض المحاصيل بسبب عدم ملاءمة الأنواع المستعملة والممارسات الزراعية وعدم استخدام المدخلات بشكل فعّال:
- ارتفاع كلفة المدخلات:
- تحسين وراثي محدود لحيوانات المزارع (لا سيما الخراف والماعز):
- ارتفاع معدل وفيات المواليد الجدد وفي سنّ مبكرة لدى الخراف:
- استعمال محدود لتكنولوجيات التوالد المتطوّرة (كالتعشير الاصطناعي) بالنسبة إلى الأبقار الحلوب:
- يؤدي غياب القدرة على التحويل والتخزين (النقل، التخزين، معامل التحويل للحليب ومشتقاته) إلى خلل في الإنتاج الموسمي:
- يحدّ الافتقار إلى التكامل الرأسي في إنتاج الدواجن من الإنتاجية والربحية:
- يجعل استمرار مشكلة عدم كفاية إنتاج الحبوب العالم العربي أكثر تبعيّة للحبوب المستوردة:
- نقص في القدرة على تخزين الحبوب:
- ارتفاع كلفة الأعلاف:
- عدم توفر العدد الكافي من المختصين في التشخيص البيطري والمختبرات:
- غياب أنظمة تضمن سلامة الأغذية في مجالي اللحوم والدواجن:
- محدودية القدرة على تحويل الأغذية.

المصدر	المستهلك
لبنان، سوريا، الأردن (٢٥٥)	إسرائيل (٢١٥ + ٧٤٥ + ٣٠٥ + ٤٨٥ = ١٧٥٠)
إسرائيل(٧٤٥)	مرتفعات الجولان (٢٥ + ١٠)
مرتفعات الجولان (٣٣٠)	الضفة الغربية (١١٥)
الضفة الغربية (٦٠٠)	قطاع غزة (١٠٥)
قطاع غزة (١٠٥)	

٢-٢-٤ التسويق:

يعتبر التسويق إحدى العناصر الإدارية اللازمة لتنمية الزراعة: إلاّ أنه يعاني من مشاكل بنيوية في العالم العربي كما سنبيّنه في ما يلي:

- تقلّب الأسعار في الأسواق المحلية:
- طول قنوات التسويق المحلية (ارتفاع هوامش التسويق):
- وجود فائض في الكثير من الأحيان:
- غياب قرار موثوق يؤمن المعلومات حول الطلب والإمدادات والأسعار:
- عدم القدرة على الاستفادة كما يجب من آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا ومفاهيم الإدارة:
- توفر محدود للشاحنات المبرّدة للتسويق في الداخل وللتصدير:
- عدم ملاءمة خدمات التبريد المسبق والتصنيف والتوضيب للتصدير والتخزين المبرّد والنقل:
- معرفة محدودة للأسواق العالمية وشروط التسويق:
- غياب شركات رئيسية (شركات موجّهة) تتعاطى مع الشارين العالميين بشكل فعال:
- عدم ملاءمة التجربة العربية في التصدير المباشر:
- عدم توفر الفهم الكافي للطلب على نوعية الصادرات وضمان النوعية وسلامة الأغذية والممارسات المطلوبة ما بعد الحصاد:
- عدم تنافسية قطاع تحويل الأغذية وضعفه.

٢-٢-٥ تنمية المؤسسات والموارد البشرية:

- عدم ملاءمة القوانين والأنظمة الزراعية:
- غياب نظام تأمين زراعي:
- الافتقار إلى باحثين زراعيين مدرّبين وعاملين في مجال التوسّع ومقاولين:
- عدم وجود استراتيجية واضحة للتربية الزراعية وعدم كفاية الموارد:
- شبه انعدام التربية الزراعية المتوسطة:
- عدم وجود بيانات موثوقة حول الإنتاج والتجارة والأسعار:
- عدم وضوح الرؤية حول الدور المستقبلي للمنظمات غير الحكومية وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى:
- عدم كفاية التنسيق مع المؤسسات الإقليمية والدولية حول القيود الإسرائيلية:
- ضعف التعاونيات وغيرها من المنظمات على مستوى المجتمع المحلي في المناطق الريفية:
- غياب التصنيف وتوحيد المقاييس والمعلومات حول السوق ومؤسسات معنية ببناء القدرات:
- غياب برامج حكومية متناسقة تؤمن تسهيلات ائتمانية زراعية وريفية مناسبة.

يبيّن الجدول (٣) أدناه مرتبة العالم العربي المتأخرة جداً من حيث قدراته الاجتماعية والمؤسساتية واستعمال العلوم والتكنولوجيا في القطاع الزراعي. وتفرض هذه الأرقام تفعيل مشاركة المجتمع المحلي في التنمية الريفية، لا سيما في العالم العربي.

الجدول ٣: بعض مؤشرات الاستدامة الزراعية في عدد من البلدان حول العالم

البلد	القدرة الاجتماعية والمؤسساتية	الإشراف العالمي	كمية المياه	نوعية المياه	النظم الأرضيّة	تخفيف التوترات بسبب المياه	تخفيف الضغط السكاني	العلوم والتكنولوجيا
الجزائر	١١٤	٨٨	١٠٩	١٠٤	٨	٩٥	٨٦	٧٧
مصر	٦٤	٥٦	٨١	٦٣	٤	١٠٧	٧٧	٧٨
الأردن	٧٠	٧٦	٩٨	١١٩	٥٤	١١٥	١٠٤	٩٠
لبنان	٨٤	٨٣	١١٧	٦٠	٧٠	١١١	٥٧	٥٢
ليبيا	١٢٢	١٢١	٩٣	٨٥	١٢	٨٩	٩٥	٧٣
الكويت	١٠٦	١١٨	١٢٢	٣٣	٤٨	١٠٨	٨٤	٨٦
المغرب	٨٠	٩٢	١١٩	١٢١	٣٥	١٠٢	٧٠	٦٨
المملكة العربية السعودية	١٢١	١١٩	١٢١	٦٥	٢٣	٩٨	١١٤	٥٦
السودان	١١٥	٨٤	٦١	١١٨	١٦	١٠٥	٩٧	١١٣
سوريا	١١٧	٩٥	٧٣	٧٩	٨٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
تونس	١٠٢	٤٦	٩٥	٩٩	٥٨	١١٠	٦٨	٨٣

المصدر: مؤشر الاستدامة البيئية للعام ٢٠٠١، الاجتماع السنوي ٢٠٠١، دافوس، سويسرا.

٣- استراتيجيات زراعية مستدامة للمستقبل:

على العالم العربي مواجهة تحديات الألفية الجديدة. ولا تتحمل الحكومات وحدها مسؤولية إحداث التغيير، بل على المجتمع المحلي أيضاً أن يلعب دوره في هذا المجال. ولا بد من تحديد الأدوار والمهام والمسؤوليات بشكل واضح. كما يجب أن ترتكز السياسات الزراعية في العالم العربي على مبادئ اقتصاد السوق الحرة، وقوامها الشفافية والتعددية وحماية حقوق الإنسان واستدامة البيئة. بينما يتعيّن على الحكومات تأمين البنية التحتية الأساسية والإطار القانوني والتنظيمي والمعرفة والمعلومات اللازمة لتفعيل الإنتاج وتوزيع المنتوجات الزراعية في القطاع الخاص. كذلك من واجب الحكومات مساعدة المزارعين والمصدّرين على زيادة قدرتهم التنافسية من خلال تقديم المساعدة في مجالات نقل التكنولوجيا والأبحاث والمناخ القانوني والتنظيمي الملائم وتنمية الموارد البشرية. ويتولى القطاع الخاص، في المقابل، قيادة عملية النمو الزراعي في جو من الحرية والمنافسة.

٣-١ الإطار السياسي والمؤسساتي:

إنّ العالم العربي بحاجة إلى اعتماد سياسة زراعية تهدف إلى تحديث القطاع الزراعي كي يستجيب لحاجات الأسواق المحلية والخارجية وليكون تنافسياً من حيث النوعية والأسعار. ويكون ذلك من خلال:

- اعتماد سياسة موحّدة ومشتركة: فلا بد من التعلّم من مختلف التجارب العربية من أجل صياغة السياسات والاستراتيجيات المناسبة؛
- استغلال الموارد الزراعية أفضل استغلال، لا سيما الأراضي والمياه، بالاستناد إلى قابليّة الاقتصاد على البقاء وفعاليته والعدالة الاجتماعية، ضماناً لاستدامته ومن أجل حماية البيئة والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي؛
- تنمية المناطق الريفية من خلال مقاربة تنموية ريفية متكاملة تكون الزراعة فيها حجر الزاوية؛
- تحسين تنافسية الإنتاج الزراعي في الأسواق المحلية والخارجية؛
- تمكين القطاع الخاص من العمل بحرية والمساهمة في التنمية الريفية والزراعية؛
- تعزيز البنى المؤسساتية والإطار القانوني في القطاع الزراعي وتنمية الموارد البشرية لتأمين الخدمات بشكل فعّال أكثر؛
- تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في وضع الاستراتيجيات

الزراعية المستقبلية، إضافة إلى دور الجامعات في تنسيق تطبيق تلك الاستراتيجيات. كما يجب إنشاء لجان للمزارعين للنظر في احتياجات المزارعين ومشاكلهم. وينبغي أيضاً تعزيز دور المرأة والشباب في الزراعة من أجل تحقيق تنمية ريفية متكاملة؛

- مراقبة تشرذم الحيازات الزراعية من خلال تجميع تلك الحيازات وغيرها من الآليات؛
- تطوير قنوات ونظم خاصة بالدعم الريفي مع مشاركة المجتمعات الريفية المحلية مشاركة كاملة تهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية.

٣-٢ تنمية الموارد الطبيعية:

مما لا شك فيه أنّ الموارد المائية ومن الأراضي محدودة جداً في معظم البلدان العربية. فيكون الرهان الأول إذا استعمال تلك الموارد بشكل فعّال في الزراعة الكثيفة اليد العاملة لزيادة المداخيل والاستخدام قدر المستطاع. كما يتعيّن على الحكومات التدخل بقوة لتنظيم استعمال الأراضي والمياه وتفعيل استعمال الموارد النادرة وضمان استدامة الموارد المتوفرة حالياً لأجيال المستقبل. في ما يلي بعض الاقتراحات لمعالجة هذه المسائل:

- يجب كبح الإفراط في استغلال الأراضي من خلال ترسيم المناطق المخصصة للاستعمال وإطلاق برامج توعية زراعية ونقل التكنولوجيا اللازمة وإرساء إطار قانوني ومؤسساتي يلبي الحاجات الآنفة؛
- تشجيع اللجوء إلى خطط تضمن استعمالاً فعالاً للأراضي؛
- استعمال الموارد الزراعية بحسب قيمها واستدامتها النسبية؛
- تعزيز الإنتاجية والإدارة المستدامة للأراضي الزراعية؛
- اعتماد إدارة مستدامة للمراعي وحماية الثروة الحرجية والمحميات الطبيعية؛
- زيادة المساحات والفترات المخصصة للرعي في المراعي؛
- تأهيل الموارد المائية وزيادة الإمدادات المائية في موازاة استغلال ينابيع المياه المتوفرة بواسطة التكنولوجيا المناسبة لهذا الغرض؛
- تحسين تقنيات جلب المياه المعتمدة؛
- تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي لإدارة المياه.

٣-٣ الإنتاج والتسويق والتجارة:

يمكن زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال:

- تشجيع البحث العلمي وبرامج التوعية في القطاع الزراعي؛
- وضع خارطة للأراضي الصالحة للمساعدة على تحسين إنتاجية النظم الزراعية في العالم العربي؛
- زيادة إنتاجية الأنواع والأصناف المحلية؛
- حماية المنطقة من الأمراض والآفات؛
- استعمال مبيدات الحشرات المناسبة والسليمة بيئياً؛
- تقديم دعم مالي لإدخال التكنولوجيا اللازمة لتفعيل الإنتاج؛
- تأمين البنية التحتية الضرورية للإنتاج كالطرقات الزراعية وتوسيع الخدمات الزراعية والبيطرية وإشراك المزارعين فيها؛
- تشجيع قيام صناعات زراعية وغذائية والتركيز على التعاونيات.

أما التسويق والتجارة في القطاع الزراعي، فعلى العالم العربي مراعاة النقاط التالية:

- ضمان نوعية عالية وأسعار مناسبة للمنتوجات الزراعية من خلال حسن استعمال التكنولوجيا؛
- تأمين السلع حسب الطلب في السوق وتشجيع إبرام العقود مع المزارعين ونشر الأبحاث حول آليات التسويق؛
- تشجيع قيام شركات لتطوير التصدير؛
- تأمين البنى التحتية والخدمات اللازمة لتقييم نوعية الإنتاج الحيواني مقارنة مع المعايير الزراعية العالمية؛
- تأمين الخدمات الضرورية لتخزين السلع الزراعية وتوضيبها وتعليبها ونقلها؛
- اعتماد أطر قانونية تراعي الاتفاقات الإقليمية والدولية؛
- تعزيز الاستفادة من تجارة السلع الزراعية على المستوى الدولي من خلال دراسة الفرص المستقبلية لكل سلعة وبحسب السوق؛
- الحدّ من الروتين الإداري في التجارة في القطاع الزراعي؛
- تشجيع التصدير الزراعي ودعمه والعمل على تعزيز القدرة على الولوج إلى الأسواق العالمية.

٣-٤ الأبحاث العلمية:

لم يعد تقسيم العالم على أساس جغرافي بحت - أي بين الشمال والجنوب أو الشرق والغرب - صالحاً بعد اليوم. فمن الواضح أنّ العالم بات مقسّماً بين من يملكون التكنولوجيا ويسخّرونها لمصالحهم ومن لا يملكونها. مما يزيد من اتساع الهوّة التكنولوجية

بين البلدان. من هنا الحاجة إلى تعزيز اللجوء إلى التكنولوجيا والأبحاث العلمية في العالم العربي، لا سيما في القطاع الزراعي، خاصة بعدما فشلت المؤسسات الحكومية في ردم تلك الهوة. لذا، يتعيّن على مؤسسات المجتمع المحلي والقطاع الخاص لعب دور حاسم للمساهمة في نقل التكنولوجيا.

تعطي النقاط التالية بعض الاقتراحات حول كيفية استعمال الأبحاث في الإنتاج والتجارة في القطاع الزراعي:

- الاستعانة بالأبحاث التطبيقية والتكنولوجيا لتحسين الإنتاجية الزراعية وتنوعها؛
- نقل المعرفة والخبرات في مجال استعمال التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج الزراعي؛
- ربط مؤسسات الأبحاث والمشاريع الزراعية بشبكة واحدة وتأمين التنسيق والتعاون بينها؛
- تعزيز بناء القدرات لا سيما في مجال الموارد البشرية والبنى التحتية والتجهيزات؛
- تفعيل دور المراكز الوطنية للبحث العلمي للمساعدة على نقل التكنولوجيا والعمل كوسيط بين مختلف المؤسسات؛
- تشجيع الجامعات ومراكز الأبحاث على نشر الأبحاث الأكاديمية والتطبيقية حول مواضيع تتعلق بالأولويات الزراعية؛
- تشجيع القطاع الخاص على الابتكار وإجراء أبحاث تساهم في تنمية الزراعة. ويكون هذا مثلاً من خلال حقوق الملكية الفكرية التي ستشجّع بلا شكّ على زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي.

٤- التكامل الإقليمي والتجارة العربية في القطاع الزراعي:

تعترض مشاكل عديدة مشروع إقامة سوق عربية مشتركة. فنادراً ما اعتمدت الدول العربية سياسات تشجّع التجارة بينها، إذ لم يكن هذا النوع من التبادل التجاري يتعدى نسبة ٦ أو ٧٪ حتى العام ١٩٩٦. يبرز الجدول ٤ أدناه بعض الإحصاءات حول حجم الصادرات الزراعية بين الدول العربية في العام ١٩٩٧.

الجدول ٤: الصادرات الزراعية بين الدول العربية نسبةً إلى التجارة الإجمالية في كل دولة

البلد	الصادرات إلى الدول العربية الأخرى
سوريا	٪٢٩
المملكة العربية السعودية	٪٣٠
المغرب	٪٦
مصر	٪٤

المصدر: www. arabnews. com

تُعزى هذه المستويات المتدنية إلى عدة عوامل. أولاً، وجود صناعة غير فعّالة وذات درجة حمائيّة عالية جداً في الدول العربية الفقيرة، فتعجز بالتالي عن تأمين المنتوجات التي تحتاج إليها السوق العربية. ثانياً، لم ترسمل دول عربية كثيرة حتى الآن ميزاتها الطبيعية لتتحول إلى مراكز تنمية استراتيجية قادرة على إنتاج سلع تضاهي السلع العالمية وتُباع محلياً وإقليمياً ودولياً. ثالثاً، تعاني الدول العربية من محدودية فرص الإنتاج المشترك من أجل تنويع الأسواق بدل دعم السلع الأساسية لمنع الدول الأخرى من فتح أسواقها. أخيراً، إنّ مستوى التواصل بين البلدان العربية وكمية المعلومات المتوفرة غير كافية لإطلاق مبادرات للتكامل داخل المنطقة العربية، لا سيما في ظلّ استمرار بعض النزاعات السياسية على الحدود بين عدد من الدول العربية.

لا بد من التنبه إلى بعض النقاط المهمة عند بحث العوامل التي تحدّ من إمكانية قيام نظام تجارة وإنتاج عربي متكامل في المجال الزراعي:

- يشكل نقص الموارد المائية، كما أسلفنا، عائقاً هاماً أمام زيادة مساحة الأراضي المزروعة وإنتاجيتها؛
- تتخذ البلدان العربية عادة مبادرات فردية تخدم اكتفاءها الذاتي بمعزل عن انعكاسات مثل هذه المبادرات على البلدان العربية المجاورة.

من المكاسب التي بإمكان التكامل الإقليمي أن يجنيها في ظلّ العولمة: «الرفاهية الاقتصادية وتعزيز السلطة السياسية في الشؤون الخارجية للمنطقة وأهداف غير اقتصادية (لا سيما في مجال الأمن)»[١٢]. لقد بدأت بلدان عربية كثيرة عملية التفاعل الإقليمي،

لكن الجهود المبذولة لا زالت محدودة في هذا المجال. ويُعزى أحياناً تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي في المنطقة، مقارنة مع بلدان نامية أخرى، إلى ضعف محاولات التكامل الإقليمي، مما يفسّر ضخّ رساميل محدودة إلى العالم العربي، مقارنة مع بلدان نامية أخرى. كذلك، لم يتعدّ معدل نمو الصادرات العربية ١.٥٪ سنوياً وهي نسبة متدنية نوعاً ما مقارنة مع النسبة المسجلة في بلدان نامية أخرى (١٠٪)[١٣].

يبيّن الجدول ٥ أدناه حصّة التجارة ما بين المنطقة الواحدة من التجارة الإجمالية في مناطق جغرافية مختلفة، حيث يبرز تراجع النسب المسجّلة في الشرق الأوسط.

الجدول ٥: التجارة ما بين المنطقة الواحدة (الصادرات والواردات) نسبةً إلى التجارة الإجمالية

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	معدل ٧- ١٩٩١
الاتحاد الأوروبي	٦٤.٨	٦٥.٢	٦٠.٧	٦١	٦١.٨	٦٠.٩	٦٠	٦٢.١
بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ومجموعة الدول المستقلة	٢١.٧	٢٢.٣	٢٥.٨	٣٣.٢	٣٤.٨	٣٤.٤	٣٥.٣	٢٩.٦
آسيا	٣٤.٧	٣٦.١	٣٥.٧	٣٧	٣٧.٧	٣٨	٣٨.١	٣٦.٨
أفريقيا	٧.٤	٧.٨	٨.٢	٨.٩	١٠.٧	١٠.٥	١٠.٣	٩
الشرق الأوسط	٧.٣	٧.١	٧.٦	٧.٩	٧.٢	٦.٦	٥.٨	٧.١
القسم الغربي من الكرة الأرضية	٦.٦	١٧.٧	١٨.٤	١٨.٣	١٨.٨	١٩.٣	١٩	١٨.٣

المصدر: www. al-bab. com/arab/eco/sulaiman. htm

إذا أرادت البلدان العربية تجنّب المزيد من التهميش في الاقتصاد العالمي، سيتعيّن على الحكومات العربية إجراء تكييفات هيكلية توصلاً إلى مجموعة سياسات تجارية تشجّع التكامل بعيداً عن النزعات الحمائيّة. مما يعزّز فرص العالم العربي عامة (وليس فقط على المستوى شبه الإقليمي) للدخول في اتفاقات تجارة إقليمية مع الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط. أما المجموعات الشبه إقليمية الموجودة في العالم العربي، فهي مجلس تعاون دول الخليج العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

من شأن إبرام اتفاق تجارة إقليمي (RTA) على مستوى العالم العربي ككل زيادة تحرير التجارة نظراً إلى تطابق مضمون هذا الاتفاق مع مضمون جولة الأورغواي. فيعطي تحرير التجارة في العالم العربي زخماً اقتصادياً وسياسياً في مواجهة التكتلات الإقليمية الكبيرة الأخرى، كالاتحاد الأوروبي مثلاً. كما يساعد اعتماد سياسة وأهداف تجارية مشتركة من قدرة البلدان العربية على المقايضة في المفاوضات المتعددة الأطراف حول سياسات التجارة العالمية. إلا أن تحرير التجارة، كما جاء في الفقرات السابقة، قد يكون سيفاً ذي حدّين نظراً إلى مفاعيله الجانبية المحتملة على المحيط الزراعي والظروف الاجتماعية.

خلاصة:

تمارس التحوّلات الاقتصادية والسياسية على المستوى العالمي ضغطاً متزايداً على العديد من البلدان، لا سيما البلدان النامية، من أجل اعتماد تدابير تساعدها على التعامل مع تغيّر الظروف هذا. لكن رغم الافتراض الضمني السائد بأن العولمة ستدفع عجلة النمو والتنمية بالتساوي بين جميع البلدان، إلا أن الانقسام بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب لا زال قائماً وإن بشكل ومنحى مختلفين.

غالباً ما يتمحور النقاش عند صياغة السياسات التجارية حول الزراعة كمصدر أساسي للإنتاج ولتوليد المداخيل. فلقد غيّرت العولمة نمط التجارة في القطاع الزراعي، مع ما رافقها من انعكاسات سلبية وإيجابية على مختلف البلدان. إلا أن الانعكاسات السلبية أثرت بالأخص على البلدان النامية، نظراً إلى غياب الشروط البنيوية اللازمة للتكيّف مع الاتفاق الجديد حول الزراعة الذي نتج عن جولة الأورغواي.

يواجه العالم العربي رهانات أخرى في القطاع الزراعي، حيث تعيق النزعات الحمائية والسياسات الداخلية زيادة القدرات الإنتاجية. ولا شك أن التكامل الإقليمي سيساعد على إرساء استراتيجيات مشتركة وعلى تقديم الدعم المالي من البلدان العربية الفقيرة إلى البلدان العربية الفقيرة في محاولة لتنويع صادراتها الزراعية ودفع عجلة النمو في المنطقة. لكنّ هذا لن يتحقق ما لم يبادر كل بلد عربي إلى إصلاح قطاعي الزراعة والتجارة على المستوى الداخلي

بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث، توصلاً إلى تنمية الزراعة وضمان استقلاليتها.

هوامش

١ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)، قسم دعم السياسات الزراعية، موقع www. fao. org في ٢٠ آب/أغسطس.
٢ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، قسم دعم السياسات الزراعية، موقع www. fao. org في ٢٠ آب/أغسطس.
٣ منظمة التجارة العالمية، موقع www. wto. org في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠١
٤ منظمة التجارة العالمية، موقع www. wto. org في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠١
٥ بيلّو، والدن، منظمة التجارة العالمية تحاول التغلّب على معارضة البلدان النامية لجولة جديدة من المحادثات التجارية، Bangkok Post، ٧ آذار/مارس ٢٠٠١
٦ مسودة التقرير المرفوع إلى الأمين العام حول الزراعة المستدامة والتنمية الريفية ((SARD والإدارة المتكاملة للموارد الزراعية ومكافحة التصحّر والجفاف.
٧ مريانو، رافائيل، وقع العولمة على القطاع الريفي، موقع www. davos. ch في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠١
٨ فيرانتينو، مايكل، التجارة الدولية ونوعية البيئة والسياسة العامة في كينغ، فيليب (ناشر)، International Economics and International Economic Policy (الاقتصاد الدولي والسياسة الاقتصادية الدولية)، شركات ماك غرو وهيل، الولايات المتحدة الأميركية، ٢٠٠٠.
٩ مريانو، رافائيل، وقع العولمة على القطاع الريفي، موقع www. davos. ch : في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠١.
١٠ أندرسون، كيم، الزراعة والبلدان النامية وجولة الألفية لمنظمة التجارة العالمية، مركز الدراسات الاقتصادية الدولية، أستراليا، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩
١١ شهادة للقتل، مؤسسة الأبحاث العلمية، التكنولوجيا وعلم البيئية، الهند، ٢٠٠٠.
١٢ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، قسم دعم السياسات الزراعية، موقع www. fao. org في ٢٠ آب/أغسطس.
١٣ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، قسم دعم السياسات الزراعية، موقع www. fao. org في ٢٠ آب/أغسطس.
١٤ عاطف قبرصي وجاد إسحق (١٩٩٨)، الأمن المائي وحروب المياه أو السلام الجاف في الشرق الأوسط، تقارير ووثائق رقم ١٩، Water and Dispute Prevention: South perspectives (المياه وتجنّب النزاعات من منظار جنوبي)، مركز الجنوب العالمي، الجامعة الأميركية، واشنطن العاصمة.
١٥ سليمان، ناصر، توجهات التكامل الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، موقع www. al-bab. com/arab/eco/sulaiman. htm في ٢٠ آب/أغسطس.
١٦ سليمان، ناصر، توجهات التكامل الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، موقع www. al-bab. com/arab/eco/sulaiman. htm في ٢٠ آب/أغسطس.

قائمة المراجع:

١- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، قسم دعم السياسات الزراعية، موقع www. fao. org في ٢٠ آب/أغسطس.
٢- منظمة التجارة العالمية، موقع www. wto. org في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠١.
٣- بيلّو، والدن، منظمة التجارة العالمية تحاول التغلّب على معارضة البلدان النامية لجولة جديدة من المحادثات التجارية، Post Bangkok، ٧ آذار/مارس ٢٠٠١.
٤- مسودة التقرير المرفوع إلى الأمين العام حول الزراعة المستدامة والتنمية الريفية (SARD) والإدارة المتكاملة للموارد الزراعية ومكافحة التصحّر والجفاف.
٥- مريانو، رافائيل، «وقع العولمة على القطاع الريفي»، موقع www. davos. 2001. ch في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠١.
٦- فيرانتينو، مايكل، «التجارة الدولية ونوعية البيئة والسياسة العامة» في كينغ، فيليب (ناشر)، International Economic Policy and International Economics الاقتصاد الدولي والسياسة الاقتصادية الدولية)، شركات ماك غرو وهيل، الولايات المتحدة الأميركية، ٢٠٠٠.
٧- أندرسون، كيم، الزراعة والبلدان النامية وجولة الألفية لمنظمة التجارة العالمية، مركز الدراسات الاقتصادية الدولية، أستراليا، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.
٨- شهادة للقتل، مؤسسة الأبحاث العلمية، التكنولوجيا وعلم البيئية، الهند، ٢٠٠٠.
٩- سليمان، ناصر، توجهات التكامل الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، موقع www. al-bab. com/arab/eco/sulaiman. htm في ٢٠ آب/أغسطس.
١٠- موقع www. arabnews. com في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠١.
١١- المركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة، النظم الوطنية للأبحاث الزراعية في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، حلب، سوريا، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.
١٢- جاد إسحق وموريس سعادة (١٩٩٩)، الخيارات الاستراتيجية لإدارة مستدامة للموارد الطبيعية في فلسطين، المؤتمر الفلسطيني حول السياسات والاستراتيجيات الزراعية، وزارة الزراعة، الخليل، ٢٥-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر.
١٣- عاطف قبرصي وجاد إسحق (١٩٩٨)، الأمن المائي وحروب المياه أو السلام الجاف في الشرق الأوسط، تقارير ووثائق رقم ١٩، Water and Dispute Prevention: South perspectives (المياه وتجنّب النزاعات من منظار الجنوب)، مركز الجنوب العالمي، الجامعة الأميركية، واشنطن العاصمة.
١٤- الموارد العالمية ١٩٩٢-١٩٩٣؛ معهد المحيط الهادئ للدراسات في مجال التنمية والبيئة والأمن، ستوكهولم، معهد البيئة وتقديرات البنك العالمي، ١٩٩٠-١٩٩٥.
١٥- مؤشر الاستدامة البيئية للعام ٢٠٠١، الاجتماع السنوي ٢٠٠١، دافوس، سويسرا.
١٦- القاسم، صبحي، الأمن الغذائي في العالم العربي: حاضراً ومستقبلاً، معهد عبد الحميد شومان، عمّان، الأردن، ١٩٩٣.

الحكم العالمي للتجارة وعلاقته بالتنمية

داني رودريك ، جامعة هارفرد

الملخص التنفيذي:

من المتعارف عليه، على الأقل في الاتفاقية المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية، بأن هدف نظام التجارة العالمي هو رفع مستوى المعيشة في العالم - وليس تعزيز التجارة بحد ذاتها. ولكن منظمة التجارة العالمية والمنظمات المقرضة تنظر إلى هذين الهدفين - تعزيز التنمية وتفعيل التجارة - كمرادفين، لدرجة تم فيها بسهولة استبدال تطوير التنمية بتطوير التجارة. فجاءت النتيجة النهائية المزج بين الوسيلة والغاية. فأضحت التجارة هي العدسة التي من خلالها يتم إدراك التنمية ، بدلا من العكس.

فلنتصور نظاماً تجارياً تهدف فيه القوانين التجارية إلى تعزيز الإمكانيات التنموية، وبالأخص في البلدان الأفقر في العالم. فبدلاً من طرح السؤال كيف يمكننا تعزيز التجارة وزيادة فرص الدخول إلى الأسواق؟، يطرح المفاوضون السؤال كيف يمكننا تمكين البلدان لتخرج من دوامة الفقر؟ ، أو كيف يمكن لهذا النظام أن يختلف عن النظام القائم حالياً؟.

تعتمد الإجابة على هذه الأسئلة على كيفية قراءة التاريخ الاقتصادي المعاصر والدور الذي يلعبه الانفتاح التجاري على مسار التنمية الاقتصادية. فالنظرة السائدة في عواصم مجموعة البلدان السبعة والمنظمات المقرضة المتعددة الأطراف هي أن النمو الاقتصادي يعتمد على الاندماج في الاقتصاد العالمي. في المقابل يتطلب الاندماج الناجح تعزيز فرص الدخول إلى أسواق البلدان المتقدمة صناعيا وإجراء سلسلة من الإصلاحات المؤسساتية في الداخل (تبدأ من الإصلاح الإداري والتشريعي وتنتهي بشبكات الأمان) من أجل بلوغ انفتاح اقتصادي قابل للتطبيق ومولد للنمو. وأطلق على هذه النظرة النظرة التقليدية المنفتحة - منفتحة بسبب اعترافها بأن الاندماج يتطلب أكثر من مجرد تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة، وتقليدية لأنها تمثل الحكمة التقليدية السائدة. في هذا المجال، فإن ما تركز عليه منظمة التجارة العالمية في توسيع فرص الدخول إلى الأسواق وتعميق الاندماج من خلال تنسيق سلسلة واسعة من الممارسات المتعلقة بالتجارة هو تماما ما تتطلبه التنمية حسب وجهة نظرها هذه.

تحاول هذه الورقة عرض طرح بديل للتنمية الاقتصادية، طرح يشكك بمركزية التجارة والسياسة التجارية ويؤكد بدلا عن ذلك على الدور المحوري للابتكارات المؤسساتية المحلية. كما تناقش أن النمو الاقتصادي نادرا ما يتحقق من خلال الوصفات المستوردة، وان الانفتاح الاقتصادي نادرا ما يشكل أي خطر في البداية. في المقابل فالإصلاحات الأساسية المطلوبة هي الجمع بين ابتكارات مؤسساتية غير تقليدية، مع بعض عناصر النظرة السائدة. وهي لا بد أن تكون مصاغة بحسب حاجات البلد، كما أنها مبنية على أساس المعرفة والتجربة المحلية. وهي أخيراً موجهة للمستثمرين المحليين ومصممة بحسب الواقع المؤسساتي المحلي.

إن التركيز على أولوية التنمية وتقليص الفقر، بالترافق مع فهم مبني على التجربة العملية للعملية التنموية تقدم لنا أساسا لنظرة جديدة إلى عمل منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري العالمي.

تدافع هذه الورقة عن وجهة نظر ترى أن الدول النامية تخطئ إذا أعطت الأولوية في سياساتها الضاغطة للشكوى من بعض الاختلالات المحددة في شروط دخول الأسواق (مثل نظام سقوف الاستيراد، أو الحماية التي توفرها الدول الصناعية لزراعتها أو لقطاع النسيج) في المقابل، من الأفضل لهم الضغط لأحداث تغيرات تضع التنمية على رأس قائمة جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، وبالتالي توفير مزيج أفضل من فرص أوسع لدخول الأسواق والفرصة لمتابعة الاستراتيجيات التنموية الملائمة.

أما فيما يتعلق بالجدل حول أي من الاستراتيجيات، النمو أو تقليص الفقر، تعود بمنافع اكبر، فإن هذه الورقة ترى أن هذه الثنائية غير صحيحة، وذلك أن السياسات التي تتجه نحو تحسين وضع الفقراء تحقق النمو بشكل عام. بالرغم من أن الحد من الفقر هو هدف جدير بالاهتمام بحد ذاته، لثلاثة أسباب:

١) إن النمو إجراء غير كاف للرفاه الاجتماعي، كونه يتجاهل مستوى الدخل وتوزيعه، وان استراتيجيات النمو قد تحقق عوائد مختلفة على الفقراء؛ ٢) قد تكون التدخلات الهادفة إلى مساعدة الفقراء هي الوسيلة الفضلى لرفع معدلات الدخل، فهي تعمل على تقليص الهوة بين التكاليف الخاصة والاجتماعية؛ ٣) تسعى السياسات التي تتجه نحو الفقراء إلى تمكين الناس، بما فيهم الفقراء، وتزيد بالتالي من المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة. فالمشكلة في القوانين التجارية الحالية لا تقتصر على التشديد على

التجارة والنمو على حساب تقليص الفقر، بل التأكيد على التجارة على حساب تقليص الفقر وزيادة النمو معاً.

بالعودة إلى العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، تناقش الورقة ما أسمته النظرة المنفتحة والتقليدية والتي برزت بعد فشل توافق واشنطن (نقطة انطلاق السياسات النيوليبرالية) في الثمانينات والتسعينات. تتخطى هذه النظرة التحرير والخصخصة لتشمل الحاجة إلى قانون وإشراف ماليين، وإصلاح تشريعي وإداري، ومرونة في اليد العاملة، وشبكات أمان اجتماعية. ولكن طابع إصلاحاتها يميل نحو المفهوم الانكلو - ساكسوني لإدارة المؤسسات بشكل سليم، كما أنها محكومة لفكرة الاستجابة لمتطلبات شروط الاندماج في الاقتصاد العالمي. ولكن المطلوب في المقابل هو مقاربة تؤكد على الابتكارات المؤسسية المحلية (والتي تشمل مزيج بين التقليدي وغير التقليدي) وعلى استراتيجيات استثمار مصممة خصيصا لكل بلد.

يدعم هذا الجدل اختبار تم على ثلاثة أنماط من الاستراتيجيات التنموية: ١) استراتيجيات بدائل الاستيراد المبنية على أساس الحمائية المؤقتة للمنتجين المحليين، والذي تم تنفيذه بنجاح في العديد من البلدان النامية خلال الستينات وأوائل السبعينات. ٢) استراتيجيات تصنيع موجهة إلى الخارج، كالذي اتبعته نمور شرق آسيا في الثمانينات، حيث نجح التصدير في توليد النمو مع توفير الدعم الحكومي على الاستثمار الخاص، بما فيها دعم الاقتراض والحوافز الضريبية وإعفاء جمركي لمدخلات الإنتاج بالإضافة إلى تطوير التعليم والبنى التحتية. و٣) استراتيجيات إصلاح بخطين، كالذي اتبعته الصين وموريسيوس في نهاية السبعينات، والذي يجمع بين تحرير الأسواق وتدخل الدولة بطرق مختلفة.

يحاول القسم الثالث من الورقة دراسة الأدبيات المتعلقة السياسة التجارية والأداء الاقتصادي، والذي يشكل أساس الرأي الشائع بمنافع الانفتاح التجاري، وتستنتج هذه القراءة عدم وجود برهان مقنع بان التحرر التجاري مرتبط بالضرورة بالنمو الاقتصادي. برزت هذه التصورات بسبب الخطأ في إرجاع عدد من ظاهرات الاقتصاد الكلي (مثل التقييم الزائد لقيم العملات، واللااستقرار الماكرو - اقتصادي)، وإرجاع الفشل المؤسساتي، والتموضع الجغرافي، ونسبته هذه المسائل جميعاً إلى السياسات التجارية. فالعلاقة المستقرة الوحيدة التي أمكن اكتشافها هو أن البلدان تقلص القيود التجارية كلما أصبحت أكثر ثراء، ويبرهن ذلك أن معظم بلدان العالم المتقدمة حققت النمو الاقتصادي خلف حواجز الحماية، التي عملت لاحقا على تخفيفها. يطرح ذلك أسئلة خطيرة حول الأولوية المعطاة للسياسات الاندماجية في برامج الإصلاح المألوفة. فالمشكلة لا تكمن في تحرر التجارة بحد ذاتها، بل في تحويل المصادر المالية والسياسات الاقتصادية عن الأولويات التنموية الأكثر إلحاحاً.

يتوسع القسم الرابع في مناقشة هذه النقطة، حيث يقوم بعرض بعض المقايضات التي أجبرت البلدان النامية على مواجهتها في اتخاذ قرار تطبيق إجراءات منظمة التجارة العالمية، والتي تعكس الاهتمام الضئيل بالأولويات التنموية المطلوبة. علما أن الاتفاقيات الثنائية أو المناطقية ليست أفضل فيما يتعلق بالالتزامات المطلوبة للتبادل من أجل تعزيز فرص الدخول إلى الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، فإن تأكيد هذا النوع من الاتفاقيات على إلغاء دور الدولة من وضع السياسات الاقتصادية أو ضبطها يضعضع من قدرة الدولة على المباشرة في الإصلاحات المؤسسية اللازمة للاستفادة من الاندماج العالمي.

أما القسم الأخير فيبلور بعضا من المبادئ العامة لنظام تجاري عالمي يضع التنمية هدفا أولا. نظام يقبل بالتنوع المؤسساتي وحق البلدان في حماية إجراءاتها المؤسساتية - طالما لا يتم فرضها على الآخرين. حالما تتم الموافقة على هذه المبادئ وبالتالي دمجها في القوانين التجارية، تصبح الأولويات في البلدان الفقيرة وفي الدول الصناعية منسجمة وتحظى بدعم متبادل. كما أن التوافق على آلية انسحاب من الإجراءات القائمة، من شأنه أن يعزز وسائل الأمان المعتمدة حالياً، للحد من قيود منظمة التجارة العالمية، أو تأجيل بعض التزاماتها لأسباب تتعلق بالأهداف الاجتماعية وإعادة التوزيع والأولويات التنموية. ويتطلب ذلك استبدال اختبار التحقق من معدل ضرر خطير بسبب هذه الإجراءات، بآلية أخرى تستند في التقييم إلى مستوى الدعم المحلي للإجراءات المقترحة من قبل كافة الفرقاء المعنيين - بمن فيهم المصدرين والمستوردين والمستهلكين والمجموعات المهتمة بالشأن العام، ويمكن استكمال هذه الآلية، بالإشراف الذي تمارسه من خلال إشراف منظمة التجارة العالمية على مجمل هذه العملية.

كرست منظمة التجارة العالمية جهودها للتفاوض على شروط الدخول إلى الأسواق. فلا التجارة الحرة هي النتيجة المتوقعة لهذه العملية، ولا مصلحة المستهلك لها الأولوية عند المفاوضين. في

المقابل، لقد تم قولبة برنامج عمل المفاوضين حسب متطلبات الحرب الناشبة بين المصدرين والشركات المتعددة الجنسيات في البلدان الصناعية المتقدمة من جهة، وبين العناصر المعيقة أو المنافسة للاستيراد، لا سيما عنصر العمل، من جهة أخرى. فأن المعاملة التفاضلية للصناعة والزراعة، أو الملبوسات وغيرها من السلع المصنعة، النظام المضاد للإغراق، ونظام حقوق الملكية الفكرية هي كلها نتيجة هذه العملية السياسية. جزء صغير جدا من هيكلية المفاوضات يمكن أن يضمن أن تأتي نتائجها منسجمة مع الأهداف التنموية.

إن أحد نتائج التحول إلى التوجه التنموي هو أن البلدان النامية ستفصح عن حاجاتها غير تلك المرتبطة بدخول الأسواق بل تلك المتعلقة بالاستقلالية السياسية المطلوبة لممارسة الابتكارات المؤسساتية. نتيجة أخرى هي أن على منظمة التجارة العالمية العمل على إدارة نقاط التشابه والتشارك بين الأنظمة الوطنية المختلفة بدلا من تقليص الاختلافات المؤسساتية. وبالتالي فإن النتيجة الأكثر وضوحا تصبح إيجاد بيئة اقتصادية عالمية تخدم التنمية، بحيث يمكن للبلدان استخدام التجارة كوسيلة لتحقيق التنمية بدلا من النظر على التجارة كغاية بحد ذاتها (وبالتالي التضحية بالغايات التنموية). وأخيراً يمكن المحافظة على الرأس المال السياسي الثمين للبلدان النامية من خلال تحاشي الحاجة إلى التفاوض من الجل معاملة خاصة وتفاضلية - وهو مبدأ شكلي أكثر منه جوهري في هذه النقطة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن النظر إلى منظمة التجارة العالمية بأنها الجهة التي تدير التنوع المؤسساتي يخرج البلدان النامية من الدهليز التفاوضي الذي قد يبرز نتيجة التضارب بين مطالبهم في المرونة لتنفيذ سياساتهم التنموية من جهة وشكواهم من الإجراءات الحمائية لدول الشمال على الزراعة، والمنسوجات، والعمالة والمعايير البيئية من جهة أخرى. ولكن طالما أنه يتم النظر إلى هذه المسائل من خلال تعزيز فرص الدخول إلى الأسواق، فالبلدان النامية لن تستطيع الدفاع عن حاجاتها إلى المرونة. وبالتالي فأن الطريقة الوحيدة للدخول إلى الأسواق هي من خلال فرض القيود على استقلالها السياسي في المقابل. حالما ينظر إلى هدف النظام التجاري بالسماح لأنظمة الاقتصاد الوطني الازدهار جنبا إلى جنب - يمكن للجدل أن يتركز حول الأولويات المؤسساتية لكل بلد والوسيلة لجعلهم اكثر انسجاماً.

وأخيراً، يفتح هذا التحول في التوجه أفاق التوافق بين حكومات البلدان النامية، التي تشتكي من انعدام التناسق بين القوانين التجارية، وبين منظمات المجتمع المدني، وخاصة في الشمال، التي تتهم النظام بأنه لا يولي قيم الشفافية، والمحاسبة، وحقوق الإنسان، واستدامة البيئة الاهتمام الكافي. لقد شلت المطالب المتضاربة هاتين المجموعتين عمليات التفاوض التجاري المتعدد الأطراف وسمحت للبلدان الصناعية المتقدمة ولقيادة منظمة التجارة العالمية أن تسيطر على مجال التفاوض بين الأطراف.

يمكن إدارة هذا الخلاف حول تلك المسائل إذا أمكن تحويل النقاش إلى العمليات التنموية - بمعناها الواسع - بدلا من شروط الدخول إلى الأسواق. النظر في النظام التجاري وآليات إدارته - من خلال المتطور التنموي يبين أن حكومات البلدان النامية ومنظمات المجتمع المدني يتشاركان الأهداف ذاتها وهي: الاستقلالية السياسية، وتقليص الفقر، وتحقيق تنمية بشرية مستدامة بيئياً.

التجارة، النوع الاجتماعي (الجندر) والفقر

نيلوفر كاغاتي

الملخص التنفيذي:

إن نظام القوانين والاتفاقيات الذي يحكم حالياً التجارة العالمية مبنى على وجهة النظر المقبولة عامة بأن توسع التجارة الدولية سيحقق المنفعة للدول كافة ولمواطنيها. ويتفرع ذلك من النظرية التجارية السائدة التي تقول بأن التخصص في الإنتاج بحسب الميزة التفاضلية لكل بلد سوف يؤدي إلى توزيع للموارد أكثر عدالة في الاقتصاد الدولي. ويقود بالتالي إلى مستويات أعلى من النمو في كافة البلدان. والنمو بدوره سوف يعزز التنمية الوطنية ويقلص الفقر. بالرغم من الاعتراف بأن تحرير التجارة يوجد رابحون وخاسرون في كل بلد إلا أنه حسب أنصار هذا الرأي، لكنه يحمل في طياته مكاسب صافية بالإجمال، حيث يتم تعويض الخاسرين من خلال مساعدات التكيف التجاري أو من خلال تغيير السياسات الضريبية.

اندرج تحرير التجارة في البلدان النامية في إطار سياسات التكيف الهيكلي، بينما أندرج في البلدان المتقدمة في إطار الاتفاقيات التجارية الإقليمية، أو منظمة التجارة العالمية. بناء عليه تمكنت البلدان الصناعية، ولا تزال، من حماية أسواقها الحساسة تجاه البلدان النامية – مثل الزراعة والمنسوجات وغيرها. في حين أسفر إحباط البلدان النامية من هذا الخلل في التوازن عن الانهيار الذي شهدناه خلال مفاوضات منظمة التجارة العالمية في سياتل في العام ١٩٩٩.

وتنتقد تحدث مجموعات المجتمع المدني التحرر التجاري أيضاً، حيث عارضت مقولة الربط الأوتوماتيكي بين التجارة والنمو والتنمية وطالبت بالمزيد من المشاركة في وضع السياسات والاتفاقيات التجارية.

ويخدم هذا النقاش في الوقت الذي تتم فيه إعادة النظر في مفهوم التنمية. فالإجراءات التنموية القائمة على أساس معايير السوق (الدخل والاستهلاك) يتم استبدالها بإجراءات مبنية على أساس رفاهية الإنسان وبالأخص الفئات المهمشة، مثل الفقراء، الأقليات والنساء. تناقش هذه الورقة ضرورة إعادة تقيم التجارة، على

أساس النمو ودخول الأسواق، والذهاب أبعد من أسلوب تقيم التأثير الاجتماعي للتجارة – والى النظر إلى المحتوى الاجتماعي نفسه والذي يعني العلاقات الاجتماعية المتقاطعة داخل الأمم (الطبقة، النوع الاجتماعي، العرق، الخ) والتي تشكل السياق الذي من خلاله يتم وضع السياسات التجارية. بالتركيز إلى التجارة، والنوع الاجتماعي والفقر، تعاين هذه الورقة جانبين من هذه العلاقة: ١) تأثير التحرير التجاري على التمييز ضد المرأة (وخاصة فيما يتعلق بالعمل، الأجور، واقتصاد الدور الرعائي الذي تقوم به المرأة، الخ و٢) تأثير اللامساواة بين الجنسين على الأداء التجاري.

في الوقت الذي يتم فيه إعادة النظر بمفهوم التنمية، يبرز التناقض بين الاعتراف العام بأن التنمية غير مقتصرة على فعالية الاقتصاد والنمو من أنها، بل تتضمن مفاهيم مثل الرفاهية، والمساواة، والكرامة، والحق في ممارسة الفرد لإمكانياته، وفوق كل ذلك الانعتاق من الفقر، من جهة أولى، وبين الإصرار على التحرر الاقتصادي، وان الوسيلة الفضلى للحد من الفقر هي عبر تحسين الفعالية الاقتصادية وتزايد النمو المتأتي من خلال تحرر التجارة، من جهة أخرى. وهكذا، وبحسب الكتاب المرجعي لإعداد أوراق العمل الخاصة بمكافحة الفقر، الذي يعتمده البنك الدولي فإن النمو الاقتصادي هو العنصر الوحيد والأكثر أهمية الذي يؤثر على الفقر (أيمز ٢٠٠١).

إن هذا الإصرار قائم على تعريف الفقر على أساس مطلق بدلا من الفقر النسبي وتحديده بفقر الدخل فقط. ويناقش النقاد بأنه من الضروري توسيع المفهوم هذا ليشمل ملكية الأصول، وانعدام الكرامة، والاستقلالية والوقت. يجب النظر إلى الفقر بأنه عملية، بدلا من حالة قائمة، والنظر على أولئك الذي يرزحون تحت الفقر بأنهم يستنفذون أملاكهم كافة في محاولاتهم للتعامل مع نتائج الفقر. إن عملية إدماج مفهوم الفقر المطلق مع الفقر النسبي هو ما يعرف بمقاربة فقر القدرات، والتي لا تتركز إلى فقر الدخل بل إلى مفهوم الفقر البشري – والمعرف بأنه إنكار الفرص والخيارات للعيش حياة مقبولة. بالرغم من كثرة التحليلات المتعددة الأبعاد عن الفقر، يتوافق الجميع على النظرة القائلة بأن التمكين وخاصة تمكين النساء، هي أساسية للقضاء على هذه الظاهرة.

النوع الاجتماعي والفقر:

يساعد مفهوم الفقر البشري على إلقاء الضوء على العلاقة بين انعدام المساواة بين الجنسين والفقر، وتحويل التوجه عن الأسرة كوحدة للتحليل إلى وضع كل فرد من أفرادها. فالنساء أكثر عرضة للفقر المزمن بسبب انعدام المساواة بين الجنسين في توزيع الدخل، وفي الحصول على الأصول الإنتاجية مثل القروض، والسيطرة على الملكية أو الدخل. بالإضافة إلى الانحياز ضد المرأة في أسواق العمل. كما أن توزيع الموارد هو غالبا منحاز ضد المرأة داخل الأسرة والدولة والمؤسسات. يقال دائما أن الجهد البشري هو المورد الأساسي والأوفر للفقراء، ولكن لا تملك النساء السيطرة على جهدهن البشري أو على الدخل الذي يتقاضينه. فالعديد من الرجال يمنعون زوجاتهم من العمل خارج المنزل أو يجبروهن على العمل تحت التهديد والعنف، مما يصعب الأمر على النساء بتحويل قدراتهن إلى دخل أو مصدر للرفاهية.

بالإضافة إلى إن انعدام المساواة بين الجنسين يولد الفقر داخل الأسر والمجتمعات والبلدان ويتناقل من جيل إلى آخر، وله بالتالي مفاعيله أيضاً على النمو بما يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على توسع الفقر وأساليب الحد منه. إن اللامساواة بين الجنسين تتوسط العلاقة بين الاقتصاد الماكروي والسياسات التجارية من جهة وبين نتائج هذه السياسات من جهة أخرى.

تأثير تحرير التجارة على انعدام المساواة بين الجنسين:

لقد عمل الاقتصاديون المهتمون بموضوع النوع الاجتماعي والتنمية على تقصي العلاقة المعقدة بين انعدام المساواة بين الجنسين وبين التحرير التجاري خلال العقدين الماضيين. وقد أظهرت الدراسات الحديثة بأن التوجه نحو التصدير في البلدان النامية يتطور بالترافق مع ميل إلى زيادة حصة النساء من اليد العاملة بأجر. لم يتم، في العصر الحديث، الوصول إلى أداء قوي في التصدير من دون الاعتماد على عمالة النساء (جوكز ١٩٩٥:٣). في المقابل، وفي البلدان الصناعية، أدى تزايد التجارة مع البلدان النامية إلى تراجع اليد العاملة النسائية في الصناعات التي كانت مشاركة المرأة فيها كثيفة تقليدياً، مثل المنسوجات والملبوسات والبضائع الجلدية.

أضف إلى ذلك، أن تزايد مشاركة النساء في قوة العمل من خلال الإنتاج الموجه نحو التصدير يبدو أكثر انتشارا في القطاع الصناعي وفي البلدان شبه الصناعية. ولكن، بالرغم من قلة الأبحاث والمعلومات، تظهر الدراسات أن تحرير التجارة في الاقتصاديات المعتمدة على الزراعة له تبعاته السلبية على النساء أكثر منه على الرجال، حتى مع تزايد صادرات إنتاج المحاصيل التقليدية (غلادوين ١٩٩١؛ فونتانا ١٩٩٨). فالعديد من النساء في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء هم عرضة لتدهور الأمن الغذائي، كونهن مزارعات صغيرات أو منتجات لمحاصيل غذائية. فالإصلاحات التجارية هي في الغالب تعمل لمصلحة المنتجين الكبار والمتوسطين كون المزارعين الصغار، وخاصة النساء، يفتقدون إلى فرص الحصول على الاعتمادات، التكنولوجيا الحديثة، والمعرفة بالتسويق وكلها أمور ضرورية للاستفادة من الأسواق الجديدة.

حتى في الحالات التي يتحسن دخل الأسرة فيها مع تزايد الإنتاج للتصدير، قد لا تتحسن الأحوال المعيشية للنساء والأطفال داخل الأسرة. إذا يترافق تزايد دخل الأسرة مع تدني إنتاج المحاصيل الغذائية نتيجة توجيه جهد النساء نحو إنتاج المحاصيل ذات المردود النقدي مما يعني تدهور نوعية الغذاء داخل الأسرة بينما تتزايد أعباء العمل على المرأة. فالمشكلة لا تكمن فقط في السيطرة غير المتكافئة على المصادر داخل الأسرة، بل في الانحياز ضد المرأة في مؤسسات الدولة والسوق.

ولكن إذا تركنا البلدان الصناعية والاقتصاديات الزراعية جانبا، هل يمكن لارتباط تحرير التجارة مع زيادة حصة المرأة من العمل المأجور في قطاع التصدير أن يؤدي إلى زيادة دخل النساء، وبالأخص النساء الفقيرات، وتعزيز فرصهن في التمكين؟ أشك في ذلك ولأسباب عديدة، السبب الأول والاهم، هو أن بالرغم ارتباط تحرير التجارة مع زيادة حصة المرأة من العمل المأجور في بعض الاقتصاديات، فإن إعادة التوزيع القطاعي للعمل تعمل على أيجاد رابحين وخاسرين – بين النساء أنفسهن وبين النساء والرجال. ولو تركزت الخسائر في الوظائف في القطاع غير الرسمي وفي الشركات الصغيرة وبين العمال غير المهرة، وتركزت المكاسب عند العمال المهرة، عندها قد تعاني النساء الفقيرات بشكل غير متكافئ مع النساء الأقل فقرا ومع الرجال أنفسهم.

السبب الثاني هو أن زيادة حصة النساء من العمل المأجور في قطاع التصدير نتيجة إعادة التوزيع القطاعي، قد لا تكون دائمة. فإذا كان السبب الرئيسي لهذه الزيادة هو استبدال العاملين النساء بعاملين رجال في هذا القطاع، من المتوقع حينه أن تكون فرص عمل دائمة. وبالتالي أن تؤدي مع الوقت إلى تحقيق المساواة في الأجور

باتجاه الأجور الأدنى. ولكن إذا حدثت هذه الزيادة، كما تشير الدلائل، نتيجة توسع القطاعات التي تغلب فيها اليد العاملة الأنثوية، وتدهور القطاعات التي تغلب فيها اليد العاملة الذكورية، فمن غير المتوقع أن تؤدي إلى القضاء على عدم التساوي في الأجور وظروف العمل. من الواضح أن زيادة حصة النساء في العمل المأجور جاء في زمن تدهورت فيه قوة العمال بشكل عام، نتيجة زيادة المرونة وحراك رأس المال بسبب الابتكارات التكنولوجية وانعدام النظام في سوق العمل بسبب الحاجة إلى الإبقاء على القدرة على المنافسة في زمن العولمة وتحرير الأسواق.

بالتالي وبالرغم من أن تحرير التجارة له منافعه على النساء فيما يتعلق بالعمل، فإن ميزتهن التنافسية كعاملات تكمن في تدني أجورهن وتردي ظروف عملهن. فمن المعروف أن زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي المرتبط بالتجارة الدولية المعفاة من قوانين العمل المحلية، وفي القطاع غير الرسمي الذي يتصف بساعات عمله الطويلة، وبغياب التأمين الاجتماعي وظروف العمل غير الصحية، وتدني الأجور، وفي الغالب مع خطر التعرض لاعتداء جنسي.

إن أي إعادة تقييم لتأثير تحرير التجارة على المساواة بين الجنسين يجب أن تنظر إلى هذا التأثير لا إلى فرص عمل المرأة المأجور وحسب، بما فيها الأجور وظروف العمل، بل يجب أن تشمل أيضاً على اقتصاد الرعاية المنزلي غير مدفوع الأجر، وقد لاحظ الباحثون أن بان زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة لا يرافقها تقلص متناسب للأعمال المنزلية بدون أجر. كون الرجال بمعظمهم لا يبدون استعدادا للمشاركة في تقاسم الأعباء مع النساء في هذا المجال. وقد لوحظ وجود نوعين من النتائج: إما أن يتم اختزال التقديمات الرعائية و/أو يتم اختصار أوقات الفراغ عند النساء. وقد ربط تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ بين تكثف المنافسة العالمية وبين اختصار التقديمات الرعائية - المدفوعة وغير المدفوعة - الأمر الذي يهدد بدوره التنمية البشرية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تحرير التجارة جاء ضمن مجموعة من الإجراءات مثل إلغاء القيود التشريعية والخصخصة والتقشف المالي، وتفتقد العديد من الحكومات إلى القدرات الإدارية والمالية لتخفف من حدة الآثار الاجتماعية السلبية لتحرير الاقتصاد: أولا، يقلص تحرير الأسواق من قدرات الحكومات على توفير الخدمات و/أو شبكات الأمان للفئات المهمشة من خلال تقليص عائدات الدولة. ثانيا، ومن أجل جذب رأس المال الأجنبي، اضطرت الحكومات إلى منح إعفاءات ضريبية، وبالتالي تم تحويل العبء الضريبي من رأس المال إلى العمل في مجمل الاقتصاد العالمي. عندما يتم تقليص الخدمات الاجتماعية، أو عندما تفرض رسوم على مستخدميها. فإن تأثير ذلك يكون أشد على الفقراء، وغالبيتهم من النساء. فالنساء يتحملن عبئا مزدوجا بخسارة خدمات مثل التعليم، والرعاية الصحية، والمياه النظيفة، الخ، بالإضافة إلى بزيادة ساعات عملهن غير المدفوعة داخل المنزل من أجل التعويض عن هذا النقص.

فالمسألة لا تختصر أن بعض النساء يخسرن بينما البعض الأخر يكسب من توسع التجارة. بل تتمثل في كون انعدام المساواة بين الجنسين متعدد الأبعاد، إذ حتى عندما تكسب بعض النساء في أحدها، مثل العمل، فإنهن قد يخسرن في بعد آخر، مثل وقت الفراغ. إن العمل المأجور يعطي للنساء سلطة أكبر للتحكم بالدخل ولتعزيز أوضاعهن وقدرتهن على التفاوض داخل الأسرة أو المجتمع. بالإضافة إلى أن تزايد القدرة على التحكم بالدخل يعزز من رفاهية المرأة ومن رفاهية أولادها. في الوقت نفسه، تصبح النساء جزءاً من القوة العاملة بصفة بائعين صغار للعمل، وهو ما يعبر عن تمييز سلبي بين الطبقات (بين العمل ورأس المال)، وداخل الطبقة نفسها، بين العاملات النساء والعمال الرجال.

تأثير انعدام المساواة بين الجنسين على الأداء التجاري

إن اللامساواة بين الجنسين في التحكم بالموارد مثل الأرض والقروض والمهارات لا يعيق قدرات المرأة للاستفادة من الفرص الجديدة الناتجة عن تحرير التجارة فحسب، بل يعيق أيضاً المخرج النهائي للإنتاج وبالتالي كافة التصدير للبلد كافة. إن انعدام المساواة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والمواد اللازمة للزراعة يؤدي إلى تدني نسب النمو والإنتاجية (٢٠٠٠) وبالتالي يحد من التصدير، وبالأخص في الاقتصاديات الزراعية التي يسيطر عليها المساهمين الصغار. لقد أظهرت الأبحاث أن انعدام المساواة بين المرأة والرجل داخل الأسرة ساهم في إعاقة سعة طاقة التصدير في إقتصاديات البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء (داريتي ١٩٩٥، وارنر وكامبل ٢٠٠٠).

في المقابل، وفي بعض البلدان نصف المصنعة والتي تتوجه نحو التصدير، فأن انعدام المساواة بين الجنسين في أجور الصناعة ساهم في تحفيز الاستثمار وحقق بالتالي نسب نمو أكثر ارتفاعا

(سكوينو ٢٠٠٠). بالرغم من أن كافة الأبعاد المرتبطة بانعدام المساواة ضد المرأة (في التعليم، والصحة، والتدريب) تؤدي إلى ضبط الإنتاج وتعيق بطريقة غير مباشرة الأداء التجاري، فإن انعدام المساواة في الأجور يؤثر إيجابيا على النمو في إطار المنافسة العالمية.

مع أن الاختلاف في الأجور على أساس الجنس له أفضلية تنافسية في بعض البلدان نصف المصنعة ولكن في حال تبنيه من قبل هذه البلدان جميعا قد ينتج عنه تدهور بطيء ولكن ثابت في شروط التبادل التجاري بالمقارنة مع البلدان الصناعية. إن الصادرات المصنعة من البلدان النامية هي أكثر ارتباطا بالنساء من الصادرات من البلدان الصناعية. فالتفاوتات في الأجور على أساس الجنس قد يؤثر على تحديد شروط التبادل بمعنى أن الأجور المنخفضة التي تدفع للنساء العاملات تسمح بتخفيض السعر النهائي للمتوج من دون المساومة على الحصة من الأرباح (جوكز ١٩٩٩). إن ذلك يشير إلى مشكلة أخرى في التوصل إلى المساواة في الأجور بين الجنسين من خلال تحرير التجارة: وهي أن النساء في مختلف البلدان موزعات ضمن مجالات ضيقة نسبيا من المهن ويتنافسن تجاريا فيما بينهن. يقدم تحرير التجارة والاستثمار العديد من الحوافز للبلدان من أجل تخفيض أجور النساء لتتمكن من المنافسة وبالتالي من جذب الاستثمار الأجنبي، علما أن الشركات الكبرى تعمل دائما على إيجاد البلدان التي تنخفض فيها الأجور.

الجدير ذكره أن تأثير انعدام المساواة بين الجنسين على التجارة غير محصور بالتفاوتات في الأجور، بل يتعداها ليشمل أبعادا أخرى كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا - الأصول والاعتمادات. الوقت والرفاهية، والتعليم والحصول على رعاية صحية. وهذه كلها تؤثر على تطوير المهارات والقدرات المطلوبة لتطور مطرد للإنتاجية، بالنسبة للقوى العاملة الحالية وللأجيال القادمة أيضاً.

محدات السياسات التجارية المؤاتية للمساواة بين الجنسين

بالرغم من الاعتراف المتزايد بان السياسات التجارية لها مفاعيل متفاوتة على الرجال والنساء، وان انعدام المساواة بين الجنسين يؤثر على الأداء التجاري، فإن هذا البعد لا يدخل في المفاوضات المتعلقة بالاتفاقيات والسياسات التجارية. بالإضافة إلى العائق الأيديولوجي الذي يستمد من بان توسيع الأسواق وإدماج النساء والفقراء في الأسواق سوف يترجم إلى مستويات أعلى من الدخل والرفاهية، يبرز عدد آخر من القيود المؤسساتية.

أول هذه القيود هو نمط الإدارة والمشاركة: إن صوت المرأة غائب عن مؤسسات القرار التجاري، بالرغم من قرارات الأمم المتحدة العديدة والاتفاقيات التي تتطالب بإدماج البعد المتعلق بالمساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج والمؤسسات بما فيها تلك المرتبطة بالتجارة. فالمقالات النقدية التي ينتجها الباحثون ومنظمات المجتمع المدني لا يمكن أن تنتج سياسات تجارية أكثر إنصافا للنساء من دون بناء مؤسسي مدعوم بالموارد وبالالتزامات السياسية. أما على المستوى العالمي، فيتطلب ذلك إطلاق حوار حول الحاجة إلى هذا البناء وكيف يمكن تعديل منظمة التجارة العالمية لتبني بعض هذه الوظائف المطلوبة. في هذا المجال، فإن تجارب بعض الدول في المنطقة المحيطة بالمحيط الأطلسي تبدو مشجعة.

أما على المستوى الوطني، فعلى وزارات التجارة تعزيز قدراتها في هذا المجال والعمل عن كثب مع وزارات المرأة (أو ما يقابلها) والتي لا بد من تعزيزها بالموارد والخبرات وإعلاء منزلتها السياسية. مع الاعتراف بصحة القول بأنه لا يمكن إلغاء انعدام المساواة بين الجنسين من خلال سياسات تجارية اكثر وعيا للنوع الاجتماعي، فإن ما يقال عن أن فهم العلاقة بين انعدام المساواة بين الجنسين والسياسة التجارية قد تساعد صانعي السياسات على فهم لماذا لم يتم التوصل إلى النتائج المتوقعة من تحرير التجارة هي صحيح أيضاً.

جدول الأعمال
قائمة المشاركين
شكر وتقدير

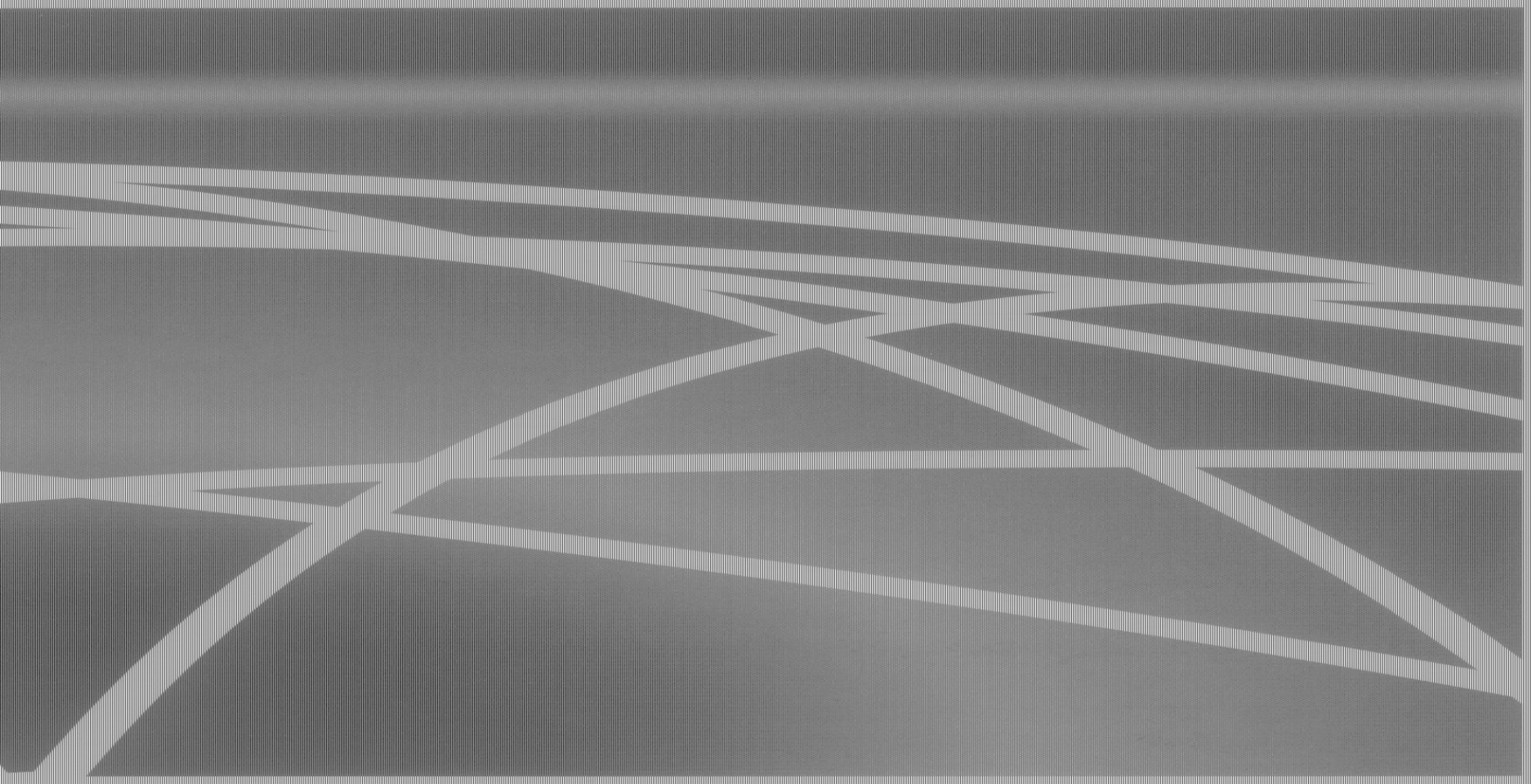

جدول الأعمال

اليوم الأول: ١٠ أيلول ٢٠٠١

٨:٣٠ - ٩:٣٠ تسجيل

٩:٣٠ - ١٠:٣٠ الجلسة الافتتاحية: أهداف ورشة العمل وجدول الأعمال
المحاضرون:
أيف دو سان (الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

زياد عبد الصمد (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية)

١٠:٣٠ - ١١:٠٠ استراحة

الجلسة الأولى: التجارة الدولية - عالميا وفي العالم العربي
محرك الجلسة: روبيرتو بيسيو (الراصد الاجتماعي)

١١:٠٠ - ١٢:٠٠ تحضير الارضية: الإطار العالمي
المحاضرون:
ممتاز ككليك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مارتين كور (شبكة العالم الثالث)

١٢:٠٠ - ١٢:٣٠ الأولويات في العالم العربي: أي نمط من العولمة والاتفاقيات التجارية يلائم المنطقة العربية
محاضر:
محمد السيد سعيد (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)

١٢:٣٠ - ١:٣٠ نقاش
استراحة غذاء

٣:٠٠ - ٤:٠٠ الجلسة الثانية: مواضيع جديدة تواجه المؤتمر الوزاري الرابع في قطر والجولة الجديدة
محاضر:
مارتين كور (شبكة العالم الثالث)

٤:٠٠ - ٤:٣٠ استراحة

٤:٣٠ - ٥:٣٠ نقاش

اليوم الثاني: ١١ أيلول ٢٠٠١

٩:٠٠ - ١٠:٠٠ الجلسة الثالثة: صعوبات التطبيق
المحاضر:
تانغ كزيابنغ (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)

١٠:٠٠ - ١٠:٣٠ استراحة

١٠:٣٠ - ١:٠٠ الجلسة الرابعة: جلسة مستديرة
اتفاقيات التجارة - الفرص والمخاطر في العالم العربي
أولويات قطاعية في العالم العربي
محاضرون:
خبراء: روبيرتو بيسيو، ممتاز ككليك، تانغ كزيابنغ، موهغا سميث، عليا مبيض
محرك الجلسة: ندى الناشف

١:٠٠ - ٣:٠٠ استراحة غذاء

٣:٠٠ - ٥:٠٠ جلسة مستديرة: مواقف واستراتيجيات المنظمات غير الحكومية العربية - مسائل مهمة تواجه الاجتماع الوزاري الرابع في قطر
محاضرون:
عزت عبد الهادي (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، فلسطين)،
د. محمد حسن خليل (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، مصر)،
عبد الحميد الكم (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، المغرب)
محرك الجلسة: زياد عبد الصمد

٥:٣٠ - ٦:٠٠ ملاحظات ختامية
ندى الناشف (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
زياد عبد الصمد (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية)

قائمة المشاركين

البلد	الاسم	المنظمة
الأردن	فلحاء ترودي	اتحاد النساء الأردنيات
الأردن	لبنة بجالي	المنظمة النسائية للقضاء على الأمية
الأورغواي	روبرتو بيسيو	الراصد الاجتماعي
البحرين	سبيكة النجار	جمعية حقوق الإنسان البحرينية
البحرين	زهرة الزئيرة	جمعية حقوق الإنسان البحرينية
البحرين	عبدالله حداد	جمعية الاقتصاديين
بريطانيا	موهفا كمال سميث	أوكسفام
تركيا	ممتاز ككليك	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
تونس	بلقيس مشري علوجي	الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
تونس	صلاح الدين الجوشي	الرابطة التونسية لحقوق الإنسان
الجزائر	صلاح عبد النوري	جمعية الأمل للتنمية الاجتماعية
السودان	نجلا محمد أ. كانونا	أمل - جمعية أصدقاء الأطفال
السودان	فريد أدريس	مركز الفنار للتنمية
السودان	إدريس الطاهر النيال	السلام والتنمية البيئية
الصين	تانغ كزيابنغ	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
العراق	جمال الجواهري	جمعية الأمل العراقية
فلسطين	عزت عبد الهادي	مركز بيسان للبحوث والتنمية
لبنان	سعادة السيد جان بيت كلويغ دو زوان	السفارة الهولندية
لبنان	ج. هيلدور	السفارة الألمانية
لبنان	خالد شوهديل	سفارة الإمارات العربية المتحدة
لبنان	جميل حنا	السفارة الأسترالية
لبنان	جون برسلر	الوكالة الأميركية للتنمية
لبنان	هبا الشاذلي	المؤسسة الوطنية للتنمية (NDI)
لبنان	أمل صليبي	منظمة الزراعة والأغذية - وزارة الزراعة
لبنان	رينه ميلاس	الاتحاد الأوروبي
لبنان	أزيتا برار عوض	منظمة العمل الدولية
لبنان	حبيب لاتيري	منظمة الصحة العالمية
لبنان	سليمان سليمان	منتدى التنمية اللبناني
لبنان	جويسيبه بابولي	مكتب الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
لبنان	زياد عبد الصمد	شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
لبنان	محمود المصري	شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
لبنان	غسان مكارم	شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
لبنان	طارق مراد	العمل القاعدي
لبنان	عمار عبود	العمل القاعدي
لبنان	جمانة مرعي	التجمع النسائي الديمقراطي في لبنان

لبنان	أيفون زدرا	السفارة الكندية
لبنان	محمد نجار	تجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان
لبنان	وضاح فخري	نقابة مزارعي الجنوب
لبنان	عليا مبيض	وزارة الاقتصاد والتجارة
لبنان	عفيف عفرا	لجنة المساعدة الشعبية
لبنان	إقبال دوغان	المجلس النسائي اللبناني
لبنان	زوها صقر	وزارة الاقتصاد - مشروع منظمة التجارة العالمية والوكالة الأميركية للتنمية
لبنان	أيف دو سان	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
لبنان	هارلد وي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
لبنان	كريستيان دو كلرك	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
لبنان	ندى الناشف	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
لبنان	زينة علي أحمد	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
لبنان	منى اليسير	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
لبنان	ميرفت عبد الفتاح	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
لبنان	أديب نعمة	مشروع تحسين أحوال المعيشة - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وزارة الشؤون الاجتماعية
لبنان	وفاء اليسير	هيئة تنسيق الجمعيات العاملة في تجمعات الفلسطينيين في لبنان
لبنان	حبيب معلوف	المنتدى الأخضر
لبنان	مجيد حماتو	تجمع الهيئات الأهلية في صيدا
لبنان	مرسيل عبد الصمد	تجمع الهيئات من أجل حقوق الأطفال
لبنان	د. كامل مهنا	مؤسسة عامل
لبنان	جمال هرمز	مؤسسة عامل
لبنان	قاسم عينا	هيئة تنسيق الجمعيات العاملة في تجمعات الفلسطينيين في لبنان
لبنان	أمين فرشوخ	تجمع الهيئات التطوعية في لبنان
لبنان	عبد برو	جمعية حماية المستهلك - لبنان
لبنان	غالب سباي	جمعية حماية المستهلك - لبنان
لبنان	بسام رمضان	البنك الدولي
ماليزيا	مارتين كور	شبكة العالم الثالث
المغرب	كريمة القري	المغرب ٢٠٢٠
المغرب	عبد الحميد الكم	الفضاء الجمعوي
مصر	محمد السيد سعيد	جريدة الأهرام
مصر	عزة شلبي	تقنيات الاتصال المناسبة (أكت)
مصر	رحمة رفعت	دار الخدمات النقابية
مصر	محمد حسن خليل	جمعية التنمية الصحية والبيئية
مصر	أمير سالم	مركز الأبحاث والمصادر القانونية
موريتانيا	فاطمة سيدي محمد	منظمة الأمل
اليمن	فوزية عبدالله سعيد	هيئة تنسيق الجمعيات من أجل حقوق الطفل في اليمن

شكر (الفريق المساعد)

محمود المصري (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية)
غسان مكارم (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية)
عمار عبود (العمل القاعدي)
ميرفت عبد الفتاح (برنامج الأمم المتحدة الانمائي)
منى اليسير (برنامج الأمم المتحدة الانمائي)

الترجمة العربية: سوسن المصري
مراجعة لغوية: أديب نعمه

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام